



جمهورية العراق  
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي  
جامعة كربلاء  
كلية الإدارة والاقتصاد  
قسم الاقتصاد

## الشقّول المالي للمشاريع الصغيرة والمتوسطة ودوره في التنوّيع الاقتصادي، تجارب دول مختارة مع الإشارة للعراق

رسالة تقدم بها الطالب  
نصير مهدي صكب العزاوي

المجلس كلية الإدارة والاقتصاد - جامعة كربلاء وهي جزء من متطلبات نيل

درجة الماجستير في العلوم الاقتصادية

بإشراف الأستاذ الدكتور

طالب حسين فارس الكريطي

بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِیْمِ


(قَالَ اجْعَلْنِي عَلَى خَزَائِنِ الْأَرْضِ ۗ إِنِّي حَفِيظٌ عَلِيمٌ)

صدق الله العلي العظيم

(سورة يوسف / الآية 55)

## إقرار المشرف

أشهد بأن إعداد الرسالة الموسومة (الشمول المالي للمشاريع الصغيرة والمتوسطة ودوره في التنويع الاقتصادي تجارب دول مختارة مع الإشارة للعراق) والتي تقدم بها الطالب " نصير مهدي صكب" قد اعدت تحت إشرافي في قسم الاقتصاد - كلية الادارة والاقتصاد - جامعة كربلاء، وهي جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في العلوم الاقتصادية.

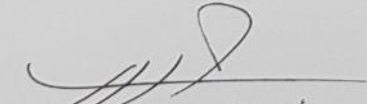


أ. د طالب حسين فارس الكريطي

التاريخ: 2022 / 5 / 29

## توصية رئيس قسم الاقتصاد

بناءً على توصية الاستاذ المشرف، أرشح الرسالة للمناقشة.



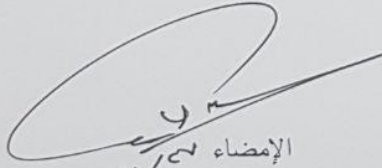
أ. د صفاء عبد الجبار الموسوي

رئيس قسم الاقتصاد

التاريخ: 2022 / 5 / 29

## إقرارُ المُقَوِّمِ اللُّغَوِيِّ

أشهد أنني قد اطلعت على أطروحة طالب الماجستير ( نصير مهدي صكب العزاوي ) الموسومة بـ ( الشمول المالي للمشاريع الصغيرة والمتوسطة ودوره في التنوع الاقتصادي تجارب دول مختارة مع إشارة للعراق ) التي تقدم بها إلى مجلس كلية الاقتصاد/ جامعة كربلاء، وقد قَوِّمْتُهَا من الناحية اللغوية وسلامة التعبير، وعلى وفق ذلك تكون صالحة لأغراض المناقشة .



الإمضاء / ٢٧ / ١ / ٢٢٠٢٠٢

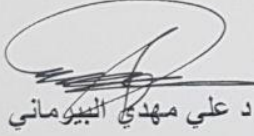
أ.د. حسن غانم فضالة الجنابي

جامعة بابل كلية الآداب

٢٧ / ١ / ٢٢٠٢٠٢

## إقرار لجنة المناقشة

نشهد نحن أعضاء لجنة المناقشة بأننا قد اطلعنا على الرسالة الموسومة (الشمول المالي للمشاريع الصغيرة والمتوسطة ودوره في التنويع الاقتصادي تجارب دول مختارة مع الإشارة للعراق) والمقدمة من قبل الطالب "نصير مهدي صكب" وناقشنا الطالب في محتوياتها وفيما له علاقة بها، ووجدنا بأنها جديرة لنيل درجة الماجستير في العلوم الاقتصادية.



أ.م. د علي مهدي البيوماني

عضواً

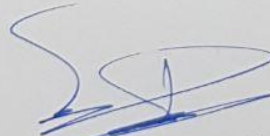
2022 / ٤ / 129



أ.د محمد حسين الجبوري

رئيساً

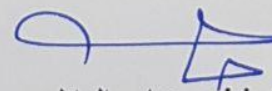
2022 / ٤ / 129



أ. د طالب حسين الكريطي

عضواً ومشرفاً

2022 / ٤ / 129



أ.م. د خضير عباس الوانلي

عضواً

2022 / ٤ / 129

### إقرار رئيس لجنة الدراسات العليا

بناءً على اقرار المشرف العلمي والخبير اللغوي على رسالة الماجستير للطالب "نصير مهدي صكب" الموسومة بـ (الشمول المالي للمشاريع الصغيرة والمتوسطة ودوره في التنوع الاقتصادي تجارب دول مختارة مع الإشارة للعراق) ارشح هذه الرسالة للمناقشة.



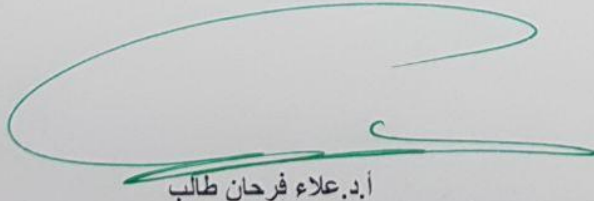
أ.د محمد حسين كاظم الجبوري

رئيس لجنة الدراسات العليا

معاون العميد للشؤون العلمية والدراسات العليا

### مصادقة مجلس الكلية

صادق مجلس كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة كربلاء على قرار لجنة المناقشة.



أ.د. علاء فرحان طالب

عميد كلية الإدارة والاقتصاد- جامعة كربلاء

2022 / 6 / 5

## الإهداء

إلى أبي المُبجّل أطل الله في عمره وأمدّه بالصحة والعافية.

إلى أمي التي لازالت رائحة عطر الوداع في آخر قبلة لا تفارقني.

إلى مثال العطاء والكبرياء والتضحية أخواني وأخواتي.

إلى اصدقائي الذين لا تُبدّلهم الحياة ولا تُفرّقهم الطرق ولا تُغيّرهم الظروف.

إلى أخي الذي لم تلده أمي الأستاذ محمد داود الأعرجي.

إلى قيادة النصر والانتصار وكل شهيد استشهد لتحيّا أرضه .

أهدي لكم جهدي المتواضع ..... فاقبلوه منّي .

الباحث

## شكر وتقدير

ليس بعد تمام العمل من شيء أجمل ولا أحلى من الحمد....فالحمد لله والشكر له كما ينبغي لجلال وجهه، وعظيم سلطانه، وكما ينبغي لجزيل فضله وعظيم احسانه على ما انعم به علي من اتمام هذا الجهد المتواضع .

ثم انه لا يسعني إلا أن أشيد بالفضل وأقرّ بالمعروف لكل من ساهم في انجاز رسالتي وأخص بالذكر أستاذي المفضل وقدوتي الأستاذ الدكتور طالب حسين فارس الكريطي على ما خصني به من التوجيه والتصويب وما علمني من فيض انسانيته وخُلقه الرفيع ومستواه الراقى ....

كما اتقدم بخالص الشكر والامتنان الى الساده رئيس وأعضاء لجنة المناقشة لتفضلهم بالموافقة على مناقشة رسالتي وما سيقدمونه من ملاحظات وتوجيهات علميه سديدة لإغناء هذه الرسالة .

الشكر موصول لأساتذتي وأصدقائي في قسم الاقتصاد جامعة كربلاء، الذين لم يبخلوا بشيء وكانوا معي عوناً ، وبالأخص صديقي وحببي واخي الذي لم تلده امي صادق البرقعاي...

كما اشكر كل من مد يد العون لي من قريب او بعيد ولو بالدعاء ، بورك فيهم جميعاً وجزاهم الله عني الجزاء الأوفى...

فإلى هؤلاء جميعاً والى غيرهم ممن ساعدوني في كتابة رسالتي هذه وطباعتها وتنقيحها، أقدم عظيم تقديري وخالص مودتي، وأسأل الله المولى عز وجل ان يوفقنا وكل المُخلصين لبناء ونصرة الوطن انه سميع مُجيب .

الباحث



## المستخلص

يُعد الشمول المالي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة بالتحديد، من الشواغل الأساس في التحديات التي تواجه مختلف البلدان في تنويع اقتصاداتها وتحقيق مستويات مرغوبة من النمو الاقتصادي، وإن اتاحة التمويل للمشروعات الصغيرة والمتوسطة بمستويات مُجدية وأمنة و مستدامة يتطلب رؤية شاملة من الجوانب الاقتصادية الكلية إلى الجوانب القانونية والتنظيمية، تنتهي الى تحسين مساهمة هذه المشروعات في تنويع الاقتصاد.

حاولت هذه الدراسة مواكبة الاهتمام بالشمول المالي بشكل عام والشمول المالي للمشاريع الصغيرة والمتوسطة و دوره في التنويع الاقتصادي بشكل خاص من خلال السياسات والبرامج الموجهة لهذا الشأن، وهو ما توجه به هذا البحث في محاولة للإجابة عن التساؤلات المتعلقة به من خلال الفرضيات العلمية المستندة الى المنهج العلمي الاستنباطي و الاستقرائي و اسلوب التحليل الوصفي و التحليلي للوقائع و المعطيات بالاستعانة بالأدبيات الاقتصادية المتخصصة ، عبر دراسة تجارب دول مختارة للوقوف على ابعاد هذه العلاقة مع الاشارة الخاصة للعراق .

ومن بين الاستنتاجات التي توصل لها البحث المقترحة مساعدة صانعي السياسات في صياغة وتنفيذ استراتيجيات الإصلاح ذات الخصوصية في تعزيز الشمول المالي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة لتعزيز التنويع الاقتصادي، من خلال المساهمة التحليلية للعلاقة المبحوثة، وبالاستناد على الدروس المستخلصة من التجارب الدولية.

وبناء على ما سبق اقترح الباحث كذلك جملة من التوصيات من اجل تفعيل الدور الرقابي للبنك المركزي العراقي من اجل تسهيل وصول الافراد للخدمات الماليه والزام المصارف بالمحافظة على مستويات مقبولة من السيولة، وكذلك العمل على تعزيز الثقافة الرقمية والقضاء على الامية المالية من اجل توسيع قاعدة الشمول المالي والذي يؤدي الى تشجيع المصارف في زيادة الائتمان ومن ثم اقامة المشاريع الصغيرة والمتوسطة والتي بدورها تعمل على تنويع الاقتصاد، وما لها من اثر على الكثير من الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والتي تنعكس واقع على النمو الاقتصادي

## قائمة المحتويات

رقم الصفحة	الموضوع
ب	الآية القرآنية
ز	الاهداء
ح	الشكر والتقدير
ط	المستخلص
ي	قائمة المحتويات
ل	قائمة الجداول
م	قائمة الاشكال
1	المقدمة
2	اهمية البحث
2	مشكلة البحث
2	فرضية البحث
2	هدف البحث
2	منهجية البحث
3	الحدود الزمانية والمكانية للبحث
3	هيكلية البحث
3	الدراسات السابقة
11	الفصل الاول:- الاطار النظري والمفاهيمي للشمول المالي والمشاريع الصغيرة والمتوسطة والتنوع الاقتصادي
12	المبحث الاول : الشمول المالي، مفهومه ، اهميته ، معوقاته
12	اولا : مفهوم الشمول المالي
14	ثانيا : اهمية الشمول المالي وتحدياته
19	ثالثا : واقع الشمول المالي وعلاقته بالمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية
21	رابعا: مفهوم المشاريع الصغيرة والمتوسطة
25	خامسا : التمويل الاسلامي للشمول المالي للمشاريع الصغيرة والمتوسطة
27	سادسا: دور الشمول المالي للمشاريع الصغيرة والمتوسطة في التنوع الاقتصادي
31	المبحث الثاني :- الاطار النظري للتنوع الاقتصادي
31	اولا : مفهوم التنوع الاقتصادي
33	ثانيا : اثر التنوع الاقتصادي على المتغيرات الاقتصادية
36	ثالثا : مسوغات التنوع الاقتصادي
37	رابعا : مؤشرات التنوع الاقتصادي

41	المبحث الثالث :- العلاقة بين الشمول المالي والتنوع الاقتصادي
41	اولا :اهمية الشمول المالي للتنوع الاقتصادي
43	ثانيا : دور الشمول المالي في فعاليات التنوع القطاعي
47	ثالثا : الشمول المالي للمشاريع الصغيرة والمتوسطة ودوره في تعزيز التنوع الاقتصادي
52	الفصل الثاني :- التجارب الدولية في الشمول المالي للمشاريع الصغيرة والمتوسطة و دوره في التنوع الاقتصادي
53	المبحث الاول :- تجارب دول ناهضة في الشمول المالي للمشاريع الصغيرة والمتوسطة ودوره في التنوع الاقتصادي
53	اولاً :- التجربة الهندية
61	ثانياً:- التجربة الصينية
68	ثالثاً :- التجربة الماليزية
76	المبحث الثالث :- تجارب دول عربية في الشمول المالي
76	اولاً: التجربة الجزائرية
85	ثانياً : التجربة المصرية
94	ثالثاً : التجربة الاماراتية
103	الفصل الثالث :- الشمول المالي للمشاريع الصغيرة والمتوسطة والتنوع الاقتصادي في العراق
104	المبحث الاول :- واقع الشمول المالي في العراق واهمية الشمول المالي للمشاريع الصغيرة والمتوسطة فيه
104	أولاً : واقع الاقتصاد العراقي
105	ثانيا: تحليل مؤشرات الشمول المالي في العراق للمدة ( 2004-2019 )
115	المبحث الثاني :- تحليل واقع و مؤشرات المشاريع الصغيرة و المتوسطة في العراق
115	أولاً : تطور واقع المشاريع الصغيرة و المتوسطة في العراق
117	ثانيا : تحليل مؤشرات المشروعات الصغيرة و المتوسطة في العراق
124	المبحث الثالث :- تحليل واقع الشمول المالي للمشاريع الصغيرة و المتوسطة و دوره في التنوع الاقتصادي
124	اولا: المؤسسات المالية والمصرفية الخاصة في تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة للعراق
132	ثانيا : المبادرات والبرامج التي مولت المشاريع الصغيرة و المتوسطة
138	ثالثاً : تحليل بعض مؤشرات الربح والتنوع الاقتصادي في العراق
150	الاستنتاجات والتوصيات
153	المصادر والمراجع

#### قائمة الجداول

رقم الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
55	اهمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الهندي	.1
56	دور المشاريع الصغيرة والمتوسطة في زيادة الناتج المحلي الاجمالي في الهند	.2
58	توزيع الناتج ومعدل النمو عبر القطاعات الاقتصادية في الهند	.3
59	اجمالي الايرادات ونسب النمو في الهند	.4
60	اجمالي الصادرات ونسب النمو في الهند	.5
63	القروض المقدمة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة في الصين	.6
65	الناتج المحلي الاجمالي في الصين	.7
66	اجمالي الصادرات في الصين	.8
67	اجمالي الايرادات في الصين	.9
69	مؤشرات الشمول المالي في ماليزيا	.10
72	توزيع الناتج المحلي الاجمالي ومعدل النمو في ماليزيا	.11
73	اجمالي الصادرات ومعدل النمو في ماليزيا	.12
75	اجمالي الايرادات ومعدل النمو في ماليزيا	.13
78	تطور المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الجزائر	.14
82	القطاعات الاقتصادية الرئيسية في الجزائر	.15
83	اجمالي الصادرات ومعدل النمو في الجزائر	.16
84	اجمالي الايرادات ومعدل النمو في الجزائر	.17
88	مؤشرات الشمول المالي في مصر	.18
92	القطاعات الاقتصادية الرئيسية في مصر	.19
93	اجمالي الصادرات ومعدل النمو في مصر	.20
94	اجمالي الايرادات ومعدل النمو في مصر	.21
96	حجم التمويل المقدم للمشاريع الصغيرة والمتوسطة في الامارات	.22
99	القطاعات الاقتصادية الرئيسية في الامارات	.23
100	اجمالي الصادرات ومعدل النمو في الامارات	.24
101	اجمالي الايرادات ومعدل النمو في الامارات	.25
107	مؤشر العمق المصرفي في العراق	.26
110	الانتشار المصرفي والكثافة المصرفية في العراق	.27
112	مؤشر عدد اجهزة الصراف الالي في العراق	.28
113	الانتشار الجغرافي لفروع المصارف واجهزة الصراف الالي في العراق	.29
115	مؤشرات المشاريع الصغيرة والمتوسطة في العراق	.30
126	حجم نسبة القروض المتراكمة للمشاريع في العراق	.31
127	التطورات الحاصلة في المشاريع الصغيرة والمتوسطة في العراق	.32

129	33. اسماء المصارف ورأسمال مساهمتها في العراق
131	34. تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة من قبل الشركة العراقية للتمويل
136	35. دفعات مبادرة الـ 1 ترليون للقطاعات المستفيدة
140	36. الناتج المحلي الاجمالي والاهمية النسبية للقطاعات الاقتصادية في العراق
142	37. نسبة الصادرات النفطية والغير نفطية من اجمالي الصادرات في العراق
143	38. مؤشر هيرشمان للاختلالات الهيكلية في العراق
146	39. نسبة قيمة المشاريع الصغيرة والمتوسطة من الناتج المحلي الاجمالي للعراق
148	40. نسبة مساهمة المشاريع الصغيرة والمتوسطة بالناتج المحلي الاجمالي من غير الايرادات النفطية في العراق

#### قائمة الاشكال

رقم الصفحة	الموضوع	رقم الشكل
119	عدد المشروعات في العراق خلال السنوات 2009 – 2019	1.
120	اعداد المشتغلين في العراق للمدة من 2009 الى 2019	2.
121	قيمة الانتاج للمشاريع الصغيرة والمتوسطة في العراق للمدة 2009-2019	3.
122	قيمة مستلزمات الانتاج للمشاريع الصغيرة والمتوسطة في العراق	4.
145	نسبة الاختلالات الهيكلية في العراق	5.

## المقدمة

تصاعد اهتمام السياسات الاقتصادية بالشمول المالي، بوصفه الاتجاه الحديث للعلاقة بين النظام المالي والسياسات الاقتصادية الكلية والجزئية التي تستهدف تحسين شروط النمو الاقتصادي، ويعد الشمول المالي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة بالتحديد، من الشواغل الأساس في التحديات التي تواجه مختلف البلدان في تنويع اقتصاداتها وتحقيق مستويات مرغوبة من النمو الاقتصادي.

وأثبتت الدراسات دور الشمول المالي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في تحسين معدلات النمو الاقتصادي، وخلق فرص العمل، وتعزيز فاعلية السياسات المالية والنقدية، فضلا عن مساهمته في دعم الاستقرار المالي.

وتشير التجارب الدولية إلى ان هناك العديد من العوامل المهمة في تحسين مستويات الائتمان المصرفي المتاح للمشروعات الصغيرة والمتوسطة مثل تحسين مستويات البناء المؤسسي للقطاع المالي و الاستقرار الكلي و بناء القدرات التنافسية للنظام المصرفي و دعم الاستثمار في المشروعات الصغيرة و المتوسطة ، وغيرها من العوامل الاخرى المؤثرة في إتاحة فرص الائتمان لهذه المشروعات .

كما تعمل أسواق المال على زيادة فرص حصول المشروعات الصغيرة والمتوسطة على التمويل، بعدة سبل منها دعم المعروض من الائتمان المصرفي، كما تعمل التكنولوجيا المالية على خفض القيود على الائتمان المصرفي، وفتح قنوات جديدة لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، إلا أن أسواق رأس المال والتكنولوجيا المالية لا تزال محدودة التأثير في البلدان التي لا تمتلك نظاماً مالياً متطوراً مثل العراق.

اما في العراق بعد 2003م تنامي الاهتمام بالشمول المالي بشكل عام والشمول المالي للمشاريع الصغيرة والمتوسطة بشكل خاص عن طريق السياسات والبرامج الموجهة لهذا الشأن، و هي تجربة تتطلب الاهتمام العلمي بتطويرها و تسليط الضوء على جوانب ترابطاتها الأساس و من بينها التنويع الاقتصادي ، و هو ما توجه به هذا البحث في محاولة الإجابة عن التساؤلات

المتعلقة به من خلال الفرضيات العلمية المستندة الى الادبيات الاقتصادية المتخصصة ، مع الاستعانة بالتجارب الدولية المختارة للوقوف على أبعاد هذه العلاقة .

**أهمية البحث :** تبرز أهمية البحث من خلال تنامي الحاجة الى تطوير المعرفة العلمية المتخصصة و تعزيز الاساس العلمي لبناء السياسات و البرامج حول العلاقة بين الشمول المالي للمشاريع الصغيرة و المتوسطة و التنويع الاقتصادي عبر تعميق الفهم للادبيات الاقتصادية المتخصصة و وقائع هذه العلاقة في تجارب الدول المختارة و خصوصية الاشارة الى تجربة العراق .

**مشكلة البحث:** تتمثل بالتساؤل العلمي حول إتاحة فرص الشمول المالي للمشاريع الصغيرة والمتوسطة ودوره في التنويع الاقتصادي من خلال وقائع تجارب بلدان مختارة مع الاشارة الى العراق ، وكذلك بإمكانية تطبيق سياسة الشمول المالي على غرار الدول الناهضة في العراق، وهل للشمول المالي لهذه المشاريع دور فعلي في تنويع الاقتصاد العراقي ام لا ؟ في ضوء الادبيات الاقتصادية المتخصصة بذلك .

**فرضية البحث:** يتطلب من العراق بناء سياسات و برامج و مبادرات اقتصادية فاعلة لتعزيز الائتمان المصرفي، عبر البنوك المخصصة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، ونظم الضمان الائتماني، والقواعد التنظيمية لأسعار الفائدة، ووضع استراتيجيات وطنية للتصدي للعقبات الرئيسية أمام تحقيقها، وتطبيق سياسات الشمول المالي للمشاريع الصغيرة والمتوسطة التي تؤدي الى التنويع الاقتصادي في الاقتصاد العراقي وبالاستفادة من التجارب الدولية.

**هدف البحث :** يستهدف البحث الوقوف على الادبيات الاقتصادية المتخصصة و التجارب الدولية المختلفة حول العلاقة بين الشمول المالي للمشاريع الصغيرة و المتوسطة و التنويع الاقتصادي ، مع دراسة وقائع تجربة العراق في هذا الشأن ، و المساهمة في المعرفة العلمية المتخصصة اللازمة لتطويرها.

**منهجية البحث :** اعتمد البحث المنهج الاستنباطي في تحليل الادبيات الاقتصادية ذات الشأن و المنهج الاستقرائي في تحليل الوقائع و المعطيات المتعلقة بالتجارب المبحوثة من خلال

الاستعانة بالأسلوب الوصفي و التحليلي للوصول الى النتائج و بناء الاستنتاجات التي تخدم الاجابة عن التساؤل الذي طرحته مشكلة البحث .

**الحدود الزمانية و المكانية :** تتحدد الحدود الزمانية بالمدة المحددة بين 2004 الى 2019 و هي المرحلة التي شهدت الاهتمام بموضوع البحث في العراق و العديد من البلدان ، و اما الحدود المكانية للبحث فهي تتحدد بتجارب دول مختارة من مستويات مختلفة تتمثل بدول ناهضة كالهند والصين وماليزيا، ودول نامية متمثلة بأثيوبيا واوغندا ونيجيريا بالاضافة الى الدول العربية المتمثلة بالجزائر ومصر والامارات، مع الاشارة للعراق.

**هيكل البحث :** لإنجاز خطة لبحث تم تقسيم هيكله الى مقدمة و ثلاثة فصول خصص الاول للاطار النظري للأدبيات المتعلقة بالعلاقة بين الشمول المالي للمشاريع الصغيرة و المتوسطة و التنوع الاقتصادي، فيما خصص الفصل الثاني لتجارب دول مختارة ، ثم اختص الفصل الثالث بموضوع العلاقة بين الشمول المالي للمشاريع الصغيرة و المتوسطة و التنوع الاقتصادي في العراق مع مجموعة من الاستنتاجات و التوصيات و عرض للمصادر المستخدمة.

**الدراسات السابقة :**

## **1-Financial Technology and Financial Inclusion of Small and Medium Enterprises in Kabati Market Kitui County, Kenya.**

ويهدف البحث إلى تحديد تأثير التكنولوجيا المالية والشمول المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في سوق كاباتي في مقاطعة كيتوي ، كينيا، ترجع زيادة الوصول المالي للأفراد والمنظمات الأخرى إلى خدمات التكنولوجيا المالية والمؤسسات المالية التي تم إطلاقها بنجاح. وعلى الرغم من هذا التطور ، لا يزال الوصول إلى الخدمات المالية الرسمية مثل الخدمات المصرفية للوكالة وخدمات M - Pesa والخدمات المصرفية عبر الإنترنت وخدمات متجر (Google play) في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في كينيا منخفضاً، ويبين هذا البحث كذلك البيانات الأولية التي تم الحصول عليها من الشركات الصغيرة والمتوسطة في سوق Kabati من خلال الاستبيانات. وأثبتت الدراسة أن التكنولوجيا المالية لها تأثير كبير على الشمول المالي للشركات الصغيرة والمتوسطة. وكذلك أوصت الدراسة بضرورة قيام الحكومة



بتعزيز ودعم استراتيجيات التكنولوجيا المالية مثل الخدمات المصرفية للوكالة وخدمات M-pesa والخدمات المصرفية عبر الإنترنت وتطبيقات إقراض الأموال ، لأنها تسهل تقديم الخدمات المالية بشكل أسرع وبطريقة أكثر ملاءمة وكفاءة ، مع الاستمرار في تقديم فرص العمل في المجالات التي تفتقر إلى الخدمات المالية التقليدية.

## **2 - Financial Inclusion and Performance to Mediate the Effect of Banking and Tax Regulation on the Success of Small and Medium Enterprises in Indonesia.**

يتمثل البحث في تحليل تأثير التنظيم المصرفي والضريبي الذي يتوسط فيه الأداء المالي وإدماج الجهات الفاعلة في مجال الأعمال والمسؤولية الاجتماعية المعتدلة لنجاح الأعمال ، وأظهرت النتائج أن تنفيذ اللوائح المصرفية والضريبية للفاعلين من الشركات الصغيرة والمتوسطة له عدد من النتائج الإيجابية على نجاح الأعمال المعنية. من بينها تنظيم البنوك من خلال تحديد معدل الفائدة على الائتمان ، وسهولة تطبيق الائتمان وسرعة عملية الائتمان المدعومة بإدارة الأعمال الجيدة والمعرفة المالية (الشمول المالي) هو عامل محدد جيد في زيادة رأس المال ونطاق الأعمال والربح وإدارة الأعمال، إذ أصبح التنظيم الضريبي من خلال تحديد معدل الضريبة ، وسهولة الوصول إلى الضرائب ، وتبسيط الإجراءات الضريبية والشفافية فيما يتعلق بالضرائب المدعومة بإدارة الأعمال الجيدة والمعرفة المالية (الضمور المالي) عاملاً محددًا في زيادة رأس المال ونطاق الأعمال والأرباح وإدارة الأعمال. وان الآثار العملية للنتائج مثيرة للاهتمام من الناحية النظرية والعملية ليتم تطبيقها من أجل الشمول المالي لنجاح الشركات الصغيرة والمتوسطة في إندونيسيا.

## **A New Regime of SME Finance in Emerging Asia 3 Empowering Growth-Oriented SMEs to Build Resilient National Economies.**

البحث يدعو إلى تحفيز الشركات الصغيرة والمتوسطة (SMES) للطلب المحلي من خلال خلق فرص العمل والابتكار والمنافسة، وبالتالي يمكن أن يكونوا قوة دافعة وراء اقتصاد وطني مرن بالإضافة إلى ذلك ، فإن الشركات الصغيرة والمتوسطة المشاركة في سلاسل توريد الإنتاج العالمية لديها القدرة على تشجيع التجارة الدولية لذلك فإن إعطاء الأولوية لتنمية المشاريع

الصغيرة والمتوسطة هو أمر بالغ الأهمية لتعزيز النمو الاقتصادي الشامل في معظم الاقتصادات في آسيا، ويعد الوصول الكافي إلى التمويل أمرًا بالغ الأهمية بالنسبة للشركات الصغيرة والمتوسطة للبقاء على قيد الحياة والنمو في نهاية المطاف إلى ما هو أبعد من وضع الشركات الصغيرة والمتوسطة في آسيا، الواقع هو أن المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم تعاني من ضعف فرص الحصول على التمويل، ويعد أحد العوامل الأساسية التي تعيق تنمية الشركات الصغيرة والمتوسطة، ويؤدي عدم تناسق المعلومات بين المقرضين والمقترضين من الشركات الصغيرة والمتوسطة إلى زيادة الاختيار المعاكس والمخاطر الأخلاقية للمؤسسات المالية، وهو مسؤول عن توسيع فجوة العرض والطلب في تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم، نظرًا للطبيعة المتنوعة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، لا يوجد حل تمويل واحد يناسب الجميع ويمكن أن يساعد تحسين كفاءة الإقراض وتنويع أساليب التمويل في توسيع وصول الشركات الصغيرة والمتوسطة إلى التمويل، لا سيما بالنظر إلى النظام المالي الذي يركز إلى حد كبير على البنوك في آسيا. تتناقش هذه الورقة نظامًا جديدًا لتمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة وسط عصر من الاختلالات العالمية، مع تحليلات تجريبية لتمويل البنوك للشركات الصغيرة والمتوسطة في بلدان آسيوية مختارة.

#### **4 - Determinants of Financial Inclusion in Small and Medium Enterprises: Evidence from Ethiopia.**

تبحث الدراسة في العوامل المحددة التي تؤثر على الشمول المالي بين الشركات الصغيرة والمتوسطة (SMES) في إثيوبيا. تستخدم الدراسة تصميم بحث توضيحي ومنهج بحث مختلط مع مصادر البيانات الأولية والثانوية، وبشكل أكثر تحديدًا، وتتبنى الدراسة نموذج الانحدار الخطي المتعدد وان نتائج الدراسة تكشف أن عوامل جانب العرض وعوامل جانب الطلب وفرص السوق ومتطلبات الضمانات لها تأثير إيجابي على وصول الشركة إلى التمويل. ومن ناحية أخرى، تؤثر عوامل الإطار المؤسسي وتكاليف الاقتراض سلبًا على وصول الشركة إلى التمويل. وتشير هذه الدراسة إلى أن الهيئات المعنية تحافظ على النمو الاقتصادي السريع والشامل، وبالتالي القضاء على الفقر المدقع والجوع، يجب على صانعي السياسات بناء نظام سوق مالي فعال وقوي وجيد الأداء يوفر خدمة مالية ميسورة التكلفة ومستدامة للشركات الصغيرة والمتوسطة.

## 5 - Financial Inclusion of Small and Medium-Sized Enterprises in the Middle East and Central Asia.

يعتبر الشمول المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (SME) في صميم تحديات التنوع الاقتصادي والنمو وخلق فرص العمل في مناطق الشرق الأوسط وآسيا الوسطى (MENAP و CCA). يحظى الشمول المالي بأولوية أعلى في جدول الأعمال ، على سبيل المثال من خلال خطة عمل الشمول المالي التي تمت الموافقة عليها في قمة مجموعة العشرين لعام 2010 في سيول في منطقتي MENAP و CCA ، وتواجه العديد من البلدان تحديات هائلة لتحقيق نمو أقوى وأكثر شمولاً وقطاع خاص أكثر نشاطاً ويبلغ متوسط حصة الشركات الصغيرة والمتوسطة في إجمالي الإقراض المصرفي في بلدان MENAP و CCA حوالي 7 في المائة فقط ، وهي النسبة الأدنى في العالم، لذلك يلعب صندوق النقد الدولي والمؤسسات الدولية الأخرى دوراً رئيسياً في دعم تحديد أولويات الإصلاحات وتصميم استراتيجيات السياسة بطريقة تزيد من الشمول المالي للشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم الخاص بكل بلد والبناء على الخبرة الدولية، ان العديد من البلدان وفي السياسة الدولية تسلط هذه الورقة الضوء على أهمية الاقتصاد الكلي للشمول المالي للشركات الصغيرة والمتوسطة في منطقتي MENAP و CCA وتقدم اعتبارات سياسية لتوسيع نطاق الوصول المالي للشركات الصغيرة والمتوسطة. وينصب تركيزها في المقام الأول على جوانب الاقتصاد الكلي والسياسات للإدماج المالي للشركات الصغيرة والمتوسطة ، وليس كل القضايا ذات الصلة.

## 6 - دور المؤسسات المتوسطة والصغيرة في تنوع الاقتصاد العراقي

ظهر في العقود الأخيرة إتحافاً يرى إن قطاع المؤسسات المتوسطة والصغيرة هو حجر الزاوية في تحقيق التطور الاقتصادي، وذلك من خلال دورها الحيوي الذي لعبته في بلدان حديثة التصنيع ومزاياها في التصدي للمشاكل الاقتصادية والاجتماعية كالبطالة والفقر من جهة وفي توسيع القاعدة الإنتاجية وتحقيق التكامل الصناعي من جهةٍ أخرى لاسيما وان المحيط الاقتصادي والسياسي والاجتماعي الدولي يشهد تطورات كبيرة في تلك المجالات خلال المدة المذكورة. حيث تمثل المؤسسات المتوسطة والصغيرة أهميه كبيرة في الاقتصاد القومي سواء في البلاد المتقدمة أو النامية خاصة في ظل تحرير التجارة وزيادة حدة المنافسة بين صادرات الدول

والاحتياج المتزايد لتوليد فرص العمل ، ذلك لأن الاقتصاد التنافسي ذو القاعدة الإنتاجية العريضة لا يقوم على وجود الشركات العملاقة والكبيرة وحدها فقط ، بل بوجود بيئة جاذبة للأعمال الريادية ويتوفر شبكة واسعة وكفوءة من الموردين والقادرة على تلبية احتياجات الشركات الكبيرة وغيرها من الأنشطة التكميلية في أي من القطاعات الاقتصادية ، وهو ما تقوم به المؤسسات المتوسطة والصغيرة ، مما يزيد من فرص تنمية وتنوع القاعدة الإنتاجية. وبالنظر للاعتمادية الكبيرة للاقتصاد العراقي على عائدات النفط فان هناك أهمية للصناعات الكبيرة والمتوسطة في تنوع مصادر الدخل للاقتصاد العراقي وتقليل حجم تلك الاعتمادية.

## 7 - تعزيز الشمول المالي في جمهورية مصر العربية

تهدف الدراسة إلى تقديم مفاهيم حول الشمول المالي، أهميته أهدافه ودوره في التنمية، حيث مع التطور الهائل في التكنولوجيا، وظهور العديد من الخدمات المبتكرة التي ساهمت في تنظيم وإدارة عمليات القطاعات المالية، وتسهيل الوصول إلى الخدمات المالية واستخدامها. ولعب انتشار حلول التكنولوجيا الرقمية مزيداً في تسريع عجلة الشمول المالي وتحقيق استراتيجية والتي عملت دولاً عديدة على تطبيقها ومن بين الدول العربية التي حققت نجاحاً في هذا المجال وقطعت أشواطاً معتبرة جمهورية مصر العربية، التي عملت على ترسيخ مفهوم الشمول المالي في استراتيجيتها التنموية، وقد توصلت هذه الدراسة إلى أن الشمول المالي يوفر تقديم خدمات ومنتجات مالية متطورة وبأسعار معقولة مثل المعاملات والمدخرات والمدفوعات والتأمين والائتمان وغيرها من الخدمات المالية المختلفة بطريقة مستدامة ومسؤولة.

## 8 - الصناعات الصغيرة والمتوسطة أساس التنوع الاقتصادي: عرض لتجربة سنغافورة

و إمكانية استفادة الجزائر منها.

عملت هذه الدراسة إلى توضيح مدى مساهمة الصناعات الصغيرة والمتوسطة في خلق فرص التنوع الاقتصادي. حيث يعد قطاع الصناعات الصغيرة والمتوسطة من بين أساسيات القضاء على مشكلة التخلف الاقتصادي، ومن أهم البدائل الكبرى لتنوع القاعدة الإنتاجية، وتحقيق التنمية الاقتصادية فيال الصناعي عن طريق تطوير وتنمية كافة الدول. حيث تقاس درجة تقدم،

ونمو أي بلد بمدى تطوره في قدرته على تطبيق واستخدام التقنية الحديثة. كما ترجع درجة تقدم هذا القطاع الإنتاجية، ورفع مستوي مدى مساهمة تنمية قطاع الصناعة في تنوع مصادر الإنتاج، والدخل، والصادرات ، وتوفير موارد النقد الأجنبي لغرض معالجة مشاكل عجز ميزان المدفوعات من خلال تصنيع سلع تحل محل الواردات أو تصنيع سلع للتصدير إلى الخارج، وهذا هو مغزى التنوع الاقتصادي. وبالنظر للاقتصاد الجزائري الذي يعتمد على إيرادات النفط هنا تأتي ضرورة تنمية الصناعات الصغيرة والمتوسطة والتي تشكل جزءا هاما ومصدر جديد لاستغلال الموارد المحلية.

## 9 - دور المشروعات الصغيرة في زيادة الانتاج الصناعي وانعكاساتها لمعالجة مشكلة البطالة في العراق ( دراسة تحليلية )

تزايدت الدعوات لدور اكبر للقطاع الخاص في النشاط الاقتصادي نظراً للدور الذي تتميز به المشروعات الصغيرة في تفعيل النشاط الاقتصادي في ظل التحديات الراهنة والمنافسة الناتجة عن تنفيذ اتفاقيات تحرير التجارة العالمية، وهنا يأتي دور المشروعات الصغيرة التي اثبتت قدرتها على التكيف بصوره اسرع مع المتغيرات الاقتصادية التي يمر بها المجتمع . وقد حاولنا في هذا البحث التعرف على مفهوم واهمية المشروعات الصناعية الصغيرة والتطرق الى واقعها والوقوف على اهم مشكلاتها وبعد اجراء عملية التحليل لبيانات البحث، توصلنا الى عدد من النتائج كان ابرزها تذبذب قيم الانتاج للمشروعات الصناعية الصغيرة وانخفاض القيمة المضافة الى جانب تحقيق نسب مقبولة في المساهمة تشغيل الايدي العاملة وزيادة الانتاج الاجمالي للصناعة في العراق. وهكذا يتأكد أن المشروعات الصغيرة يمكن إذا أحسن التوسع فيها واختيار أنشطتها ومواقع إقامتها وتطوير سبل تمويلها و تسويق منتجاتها وتكاملها مع المشروعات الكبيرة أن تكون أحد العوامل الرئيسية لخفض نسبة البطالة في العراق عن طريق خلق عدد كبير من فرص العمل المنتجة كأحد إنجازاتها في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

## 10 - اثر الشمول المالي على اداء البنوك الجزائرية خلال الفترة 2004 - 2012

يلعب الشمول المالي دورا هاما في تعبئة المدخرات، التقليل من الفقر وتطوير النظام المالي في الدول المتقدمة عامة والنامية خاصة. تهدف هذه الدراسة إلى اختبار أثر الشمول المالي على

الأداء المالي للبنوك التجارية الجزائرية. واختبرت العلاقة بين مؤشر الشمول المالي كمتغير مستقل ومؤشرات الأداء كفاية راس المال، جودة الإدارة، إدارة- الربحية، درجة السيولة، كمتغيرات تابعة باستخدام بيانات البانل لعينة مكونة من 21 بنك خلال الفترة 1002 خلصنا الى وجود علاقة ذات دلالة بين الشمول المالي وأداء البنوك التجارية الجزائرية، مما يعني ضرورة الاهتمام بموضوع الشمول المالي وما له من دور في تحسين أداء البنوك في الجزائر.

## الفصل الاول

الاطار النظري والمفاهيمي للشمول المالي للمشاريع الصغيرة والمتوسطة ، والتنوع الاقتصادي.

**المبحث الاول :-** الاطار النظري للشمول المالي للمشاريع الصغيرة والمتوسطة

**المبحث الثاني :-** الاطار النظري للتنوع الاقتصادي .

**المبحث الثالث :-** العلاقة بين الشمول المالي والتنوع الاقتصادي.

---

## الفصل الاول

### الاطار النظري والمفاهيمي للشمول المالي للمشاريع الصغيرة والمتوسطة و التنوع

#### الاقتصادي:

تمهيد :-

نستعرض في هذا الفصل الأدبيات الاقتصادية و نحللها وبخاصة فيما يتعلق منها بمجال الشمول المالي للمشاريع الصغيرة و المتوسطة و التنوع الاقتصادي، بوصفها الأساس النظري من المفاهيم و المصطلحات والتحليل النظري و التوصيف النظري للعلاقة بين المتغيرات و المؤشرات الضرورية لتكوين أساس معرفي يتيح للباحث دراسة التجارب و الظواهر و الوقائع و الحقائق المتعلقة بالمشكلة العلمية المطروحة و ما يترتب عليها من فرضيات أساسية وفق المنهج المختار .

و لأجل الوصول الى التوظيف الأمثل لمعطيات هذه الأدبيات في تحقيق اهداف البحث فقد تم تقسيم مادتها النظرية بين ثلاثة مباحث و كالآتي:

**المبحث الاول : الإطار النظري للشمول المالي للمشاريع الصغيرة والمتوسطة .**

**المبحث الثاني : الإطار النظري للتنوع الاقتصادي.**

**المبحث الثالث : العلاقة بين الشمول المالي والتنوع الاقتصادي.**



## المبحث الاول

### الشمول المالي، مفهومه، وأهميته، ومعوقاته:

#### اولا : مفهوم الشمول المالي :

تعددت مفاهيم الشمول المالي (Financial Inclusion) حسب رؤى المؤسسات المالية و الفهم الاكاديمي المتعدد المناهج، فهناك من يعرفه بإمكانية وصول الأفراد إلى الخدمات المالية، ومن جانب آخر هنالك دراسات أخرى تعرفه بأنه : توفير الخدمات المالية الرشيدة والمستدامة لأفراد المجتمع وكذلك توفير وايصال الخدمات المالية بجودة عالية مع التأكيد على حماية المستخدمين لهذه الخدمات<sup>1</sup>.

وقد عرّفت الاستراتيجية الوطنية الشاملة لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية الشمول المالي بأنه : التزام واسع لدى الجهات الرسمية (الحكومية) لوضع وتنفيذ سياسات يتم عن طريقها تعزيز وتسهيل وصول واستخدام كافة فئات المجتمع للخدمات والمنتجات المالية وتمكينهم من استخدامها بالشكل الصحيح فضلا عن توفير خدمات مالية متنوعة ومبتكرة بتكاليف منخفضة عن طريق مزودي هذه الخدمات<sup>2</sup>، وعرفت مجموعة الدول العشرين (G20) ومؤسسة التحالف العالمي للشمول المالي (AFI) بأنه : تعزيز وصول واستخدام كافة فئات المجتمع بما يشمل الفئات المهمشة والفقيرة من الخدمات والمنتجات المالية التي تتناسب مع احتياجاتهم بحيث تقدم لهم بشكل عادل وشفاف وبتكاليف معقولة<sup>3</sup>.

1 - Neha Dangi and pawan Kumar (Department of commerce, kurukshetra university), current situation of Financial Inclusion in India and Its future visions, International Journal of Management and social sciences Research , volum 2 , No. 8, August 2013, p.155.

2 - The world Bank Group, Financial Inclusion. Global Financial Development Report, 2014.p24

3 - صندوق النقد العربي ، فريق العمل الاقليمي لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية، ورقة عمل حول متطلبات تبني استراتيجية وطنية لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية، 2015 ، ص 2.

وكما عرفت كلٌ من منظمة (OECD) \* ، وكذلك الشبكة العالمية للتثقيف المالي (INFE) والمنبثقة عنها الشمول المالي بانه : العملية التي يتم عن طريق تعزيز الوصول الى مجموعة واسعة من الخدمات والمنتجات المالية الرسمية الخاضعة للرقابة في الوقت والسعر المعقولين و بالشكل الكافي، وتوسيع نطاق استخدام هذه الخدمات والمنتجات من قبل شرائح المجتمع المختلفة، وذلك عن طريق تطبيق مناهج مبتكرة، والتي تضم التوعية والتثقيف المالي، وذلك بهدف تعزيز الرفاه المالي والاندماج الاجتماعي والاقتصادي<sup>1</sup>.

وعرّف بنك الاحتياطي الهندي (2006) الشمول المالي بانه : تقديم الخدمات المصرفية بتكلفه معقولة إلى فئات واسعة من ذوي الدخل المنخفضة والمحرومة، والوصول غير المقيد الى السلع والخدمات العامة هو شرط لا غنى عنه لمجتمع مثقف وكفوء، كما أن إتاحة الخدمات المصرفية في خدمة الصالح العام وتوفر الخدمات المصرفية والدفع لكافة أفراد المجتمع دون تمييز هدف رئيس للسياسة العامة للحكم الرشيد.

كما عرف البنك الدولي الشمول المالي في تقريره الصادر عام 2014 تحت عنوان ( Global Financial Development Report) على انه نسب الاشخاص او الشركات التي تستخدم الخدمات المالية<sup>2</sup>.

و قد عرفه بنك السودان بأنه : توسيع قاعدة المتعاملين مع القطاع المالي بمكوناته من مصارف، ومؤسسات مالية، وتأمين، وصناديق الضمان الاجتماعي وغيرها، وضمان وصول الخدمات المالية لأكبر شريحة من السكان وبصوره مستمرة وبتكلفه اقل، ويتم تطبيق سياسات

---

\* منظمه التعاون والتنمية الاقتصادية:- وهي المنظمة التي تأسست عام 1960 لغرض تحفيز التقدم الاقتصادي في جميع البلدان التي تنادي في الديمقراطية واقتصاد السوق وكذلك توفير البيئة المناسبة لتقديم الخبرات والبحث عن الاجابات للمشاكل العالمية المشتركة، ويقع مقرها في باريس وتتكون من 35 دولة.

ويمكن الاطلاع على الرابط التالي: <http://www.OECD.org>

1 - صندوق النقد العربي، فريق العمل الاقليمي لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية، ورقة عمل حول متطلبات تبني استراتيجية وطنية لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية، مصدر سابق ، ص 89.

2 - رشا عوده لفته و سالم عواد حسين، اليات وسياسات مقترحه لتوسيع قاعدة انتشار الشمول المالي وصولاً للخدمة المالية في العراق ، مجلة كليه مدينه العلم الجامعة، المجلد 11 ، العدد 1 ، العام 2019 ، ص 83.

الشمول المالي عبر تطبيق استراتيجية شاملة للشمول المالي وذلك عن طريق وضع أهداف واضحة وسهلة للقياس<sup>1</sup>.

كما عرّف البنك المركزي العراقي الشمول المالي بأنه: الوصول الى الخدمات المالية والمصرفية المتاحة الى اكبر عدد من الافراد وقطاع الاعمال وبتكاليف مناسبة بما يسهم في استدامة التنمية. وبناءً على ما تقدم من طرح العديد من التعاريف و المفاهيم للشمول المالي نجد بأن الشمول المالي ينطوي على معنى جوهري هو: عملية اتاحة الوعي و الوصول بأقل التكاليف و افضل مستويات الأداء و الجودة للخدمات المالية والمصرفية لأكبر قدر ممكن من المشروعات و الأفراد في مختلف شرائح المجتمع سواء كانت غنية أم فقيرةً أو كانت تسكن في مراكز المدن أو في المناطق النائية حتى تتمكن من استخدام تلك الخدمات للحصول على التمويل و التداول المالي بطريقه سلسة للحد من الفقر وتعزيز الرفاهية الاقتصادية .

## ثانيا : اهمية الشمول المالي وتحدياته:

### (1) اهمية الشمول المالي :-

تزايد الاهتمام الدولي بشكل كبير بتحسين الشمول المالي ولا سيما ما بعد الأزمة العالمية عام 2008 التي عصفت بالكثير من اقتصاديات العالم و خلفت مشاكل اقتصادية اهمها: ارتفاع نسب البطالة نتيجة انهيار الكثير من المؤسسات المصرفية والإنتاجية، و شركات التأمين التي ألقت بظلالها على النشاط الاقتصادي للعديد من البلدان<sup>2</sup> ، فضلاً عما تقدم فإن الأنتظار توجهت بعد هذه الأزمة الى التركيز على تطبيق وتوسيع الشمول المالي في أنحاء العالم كافة، وذلك لأن انتشار الحالات المعاكسة للشمول المالي والتي تتمثل حالات الاستبعاد المالي كان له الدور الأكبر والأبرز في حدوث الازمات العالمية<sup>3</sup>.

1 - بدر الدين قرشي، الشمول المالي ودعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية بالصغر، تجربه بنك السودان، 2016 ، ص 2.

2 - وليد عيدي عبد النبي ، الشمول المالي ودوره في تحقيق التطور المصرفي وتنمية الاقتصاد العراقي، البنك المركزي العراقي، 2018 ، ص2.

3 - Mindy Moloi, stateyies for optimizing financial Inclusion in south Africa, in protial fulfillment of the requirement for the degree of Master of Business Administratiol south Africa, 2009, p.13.

و كان جوهر المناقشات التي أجرتها المنظمات الدولية المختصة -البنك الدولي مثالا- حول مؤشرات الشمول المالي، هو ؛ ان من اجل تسريع واستدامة التوظيف والنمو الاقتصادي والاستقرار المالي يتطلب ذلك زيادة في نطاق الشمول المالي، ويعد ذلك أمراً ضرورياً لإتمام تلك العملية، فالشمول المالي مهما زاد مستواه لابد له من أن يراعي الجوانب النوعية الشمولية مثل حماية المستهلك وتنقيفه ماليا<sup>1</sup>.

وتتجلى أهمية الشمول المالي بثلاثة محاور رئيسة وهي<sup>2</sup>:

**الأول: المحور الاقتصادي :** حول العلاقة الوثيقة بين الشمول المالي و الاستقرار المالي والنمو الاقتصادي، وذلك لأن أي زيادة في استخدام الخدمات المالية من قبل الافراد و تقديم الدعم والتمويل للمشاريع الصغيرة والمتوسطة سوف تسهم في زيادة الدعم لدى البنوك، مما يؤدي بدوره إلى دعم النمو الاقتصادي ومن ثم تحقيق الاستقرار المالي.

**الثاني : المحور الاستراتيجي :** عن طريق الموازنة بين الشمول المالي كهدف استراتيجي وبين الاهداف الاخرى المتمثلة بالاستقرار المالي والنزاهة المالية وحماية المستهلك.

**الثالث : المحور الاجتماعي:** الذي بدوره يساعد في الحد من الفقر، وزيادة الوعي والتنقيف المالي، ويتم ذلك عن طريق الاستفادة من المدخرات.

إن إمكانية الوصول الى الشمول المالي وتحقيق أهدافه تكمن في التخطيط المالي المسبق للفرد والأسرة، وحتى على مستوى المشروع، الذي يحقق عدة أمور ايجابية تتماشى مع أهمية الشمول المالي ومنها: التعامل مع متطلبات الحياه المتجددة والضرورية والتقليل من حصول الصدمات والمفاجئات وكذلك توفير السيولة المالية للدخول في مشاريع تجارية أو زراعية و غيرها، اي قيام الافراد بالموازنة بين دخله وانفاقه وعدم الانجرار وراء الاستهلاك الترفي غير المُجدي اقتصادياً<sup>3</sup>.

1 - نغم حسين نعمة، احمد نوري حسن، مؤشرات قياس الشمول المالي، وقائع المؤتمر العلمي التخصصي الرابع، الكلية التقنية الإدارية، بغداد ، 2018 ، ص 34.

2 - رواء نافذ عليوه، اثر تطور الشمول المالي على الميزة التنافسية المصرفية (دراسة تطبيقية على البنوك المدرجة في بورصة فلسطين 2014- 2018 ، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، الجامعة الإسلامية في غزة، 2019 ، ص 37.

3 - ابراهيم عبد اللطيف ابراهيم العبيدي، اهمية التخطيط المالي في الاستقرار الاسري، الطبعة الاولى، مجلة الكتب العربية، 2012 ، ص 39.

وقد ازداد الاهتمام الدولي كثيرا بالشمول المالي وخصوصا بعد الازمة العالمية التي أصابت جميع اقتصاديات العالم في عام 2008 وما لحق ذلك من مشاكل اقتصادية اثرت كثيرا على النشاط الاقتصادي العالمي وانهيار المؤسسات المالية وشركات التأمين وارتفاع نسب البطالة مما ادى الى زيادة نسبة الفقر في الجرائم المالية والانحرافات الاجتماعية. لذلك عملت البنوك على وضع خطط واستراتيجيات لتطوير الشمول المالي كما شرعت قوانين واقرت الأنظمة لضمان نجاح تلك الاستراتيجيات، ومن اجل تعميق الشمول المالي تخصص يوم 4/27 من كل عام وهو يوم الشمول المالي<sup>1</sup>.

## (2) تحديات الشمول المالي:

إن هناك كثيراً من التحديات والمعوقات التي تواجه الشمول المالي وتطبيقه سواء على المستوى الدولي او العربي ومنها العراق، وذلك لما له من دور فعال وبارز و نظرة مستقبلية لتحسين مستوى المعيشة ومن ثم تحقيق التنمية المستدامة، ومن ابرز تلك المعوقات هي ارتفاع مستوى الأمية المالية وما يرافقها من جهل المواطنين للخدمات المصرفية وانخفاض الوعي المصرفي، وكذلك سوء التوزيع الجغرافي فضلاً عن ارتفاع تكلفة المعاملات المالية في ظل تدني مستوى الدخل وانخفاض مستوى ثقة المواطن بالخدمات المصرفية<sup>2</sup>، ومن الاسباب التي تعد الأكثر شيوعاً والتي تمثل عائقاً امام تطبيق الشمول المالي هو عدم وجود ارصدة مالية كافية متاحة للتداول والذي يمثل ما نسبته 30% حسب بيانات (Findex) \* التابع للبنك الدولي ومن الممكن ترتيب بقية الاسباب من حيث الاهمية، يأتي دور ارتفاع تكاليف الخدمات المالية بنسبة 23% ، وكذلك البعد بين المواطنين والمؤسسات المالية بنسبة 20% وما نسبته 18% تأتي من

1 - وليد عيدي عبد النبي، الجهاز المصرفي العراقي نشأته وتطوره وافاقه المستقبلية، البنك المركزي العراقي، المديرية العامة لمراقبه الصيرفة والائتمان، ص 3.

2 - احمد محي عبد الحي نور الدين، دور الشمول المالي في تعزيز مستوى ثقة العملاء في الخدمات المصرفية (دراسة تطبيقية على العملاء بمنطقة وسط الدلتا)، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، 2019 ، ص434.

\* - (Global Findex) : وهو المصدر العالمي الوحيد الذي يعطي تحليلاً على المستويين العالمي والاقليمي من خلال جمع البيانات المتعلقة بالظروف السكانية والاجتماعية ومدى قدرة الافراد للحصول على الخدمات المالية و ما يعيب هذا المؤشر انه غير ممثل ومطبق على مستوى البلد الواحد المستوى الوطني، لعدم كفاية تفاصيله مما يؤدي الى قلته نفعه في اتخاذ القرارات لصانعي السياسات داخل البلد.

عدم وجود الوثائق اللازمة للدخول في النظام المالي فضلاً عن انعدام الثقة بين المواطنين ومقدمي الخدمات المالية بنسبة 13% فضلاً عن الاسباب الاخرى التي تمثل ما نسبته 5%<sup>1</sup>. ويحتاج الشمول المالي إلى بنى تحتية معززة و مقاومة لصد الصدمات والاهتزازات المفاجئة، ويمثل شبكة من فروع المصارف والمؤسسات المالية وأنظمة دفع كفؤة ووحدات دفع و صرافات الية منتشرة في كافة انحاء البلاد، فضلاً عن توصيل الخدمات المالية المتنوعة الى المناطق النائية عن طريق بنية رقمية مساندة تساعد المواطنين من الحصول على تلك الخدمات عبر الانترنت والموبايل<sup>2</sup>.

### (3) أبعاد الشمول المالي :-

في السنوات السابقة تطور مفهوم الشمول المالي إلى أربعة أبعاد رئيسية وهي سهولة الوصول إلى التمويل لجميع الأسر والشركات، استرشاد المؤسسات بالقواعد التنظيمية والاشراف المالي، الأستدامة المالية للشركات والمؤسسات بالإضافة إلى المنافسة بين مزودي الخدمات المالية لتحقيق أفضل البدائل للعمال، حيث تم قياس الشمول المالي قديماً بحساب نسبة المستفيدين من البنوك التجارية وأجهزة الصراف الالي وأحجام الودائع والقروض التي تم تغطيتها، وفيما يلي يتم وصف ابرز بعدين للشمول المالي وكالاتي<sup>3</sup> :-

أ : الوصول للخدمات المالية: ويشير إلى قدرة الافراد للوصول الى الخدمات المالية من المؤسسات الرسمية، حيث يتطلب تحديد مستويات الوصول إلى تحديد وتحليل العوائق المحتملة لفتح واستخدام حساب مصرفي مثل تكلفة والقرب من نقاط الخدمات المصرفية، يمكن الحصول على بيانات تتعلق بإمكانية الوصول للخدمات المالية من خلال المعلومات

---

1 - Shilpa Aggarwal and Leora Klapper , pesingning Government policies to Expond Financial inclusion: Evidence from Around the world, university of california at santa cruz , September, 2013, p:5.

2 - هبة عبدالمنعم كريم زايدى، المنافسة المصرفية والشمول المالي في الدول العربية، صندوق النقد العربي، 2020 ، ص17.

3 - ماجد ابو دية، دور الانتشار المصرفي والاشتمال المالي في النشاط الاقتصادي الفلسطيني، رسالة ماجستير، جامعة الازهر، فلسطين، 2016 ، ص109.

التي تقدمها المؤسسات المالية، وتكمن مؤشرات قياس بعد الوصول إلى الخدمات المالية في النقاط التالية:

- عدد نقاط الوصول لكل 10000 من البالغين على المستوى الوطني مجزأة حسب نوع الوحدة الادارية.

- عدد أجهزة الصراف الآلي لكل 1000 كيلو متر مربع.

- حسابات النقود الالكترونية.

- مدى الترابط بين نقاط تقديم الخدمة.

- النسبة المئوية الاجمالية للسكان الذين يعيشون في الوحدات الادارية بنقطة وصول واحدة على الاقل.

ب . استخدام الخدمات المالية: يشير بعد استخدام الخدمات المالية إلى مدى استخدام

العمال للخدمات المالية المقدمة بواسطة مؤسسات القطاع المصرفي، من خلال تحديد مدى

استخدام الخدمات المالية الذي يتطلب جمع بيانات حول مدى انتظام و تواتر الاستخدام عبر

فترة زمنية معينة. وتكمن مؤشرات هذا البعد في التالي<sup>1</sup> :-

- نسبة البالغين الذين لديهم نوع واحد على الاقل كحساب وديعة منتظم.

- نسبة البالغين الذين لديهم نوع واحد على الاقل كحساب ائتمان منتظم.

- عدد حملة سياسة التأمين لكل 1000 من البالغين.

- عدد معاملات التجزئة غير النقدية للفرد الواحد.

- عدد معاملات الدفع عبر الهاتف.

- نسبة البالغين الذين يستخدمون حساب بنكي بشكل دائم .

- نسبة البالغين الذين يتلقون تحويلات مالية محلية أو دولية.

- نسبة الشركات المتوسطة أو الصغيرة التي لديها حسابات رسمية مالية.

- عدد الشركات الصغيرة والمتوسطة التي لديها حسابات ودائع.

- عدد الشركات الصغيرة والمتوسطة التي لديها قروض قائمة.

1 - صندوق النقد العربي، العلاقة المتداخلة بين الاستقرار المالي والشمول المالي، امانة مجلس محافظي البنوك المركزية ومؤسسات النقد العربية ، ابو ظبي، 2015 .

### ج. جودة الخدمات المالية:

تعتبر عملية وضع مؤشرات لقياس بُعد الجودة هو تحدي في حد ذاته، حيث أنه على مدى السنوات السابقة انتقل مفهوم الشمول المالي إلى جدول أعمال الدول النامية حيث كان لا بد من تحسين الوصول إلى الخدمات المالية، وان عدم الوصول إلى الخدمات المالية لا زال يسبب مشكلة ويختلف بحسب البلد ونوع الخدمات المالية، ومع ذلك تبقى الجهود متواصلة من أجل ضمان جودة الخدمات المالية والذي يعتبر تحديا يتطلب من المهتمين وذوي العلاقة لدراسة وقياس ومقارنة واتخاذ اجراءات تستند إلى أدلة واضحة فيما يخص جودة الخدمات المالية المقدمة، هذا البعد ليس بعدا واضحا ومباشرا، حيث يوجد العديد من العوامل التي تؤثر على جودة ونوعية الخدمات المالية مثل تكلفة الخدمات، وعي المستهلك، فعالية آلية التعويض بالإضافة إلى خدمات حماية المستهلك والكفالات المالية، وشفافية المنافسة في السوق بالإضافة إلى عوامل غير ملموسة مثل ثقة المستهلك.<sup>1</sup>

### ثالثا : الشمول المالي وعلاقته بالمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية :

#### 1) العلاقة بين الشمول المالي والاستقرار المالي:

لا يمكن تحقيق الشمول المالي من دون وجود استقرار في النظام المالي، وكذلك مع وجود نسبة متزايدة من المجتمع والقطاعات الاقتصادية لاتزال مستبعدة مالياً، لذلك فان الشمول المالي يعمل على تحسين الظروف المالية، ورفع مستوى المعيشة، كما يعمل على الوصول الى قطاعات الاعمال عن طريق التنمية المالية التي تدعم الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي والسياسي، كما يُحسن من كفاءة عملية الوساطة بين الودائع والاستثمارات وزيادة نصيب القطاع المالي الرسمي على حساب القطاع غير الرسمي ما يدعم فعالية السياسة النقدية وكذلك استقرار النظام المالي.<sup>2</sup>

1 - اسلي ديمير جوتش، كونت وآخرون، قياس مستوى الشمول المالي واثرة التكنولوجيا المالية، عرض عام، قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي، مجموعة البنك الدولي، 2017.

2 - صندوق النقد العربي: فريق العمل الاقليمي لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية، العلاقة المتداخلة بين الاستقرار المالي والشمول المالي امانة مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، صندوق النقد العربي، 2015 ، ص7.



## (2) العلاقة بين الشمول المالي والنزاهة المالية:

تُعد المعايير الدولية من المعايير التي تشجع على مكافحة غسل الأموال وتمويل الارهاب عن طريق استبعاد الكثير من اصحاب الدخل المنخفضة من الخدمات المالية الرسمية بسبب امتناع البنوك من التعامل معهم في حال عدم اكتمال بياناتهم، مما يُلجئهم إلى استخدام الخدمات المالية غير الرسمية، وهذا الشيء يؤثر في التقدم الاجتماعي والاقتصادي، ويعوق عمل الجهات الرقابية القائمة على تنفيذ هذه القوانين من تعزيز النزاهة المالية بسبب صعوبة تتبع حركة الاموال، ولهذا ينبغي أن تتسم المعايير الدولية بالمرونة في تطبيق القوانين للوصول الى الخدمات المالية واستخدامها لذوي الدخل المنخفضة بكل سهولة<sup>1</sup>.

## (3) العلاقة بين الشمول المالي وتحقيق التنمية المستدامة:

يساهم الشمول المالي في الحد من الفقر ومكافحته، ويعمل على تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية و الاستقرار المالي عن طريق الارتباط الوثيق بين الخدمات المالية والأداء الاقتصادي ما يؤدي دوراً محورياً في كفاءة الاسواق في كل القطاعات، كما يساهم في تحسين الناتج القومي وخلق الفرص عن طريق توليد الدخل وتحقيق الرفاه الاقتصادي ولاسيما الفقراء منهم والنساء والمهاجرين والشباب<sup>2</sup>.

## (4) العلاقة بين الشمول المالي والحماية المالية للمستهلك:

تعمل الحماية المالية الى خلق توازن في العلاقة بين المستهلكين من جهة ومقدمي الخدمات المالية من جهة اخرى، وتعد المعلومات المتوفرة لدى عملاء التجزئة عن معاملاتهم المالية قليلة، وهذا الشيء يؤدي الى عدم ادراك العملاء للخيارات المالية المتاحة، فضلاً عن ارتفاع معدلات اسعار العائد المدفوعة بشكل كبير، وعلى الرغم من أن كثيراً من المؤسسات المالية تتبنى ممارسات عديدة لتقديم خدمات ذات جودة عالية إلا أن بعضها يكون همها الوحيد هو الربح على حساب المستهلك مما يؤدي الى نتائج سلبية تضر بمصالح المستهلكين عن طريق زيادة مديونية

1 - نبيل بهوري ، الشمول المالي كأداة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي ومتطلبات تحقيقه، دراسة حالة الدول العربية، مجلة الاقتصاد الجديد، العدد3 ، 2019 ، ص167.

2 - <http://www.cbj.gov.jo/EchBUSV3.0/system Assets/pdfs/Ar.2018>

وارتفاع الاسعار ومن ثم فقدان المدّخرات والأصول المرهونة<sup>1</sup>، ولهذا فإن العمل على خلق هذا التوازن في هذه العلاقة له دور كبير في تحقيق متطلبات الشمول المالي من خلال الوصول الى الخدمات والمنتجات المالية بكل يسر وسهولة.

#### رابعا: مفهوم المشاريع الصغيرة والمتوسطة

تواجه معظم الدول صعوبة في تحديد تعريف موحد لتصنيف المشروعات الاقتصادية، وتبين من دراسة أجرتها منظمة العمل الدولية عن المؤسسات الصغيرة بان هناك أكثر من 25 تعريفاً مختلفاً في 25 بلداً أجريت عليها الدراسة ويختلف التصنيف نسبياً باختلاف الدول وقطاعات الأعمال التي تنتمي إليها تلك المشروعات، ويوجد عدة معايير لتعريف المشروعات الصغيرة (مثل معيار العمالة، رأس المال، القيمة المضافة،...) وقد تستخدم تعريفات وفقاً للخصائص الوظيفية مثل نوع الإدارة أو التخصص أو أساليب الإنتاج أو اتجاهات السوق، ويعتبر التعريف ضروري لتقديم الخدمات والحوافز المشجعة لمساندة هذه المشروعات وزيادة كفاءتها. ولتحديد تصنيف واضح يجب توفر عدة عوامل، منها توفر المعلومات ودقتها، البناء الهيكلي للمشروعات حسب الأنشطة المختلفة، وخطة السلطة في دعم ومساندة المشروعات الاقتصادية، رغم أن صياغة تعريف مبسط لا يعتبر أمراً يسيراً، وطبقاً لما ورد في دراسة "من إعداد Gray and Gamser يفضل استخدام معيار عدد العاملين لتحديد حجم المنشأة بدلاً من الاعتماد على حجم الأصول والقيمة المضافة التي يتم قياسها حسب قيمتها والتي تتغير بتغير قيمة العملات"<sup>2</sup> وتعرف منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) المشروعات الصغيرة بأنها تلك المشروعات التي يديرها مالك واحد يتكفل بكامل المسؤولية ويتراوح عدد العاملين فيها ما بين 10 - 50 عامل فيما يصف البنك الدولي المشروعات التي يعمل فيها اقل من 10 عمال بالمشروعات المتناهية الصغر، والتي يعمل فيها بين 10 و 50 عاملاً بالمشروعات الصغيرة، والتي يعمل فيها بين 50 - 100 عامل بالمشروعات المتوسطة<sup>3</sup>، وتتباين المعايير التي يمكن

1 - صندوق النقد العربي ، فريق العمل الاقليمي لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية، مصدر سابق، ص7.

2 - محمد ابراهيم مقداد، اثر الحصار الاسرائيلي ( بعد انتفاضة الاقصى ) على قطاع الاعمال الصغيرة في فلسطين، دراسة حالة غزة، الجامعة الاسلامية ، غزة ، 2002 ، ص32

3 - وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية المصرية ، السياسات المبدئية لتنمية قطاع المنشآت المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في مصر ، مارس ، 2001 .

الاستناد عليها لتحديد المشروعات الصغيرة من دولة لأخرى وفق امكاناتها وقدراتها وظروفها الاقتصادية ومراحل النمو التي بلغتها، وبالتالي المشروعات التي تعتبر كبيرة الحجم في دولة نامية يمكن اعتبارها صغيرة أو متوسطة الحجم في دولة متقدمة. وفي الدول العربية تقسم الصناعات الصغيرة والمتوسطة على أساس حجم النشاط إلى<sup>1</sup> :

- الصناعات الصغيرة جداً ((MICRO: التي تشغل اقل من 5 عمال وتستثمر اقل من 5000 دولار (إضافة إلى استثمارات الأبنية والعقارات الثابتة).

- الصناعات الصغيرة (SMALL) التي تشغل 5 - 15 عامل وتستثمر اقل من 15000 دولار (إضافة إلى استثمارات الأبنية والعقارات الثابتة).

- الصناعات المتوسطة (MEDIUM) التي تشغل 16 - 25 عامل وتستثمر من 15000 - 25000 دولار (عدا الأبنية والعقارات).

وتندرج أنواع المشروعات الصغيرة في ثلاث أنواع رئيسية:

- الأعمال الأولية والتي تشمل مختلف الأعمال الزراعية.

- الصناعات التحويلية، عند قيام المشروع باستخدام المواد الأولية أو أية قيمة مضافة باعتماد الآلات والمعدات التي لديه.

- مشروعات الخدمات والتي تشمل المهن الحرة والتجارة والاستشارات وغيرها.

يختلف مفهوم المشاريع الصغيرة والمتوسطة من دولة الى اخرى وفقا لاختلاف امكانياتها وظروفها الاقتصادية والاجتماعية مثل طبيعة و عوامل الانتاج والكثافة السكانية ونوعية الصناعات الحرفية، ومدى توفير الايدي العاملة والمستوى العام للأجور والدخل، وعند اعداد مثل هكذا دراسات لابد للوقوف على التحديات والمعوقات التي تواجه تنفيذ هذه المشاريع وتقليص فجوة التمويل، كما ان هناك امتيازات تتبعها الدول لتشجيع القطاعات كالإعفاء من الرسوم، والضرائب، وتخصيص بعض السلع وغيرها<sup>2</sup>، وهنا يبرز دور الشمول المالي من خلال استهدافه للدخول الصغيرة لدى شرائح المجتمع المختلفة ومن ثم الحصول على الخدمات المالية

1 - المعهد العربي للتخطيط بالكويت، تنمية المشروعات الصغيرة، دورية جسر التنمية، العدد التاسع، السنة الاولى، سبتمبر 2002.

2 - بدر الدين القرشي، مصدر سابق، ص 7-8.

المتنوعة، ومن ثم حشد المدخرات لدى البنوك والمؤسسات المالية وارتفاع نسب الائتمان وتنوع الاقتصاد ومن ثم تنشيط اقتصاد البلد.

ومن ابرز التحديات التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة في المنطقة عموما هو الحصول على التمويل، حيث انه 63% من هذه المشاريع لا تحصل على التمويل الكافي كما وتبلغ فجوة التمويل هذه المشاريع في منطقتنا بحسب مؤسسة التمويل الدولية (IFC) من 160 - 180 مليار دولار، وكما اكدت دراسة مشتركة بين اتحاد المصارف العربية والبنك الدولي الى ان 8% فقط هو حجم التمويل الذي قدمه القطاع المصرفي العربي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في عام 2011، وهناك تفاوت في النسب بين الدول العربية من حيث التمويل<sup>1</sup>، وان مثل تلك النسب تبقى منخفضة في عدد من الدول العربية ومنها العراق، لذلك يتوجب التوسع في اقراض المشاريع الصغيرة والمتوسطة بهدف توسيع قاعدة الشمول المالي.

لذلك يمكن القول: إن الشمول المالي للمشاريع الصغيرة والمتوسطة هو ضروري جدا للاقتصاد بشكل عام و للاقتصاد الكلي بشكل خاص، وذلك لان مثل هكذا مشاريع يمكن ان تساعد على خلق وظائف جديدة، وتنويع الاقتصادات، ومن ثم دعم وتحقيق النمو الاقتصادي، وتمثل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في منطقتنا العربية 96% في العام 2019 من الشركات المسجلة، كما وانها تستوعب نصف القوى العاملة ولكن فرص تمويلها هي الاقل على المستوى العالمي، فالقروض التي تقدم للمشروعات الصغيرة والمتوسطة لا يزيد عن 7% من الاقراض المصرفي الكلي<sup>2</sup>.

فضلا عن كل ما تقدم يمكننا تبيان الشمول المالي وأهميته بالنسبة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة بالقول بان هناك علاقة وثيقة و متبادلة بين الشمول المالي في تلك المشاريع بل يمكن أن نصف هذه العلاقة بالطردية، اي كلما ازداد التمويل المقدم من قبل المؤسسات المالية والبنوك الى القيام في المشاريع الصغيرة والمتوسطة كلما ازدادت وتوسعت قاعدة الشمول المالي وبالخصوص اذا

1 - شهادة ندين، الشمول المالي في العالم العربي، 2014. ويمكن الوصول من خلال الرابط التالي:  
<http://www.microfinag/ar//ry>

2 - صندوق النقد الدولي، تنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة وادخالها تحت مظلة الشمول المالي في العالم العربي، الكلمة الافتتاحية للسيدة كرستين لاغارد مدير عام صندوق النقد الدولي امام القمة العالمية للحكومات، دبي، 15 فبراير، 2019.

رافق ذلك التمويل تنقيفاً مالياً للمستفيدين للاستفادة من الخدمات والمنتجات المالية المقدمة لهم، كما ويجب على الجهة المختصة بالتمويل فرض تسجيل حسابات مصرفية على المستفيدين واستلام مبالغهم الكترونياً للقيام بمشاريعهم التجارية، وهنا يتم تحقيق هدفين في آن واحد من خلال توسيع قاعدة الشمول المالي من جهة ودعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة وما ينتج عنها من تقليل نسب البطالة وتحجيم فجوة الفقر لدى المجتمع.

بالإضافة إلى كل ذلك يعتمد الشمول المالي للمشاريع الصغيرة والمتوسطة بشكل عام على مجموعة مترابطة من العوامل مما يستوجب تطبيق استراتيجيات شاملة على مستوى السياسات وضرورة تحقق الكثير من المتطلبات لدعم التمويل لهذه المشاريع بما في ذلك ملائمة الأطر الاقتصادية الكلية والسياسة المالية المطبقة إلى جانب العديد من الشروط التنظيمية والقانونية الضرورية لتعزيز ثقافة انتماء المشاريع الصغيرة والمتوسطة وممارسة إدارة المخاطر، لذا يجب أن تكون الجهود المشجعة للشمول المالي لهذه المشاريع على أساس آمن ومستمر وهذا هو جزء من استراتيجيات السياسات الشاملة المصممة حسب ظروف كل دولة، ومن ضمن هذه الاستراتيجيات هي تشجيع زيادة الشفافية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة وتقليص عدد المشروعات العامة في القطاع غير الرسمي ما يحقق منافع اقتصادية أوسع<sup>1</sup>.

ويمكن تبيان حجم المنافع المالية الكلية المتأتية من زيادة الشمول المالي للمشاريع الصغيرة والمتوسطة عن طريق زيادة النمو الاقتصادي عن طريق سد فجوة الشمول المالي لهذه المشاريع في اقتصادات الأسواق الصاعدة والنامية على حد سواء، وما يؤدي إلى تحقيق منافع على مستوى النمو التراكمي طويل الأمد، فضلاً عن الدور الرئيسي التي تحققه المشاريع الصغيرة والمتوسطة بفعل الشمول المالي في تعزيز توظيف العمالة وخلق فرص عمل جديدة ولا سيما في الاقتصادات النامية، وتعد هذه المشاريع المساهم الأول والأكبر في توظيف العمالة على مستوى جميع مجموعات الدخل وفي جميع البلدان، وتعد المشاريع الصغيرة والمتوسطة كذلك من كبار المساهمين في نمو توظيف العمالة<sup>2</sup>.

1 - صندوق النقد الدولي، الشمول المالي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، الطبعة العربية، 2019، ص 36.

2-Kumar R . Targeted S me, financial and employment effects what do we know and what, Canwe differentiy, jop working bank, whashington DC , 2017, p3 .

## خامسا : التمويل الاسلامي لشمول المالي للمشاريع الصغيرة والمتوسطة

أحتلت المشاريع الصغيرة والمتوسطة مكانة كبيرة في أولوية متقدمة على اجنّدة اقتصادات الدول النامية وبالخصوص الدول العربية والاسلامية ومنها العراق، وذلك لأن تلك المشاريع تكون قصيرة الأجل وتمثل حلا ضروريا للإسهام في حل مشكلة الفقر والبطالة التي تعاني منها الكثير من دول العالم العربي والاسلامي، ومن الاستفادة من هذه المشاريع في التنمية الاقتصادية لهذه البلدان لابد من وجود تمويل اسلامي بمشاركة البنوك الاسلامية من اجل تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة، فهناك تجارب لدول عربية واسلامية تطرّقنا لها في الفصل الثاني مثل تجارب مصر وماليزيا والجزائر واثيوبيا وغيرها من البلدان قاموا باتخاذ التمويل الاسلامي لمثل تلك المشاريع وواجهوا العديد من المشاكل من اجل تحقيق ذلك، وتتخذ هذه البلدان الصفة الاسلامية اساسا لها ولكنها ليست مستغله العاطفة التي تكمن في هذه الشعوب من اجل التمويل الاسلامي ، كما واجهت الكثير من الصراعات الفكرية على المستويات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية كافة داخل المجتمعات التي وجدت فيها<sup>1</sup> .

وبهذا يمكن القول بأن التمويل الاسلامي له دور فاعل وكبير في عملية التنمية بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة، بحيث ان هذه المشاريع تلعب دورا محوريا في دعم الاقتصاد الوطني لجميع البلدان، وان اغلب الدول النامية وحتى المتقدمة منها تُدرك مدى اهمية هذه المشروعات لأنها تساهم في الناتج المحلي الاجمالي، وبذلك تستطيع الدول جمع ايراداتها على شكل ضرائب، وتوفير فرص العمل، وتعزيز ثقافة ريادة الاعمال، وتنمية الموارد البشرية والتخفيف من حدة الفقر، وبالتالي تحسين مستوى المعيشة لأفرادها<sup>2</sup> ، ولهذا فإن المصارف السلامية بحاجة الى تطوير كافة صيغ التمويل المتاحة لديها وخلق صيغ تمويل جديد من اجل الملائمة والتناسب مع عمليات الشمول المالي وبالتالي النهوض بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة، ومن اهم صيغ التمويل

1 - حنان صبحي عبد الباقي حسن، صيغ التمويل الاسلامي للمشروعات الصغيرة، المركز الديمقراطي العربي ، الدراسات العليا الافريقية، 2020 .

2 - عبد السلام بعارة، معوقات التمويل الاسلامي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في الاردن، مجلة مركز صالح عبد الله كامل للاقتصاد الاسلامي، المجلد19، العدد55 ، جامعة الازهر، 2015، ص487 .

الاسلامي المتاحة هو التخصص وحسب الانشطة التي تمارسها هذه المنشآت مثل قطاع الصناعة والزراعة والتجارة وقطاع الخدمات والقطاع العقاري، وكذلك التخصص في العمليات حسب الآجال بهدف التغلب على مشاكل الاستثمار قصير الاجل، وبالتالي التوفيق بين المدخلات والمخرجات بما يناسب هذه المنشآت، وبالتالي يصبح من واجب المصارف الاسلامية بتحديد المدة المناسبة لكل الودائع التي يرغب اصحابها في استثمارها في مشروع معين<sup>1</sup>.

ومن كل ما تقدم يمكن القول بأن التمويل الاسلامي يحقق العدالة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة بين طرفي المعاملة، فأساليب التمويل التي تضمن استخدام التمويل المتاح في المشاريع الحقيقية وهو ما يؤدي الى قيمة التنمية المجتمعية، بينما في الاساليب الاخرى تؤدي الاموال المستخدمة لأغراض بعيدا عن المشاريع المقدمة للتمويل الى تكريس الديون وزيادة حدة الفقر في المجتمع<sup>2</sup>.

وبهذا تعاني أكثر البنوك الاسلامية في ظل العولمة من ضعف كبير في القدرة التنافسية، فهذه المؤسسات لا تمتلك الحرية الكاملة لمواصلة تطوير منتجات جديدة، ومع ذلك حققت المصارف الاسلامية نجاحا ملحوظا في مجال تقديم منتجات وخدمات مصرفية شرعية متنوعة ورخصيه بالنسبة للأفراد، وبحجم تنافسي محدود، وبالتالي زيادة اعدادها على نحو اهتمام الاقتصاديين العالميين، فيوجد هناك اكثر من 100 مؤسسة اسلامية مالية تتواجد في 62 بلد عربي واسلامي حول العالم، وتصل اصولها الى ما يقارب الـ 7500 بليون دولار، تتمثل بالعديد من الاستثمارات المالية في الشرق الاوسط وكذلك في دول الخليج العربي، وهذا بالاضافة الى دول جنوب اسيا وفي امريكا واوروبا، وقد نجحت المصارف الاسلامية في تحقيق عوائد مناسبة، كما اقنعت الكثير من العملاء للدخول في الاستثمار الاسلامي، وبذلك فإن المصارف الاسلامية وطبقا للشريعة الاسلامية كسبت ميزات اضافية ساعدت على جذب الكثير من المسلمين اليها<sup>3</sup>، وكل ذلك يمثل اداة لتوسيع قاعدة الشمول المالي لهذه المشاريع ومن ثم تنوع الاقتصاد في تلك البلدان.

1 - نبيله عبيد محمد جعفر السقاف، تقييم العوامل المؤثرة على تمويل المصارف الاسلامية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في اليمن ، دراسة ميدانية لمراكز المصارف الاسلامية، صنعاء، 2006 ، ص55 .

2 - زهيه موساوي، التمويل الاسلامي للمشاريع الاقتصادية، فرص وتحديات، مجلة الباحث، العدد4 ، جملة قاصدي مرياح ورقلة، 2006، ص52.

3 - محمد صغير الوطيان، صيغ التمويل الاسلامي للمشروعات الاستثمارية .... طبيعتها وشروط استخدامها، المجلة المصرية للدراسات التجارية، المجلد 27 ، العدد 3 ، 2003 ، ص559 .

## سادسا - دور الشمول المالي للمشاريع الصغيرة والمتوسطة في التنوع الاقتصادي

نالت المشاريع الصغيرة والمتوسطة اهتماماً واسعاً وانتشاراً كبيراً في أكثر دول العالم المتقدمة والنامية ، وازدادت الدعوات الموجهة باتجاه تعزيز دورها الكبير في التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتوفير مقوماتها فضلاً عن تطوير الاستراتيجيات لتحقيق التوازن مع المشاريع الكبيرة ، وعلى مستوى جميع دول العالم المختلفة فإن تلك المشاريع احتلت مكاناً متميزاً اقتصادياً واجتماعياً خصوصاً في العقدين الاخيرين، ولاقت اهتماماً متزايداً في اقامة قاعدة متنوعة من المشروعات تكون داعمة ومحفزة لتنوع الاقتصاد وتحقيق التنمية الاقتصادية . وتأتي أهمية هذه المشاريع ودورها في تنوع الاقتصاد العراقي من خلال جوانب متنوعة اهمها:-

- 1- تساهم هذه المشاريع في تنشيط حركة الصادرات التي تحتاج الى ايدي عاملة كبيرة وكذلك المساهمة في دعم الصناعات الحرفية في تلبية متطلبات القطاع السياحي بتوفير المنتجات الوطنية ، كما تساعد في استغلال موارد الثروة المنتشرة بكميات محدودة واستغلالها تجارياً .
- 2- يمكن للمشاريع الصغيرة والمتوسطة أن تساهم في تحقيق سياسة إحلال الواردات من خلال تصنيع السلع التي يمكن تصنيعها في الداخل وبكفاءة عالية مماثلة للسلع الاجنبية<sup>1</sup> .
- 3- تعد المشاريع الصغيرة والمتوسطة محركاً للنمو الاقتصادي وكذلك من المجالات التي تطور الافكار والابداعات لتكن بمثابة البذرة الاساسية للمؤسسات الكبيرة وتنوع الاقتصاد ، فضلاً عن قدرتها على خلق قاعدة صناعية قادرة على تعزيز التنافس للبلاد .
- 4- تعد المشاريع الصغيرة والمتوسطة اداة لتحريك العمل للوصول إلى الاستخدام الكامل لقوة العمل من خلال الفرص الكبيرة التي تخلقها تلك المشاريع للباحثين والعاطلين عن العمل في ظل عجز الحكومات على تأمين الاعمال والوظائف واستيعاب تلك الزيادات الكبيرة في نمو السكان والهجرة من الريف الى المدن مما تكون مصدرا تنافسي وخلق فرص عمل ومن ثم التنوع الاقتصادي الذي يحقق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي<sup>2</sup> .

<sup>1</sup> - رحيق حكمت ناصر، دور المؤسسات المتوسطة والصغيرة في تنوع الاقتصاد العراقي، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية ، العدد34 ، 2012 ، ص203 .

2 - مصطفى سلمان، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار الميسرة للطباعة والنشر، الطبعة الاولى، عمان، 2000 ، ص83 .



5- تساهم هذه المشاريع في تنوع الهيكل الاقتصادي من خلال تمتع هذه المشاريع بقدر كبير من المرونة والتنوع في الهيكل الاقتصادي من خلال دخولها في مجالات تميزها عن المشاريع الاخرى الكبيرة التي يكون الطلب عليها محدوداً ، وهنا تأخذ المشاريع الصغيرة والمتوسطة دورها في انتاج بعض المكونات والاجزاء بكميات قليلة لصالح المشاريع الكبيرة ، وهنا تصبح السبيل لتحقيق ذلك التنوع<sup>1</sup>.

هذا بالإضافة الى ان الشمول المالي للمشاريع الصغيرة والمتوسطة يحتل موقع الصدارة بالنسبة لتحديات التنوع الاقتصادي ، اذ يشغل حالياً مكانة كبيرة في أولويات الكثير من البلدان الصاعدة منها والنامية ، وتشكل هذه المشاريع نسبة كبيرة من الشركات وفرص توظيف العمالة وخصوصاً في منطقة الشرق الاوسط.

وبالإمكان توضيح منافع زيادة الشمول المالي للمشاريع الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنوع الاقتصادي بشكل مختصر من خلال التالي :-

#### 1. علاقة الشمول المالي بالاستقرار المالي:-

يعد الشمول المالي للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الداعم الأبرز للاستقرار المالي بشرط توافر الاطر القوية للرقابة المالية وادارة المخاطر ، اذ يمكن لتوفير الائتمان وزيادته لهذه المشاريع ان يساهم في الاستقرار المالي من خلال السماح للبنوك من تنوع حافظاتها الائتمانية وكذلك درجة انكشافها للمخاطر<sup>2</sup> ، ويمكن وصف العلاقة بين زيادة الائتمان للمشاريع الصغيرة والمتوسطة والشمول المالي بالعلاقة الطردية ، ومن شأن ذلك ان ينوع الاقتصاد .

#### 2. علاقة الشمول المالي بالاستقرار المصرفي :-

تعد البنوك المركزية المساهمة والداعمة الاولى للشمول المالي لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة لتوفير التمويل الأكبر شريحة من السكان وزيادة التشغيل وتقليل الفقر في البلدان، بالإضافة الى سعي البنك الى تطوير أنظمة الدفع وتطوير آليات دفع الرواتب إلكترونياً وتسوية المبادلات الإلكترونية ، وهناك العديد من المبادرات التي اطلقتها البنوك المركزية العالمية ومنها

1 - زهراء محمد حسن، المشروعات الصناعية الصغيرة في العراق وسبل النهوض بها للمدة 2000-2012 ، مجلة الدنانير، العدد 12 ، 2018 ، ص139 .

2 - international monetary Fund Washington. DC . Sahay R.M, cihak P. and other, financial inclusion, can it meet multiple macroeconomic gals IMF staff dis cussion note 15117. p23.

البنك المركزي العراقي في توسيع قاعدة الشمول المالي لهذه المشاريع وتعزيزه من اجل تنوع القاعدة الانتاجية<sup>1</sup> .

### 3. علاقة الشمول المالي بزيادة فعالية السياسات الاقتصادية الكلية :-

كلما زاد مستوى الشمول المالي للمشاريع الصغيرة والمتوسطة كلما ازدادت فعالية السياسة المالية الكلية من خلال تحسين التحصيل الضريبي، ويشير منهج الانحدار الذاتي للمتجهات الى ان اي صدمة موجبة تصطدم في فجوة الناتج يتبعها زيادة في فعالية تعبئة الايرادات الضريبية في البلدان التي تسجل مؤشرات عالية في الشمول المالي للمشاريع الصغيرة والمتوسطة ، وكذلك حسب دراسة صندوق النقد الدولي يفيد بأن الزيادة الحاصلة في الشمول المالي تقترن بارتفاع الايرادات والمصروفات كجزء من اجمالي الناتج المحلي الاجمالي كما تنتقل آثاره الى السياسة النقدية واستقرار الاسعار في البلدان التي تشهد مستويات اعلى للشمول المالي للمشاريع الصغيرة والمتوسطة، ومن الممكن زيادة دور اسعار الفائدة في الاقتصاد ككل<sup>2</sup> ، ومن ثم تنوع الاقتصاد.

### 4. علاقة الشمول المالي بخلق فرص العمل :-

إن للشمول المالي للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الدور البارز في تعزيز توظيف العمالة وخلق فرص العمل ولا سيما في الاقتصادات النامية ، ومن شأن زيادة الشمول المالي لهذه المشاريع في دول العالم عموماً والشرق الاوسط خصوصاً ان يؤدي الى توفير فرص الحصول على الخدمات المالية الرسمية للشركات ومن ثم يؤدي الى زيادة مستواها نقطة مئوية واحدة في نمو المعدل السنوي لتوظيف العمالة و 2.4 نقطة مئوية في معدل نمو انتاجية القوى العاملة وهو يتماشى مع الادبيات الاقتصادية ذات الصلة ، ويمكن ملاحظة ذلك ارتفاع المستويات الى 1.3 و 2.3 نقطة مئوية مقارنة بالشركات الكبيرة. وتشير تحليلات الاقتصاد الكلي الى ان اي زيادة قدرها 1% في الائتمان المقدم للمشروعات الصغيرة والمتوسطة يؤدي الى انخفاض بمقدار 0.1% في معدل البطالة في اي اقتصاد صاعد وبنسبة تصل الى 0.2 الى الاقتصادات النامية<sup>3</sup> ، ويمكن ملاحظة زيادة منافع الشمول المالي للمشاريع الصغيرة والمتوسطة وكذلك في زيادة النمو الاقتصادي بقدر 0.3% او ان تخفيف القيود امام حصول هذه المشاريع على التمويل

1 - البنك المركزي العراقي ، تقرير الاستقرار المالي ، 2016 ، ص5 .

2 - International monetary fund financial inclusion Asia pacific , IMF. Depart mental Washington. DC, 2018 , p18 .

3 - Ayyagari M.P. juarros and maksimovic .who greatest jobs in development countries , small business economic . 2014 . p75 .

المناسب قد يؤدي كذلك الى رفع النمو التراكمي الى حدود 0.5 وكل ذلك يؤدي الى تنوع الاقتصاد والقضاء على الهيمنة الريعية .

وهذا فضلاً عن كثير من المهام التي لا يمكن حصرها هنا التي تقدمها المشاريع الصغيرة والمتوسطة في تنوع الاقتصادات من تعظيم ميزان المدفوعات والقضاء على الفقر وامتصاص البطالة والمساهمة في تحقيق التنمية وغيرها، واليوم قد ازدادت تلك الالهمية في جميع انحاء العالم لانه يشكل عنصر اساسي في تنوع الاقتصاد وتحقيق النمو الاقتصادي، وقد يساهم في خلق فرص العمل وتعزيز فعالية السياستين المالية والنقدية ومن ثم تحقيق الاستقرار الاقتصادي والمالي، لذلك يتوجب على واضعوا السياسة النقدية والمالية على تشجيع الشمول المالي للمشاريع الصغيرة والمتوسطة واثاحة العوامل المساعدة في زيادة الائتمان المصرفي ومن ثم تحقيق التنوع الاقتصادي.

## المبحث الثاني

### الاطار المفاهيمي للتنوع الاقتصادي

#### تمهيد :-

تعد سياسة التنوع الاقتصادي من ابرز السياسات التي تساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة، وكذلك تساهم في خلق كيان اقتصادي رصين تسعى اليه الكثير من دول العالم ولاسيما الدول الريفية التي يعتمد اقتصادها من سلعة واحدة كالنفط مثلا او غيره، ولذلك فان هذه البلدان قد سعت بالعمل الجاد على تطبيق سياسة التنوع الاقتصادي ولاسيما البلدان الريفية والبلدان التي تعاني من تشوهات واختلالات في هيكلها الاقتصادي وانجاح هذه السياسة عن طريق تبني حزمة من السياسات الاقتصادية التي تهتم بسياسة التنوع من اجل اعادة هيكلة الاقتصاد وتحسين كفاءة فاعلية القطاعات الاقتصادية ولاسيما الصناعات التحويلية، فضلا عن رفع مستوى مساهمة القطاعات الاخرى، لذلك يعد التنوع الاقتصادي عامل استقرار اقتصادي لكل دولة ولاسيما الريفية منها والتي يعتمد اقتصادها بشكل كبير على النفط في تمويل نفقاتها .

#### اولا : مفهوم التنوع الاقتصادي:

يختلف مفهوم التنوع الاقتصادي باختلاف الزاوية التي ينظر منها للتنوع ما الذي يبني بالدرجة الاساس على مدى التقدم الذي يحققه الاقتصاد، وعلى درجه مساهمة كل قطاع في الناتج المحلي الاجمالي، وكما هو معروف في الدول النفطية تعتمد بنسبة اكثر من 90% من ايراداتها على العوائد النفطية، أما في الدول المتقدمة نلاحظ أن التنوع الاقتصادي لا يركز على تنمية قطاع معين دون اخر إلا أنه يضع سلم اولويات يقوم على دراسة ما يتوافر من الامكانيات الاقتصادية في القطاعات التي تكون الركيزة الأساسية للقاعدة الإنتاجية في البلد<sup>1</sup> ، وعُرّف التنوع الاقتصادي بانه : تنوع مصادر الدخل عن طريق تبني اسلوب متوازن للتنمية الاقتصادية قائم على أساس التكامل المدروس بين القطاعات والنشاطات المتنوعة<sup>2</sup>.

1 - European Regional Development fund , Economic Diversification (Final report .policy recommendation) , 2012, p:7.

2- مهدي سهر غيلان، دور القطاع الزراعي في سياسات التنوع الاقتصادي في العراق، مجلة جامعة كربلاء العلمية، العدد2، المجلد 5 ، 2007 ، ص 33.

كما عُرّف كذلك بأنه : مجموعة من السياسات التي تهدف الى التقليل من الاعتماد على عدد محدود من السلع التصديرية ولاسيما تلك السلع التي تتعرض الى الكثير من التقلبات سواء كانت هذه التقلبات داخلية او بفعل سياسات خارجية، حيث ان اقتصادات البلدان النامية لاسيما الريفية منها تتعرض الى العديد من المشاكل منها معدلات النمو الاقتصادي المنخفضة وانعدام القدرة التنافسية و العديد من التأثيرات التي تجعل من المحتم على البلدان الريفية اتباع استراتيجيات التنوع<sup>1</sup>.

وكذلك عُرّف التنوع الاقتصادي على انه : توسيع القاعدة الاقتصادية و إقامة ركائز اقتصاد حقيقي مكون من قاعدة انتاجية ومالية وخدمية تساهم في ايجاد مصادر اخرى للدخل بجوار النفط ويُنظر اليه بانه الانخفاض التدريجي لمساهمة القطاع النفطي في الناتج المحلي الاجمالي مقابل الزيادة التدريجية في مساهمة القطاعات غير النفطية فيه<sup>2</sup>.

اما خبراء الامم المتحدة فقد عرفوا التنوع الاقتصادي بانه : الحد من الاعتماد الشديد على قطاع النفط لتطوير الاقتصاد غير نفطي واستحداث صادرات غير نفطية ومصادر غير نفطية للإيرادات، اي انه يعني بصورة اساسية تنمية القطاعات غير النفطية والحد من نسبة الإيرادات والعائدات التي تستمدتها الحكومة من صادرات البترول، كما وانه يعني ضمنا تقليص ما للقطاع العام من دور قيادي في اقتصاديات هذه البلدان، أو هو هدف حيوي مركزي من اهداف الجهود الرامية الى اعادة هيكلة هذه الاقتصادات وتحريرها<sup>3</sup>.

اما التعريف الاكثر شمولاً لمضامين التنوع الاقتصادي فيتمثل في : العملية التي لا تسمح للاقتصاد بان يكون خاضعا و بشكل مفرط للقطاعات الاقتصادية القائمة باستغلال وتصدير

---

1 - hvidt martein, Economic Deversification GCC countries past record and future trends, 2013, p:45.

2 - مهدي الحافظ، تشجيع الاستثمار وتعزيز دور القطاع الخاص في العراق، بحث متقدم الى الندوة العلمية (دور الاستثمار الاجنبي في الاقتصادات العربية) معهد التقدم والسياسات الإنمائية واتخاذ رجال الاعمال العراقيين، لبنان، 2007، ص2.

3 - الاسكوا : التنوع الاقتصادي في البلدان المنتجة للنفط، الامم المتحدة، نيويورك، 2001 ، ص13.

الموارد الطبيعية الخام وتوسيع مجالات أنشطة الاقتصاد و الباحثة عن القدرة التنافسية الواعدة بخلق القيمة المضافة بما يؤدي الى تحقيق تنمية مستدامة في المدى الطويل للبلد<sup>1</sup>.  
وكما هو معروف لدينا بان الاقتصاد مرتبط بالسياسة، ومن أجل اصلاح الاقتصاد لابد من اصلاح سياسي فاذا كان اصلاح الاقتصاد مرهوناً في اصلاح السياسة فمن يصلح السياسة اذا كانت غير فاعلة أو فاسدة أو عاجزة عن تحقيق اهدافها<sup>2</sup> ؟

### ثانيا :تأثير التنوع الاقتصادي على المتغيرات الاقتصادية :

عند تحديد المسار لتأثير التنوع الاقتصادي على المتغيرات الاقتصادية الاخرى نرى أن مسألة التنوع الاقتصادي احتلت مكانة مهمة في الفكر والبحث الاقتصاديين منذ الكتابات الأولية للكلاسيك وحتى يومنا الحاضر عن طريق التفسيرات المختلفة حول سعي الاقتصادات نحو تنوع أنشطتها الاقتصادية على مر الزمان، ونجد ذلك في اطروحات ادم سميث وكارل ماركس وشومبيتر عن طريق تقسيم العمل الذي يُعد القوة الدافعة للتنمية الاقتصادية فضلا عن التخصص الذي يعني تنوع الأنشطة والمخرجات عند اعلى المستويات<sup>3</sup>.

كما اوجدت الدراسات ان المراحل الاولى من التنمية لدى البلدان تهدف الى رفع مستوى المداخل وعند وصولها الى مرحلة معينة من الدخل تميل مرة اخرى الى اعادة تركيز الانتاج، وان معظم الدول النامية وصلت لهذه المراحل، وتبع ذلك دراسة قام بها صندوق النقد الدولي على أن هناك علاقة وثيقة بين سرعة التنوع وتسارع النمو و خلال هذا الإطار الزمني سعت الكثير من البلدان إلى تنوع أعمق ونموّ أسرع في التسعينيات ولاسيما البلدان منخفضة الدخل<sup>4</sup>، ويمكننا تبيان ذلك عن طريق علاقة التنوع الاقتصادي في بعض المتغيرات الاقتصادية الاخرى من خلال الآتي:

1 - الاسكوا : التنوع الاقتصادي في البلدان المنتجة للنفط، المصدر نفسه، ص18.

2 - سوسن باهي، وكمال روانيه، التنوع الاقتصادي خيار استراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة في البلدان النفطية: حالة البلدان النامية، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، عدد 5 ، 2016 ، ص 135.

3- Dominik Hatmann, Andreas pyka, Innovation, Economic Diversification and Human Development , Innovation and knowledge, Discussion paper 65, FZID , university hohenheim, Germany, 2013, p:4.

4 - Chris papageorgiou and Nikola, Economic Diversification in LIC , Stylized facts and Macroeconomic Implication , IMF, Stafe Discussion note, Dicember, 2012, p:2.

## 1) أثر التنوع الاقتصادي بالنمو الاقتصادي:

إن عملية البحث في النمو الاقتصادي ومحاولات ابراز مفاهيم هي ليست وليدة اليوم بل مرت بمراحل متعاقبة ومُدد طويلة فالنمو الاقتصادي هو : الزيادة المتواصلة في متوسط دخل الفرد نتيجة الزيادات التي تطرأ على معدلات نمو الناتج المحلي الاجمالي، و ان الزيادة في حجم السكان يعني ذلك نمو احتياجاتهم من السلع والخدمات المتنوعة مما يتطلب زيادة الانتاج وعلى اثر هذه الزيادة لا يمكن القول بأن هناك نمواً اقتصادياً ما لم يكن هناك زيادة في الانتاج القومي الاجمالي بنسبة اكبر من زيادة السكان و هنا يمكننا القول إن ذلك هو نمو اقتصادي<sup>1</sup>.

ومن القضايا المهمة لديمومة هذا النمو الاقتصادي هو اجراء تغييرات مستمرة في الهيكل الاقتصادي وهيكل الصادرات، وهنا يجب التأكيد على ان التنوع الاقتصادي له دوراً بارزاً لتخفيف حدة التقلبات في الناتج المحلي الاجمالي و تحقيق معدلات نمو ايجابية لمدد طويلة في الدول النامية فضلا عن اهمية تنوع هيكل الاقتصاد في ديمومة النمو الاقتصادي يعد مثلاً على ذلك التغيير التكنولوجي الذي يعمل على ايجار قطاعات جديدة فضلاً عن احداث تغييرات في الهياكل الإنتاجية للبلدان عن طريق تفاعل التغيير التكنولوجي مع التغييرات في الطلب الكلي<sup>2</sup>.

## 2) أثر التنوع الاقتصادي بالتنمية المستدامة:

تسعى التنمية بشكل عام الى تلبية التطلعات والاحتياجات الإنسانية، كما انها تتطوي على ادراك الامكانيات البشرية، واداره الموارد الموجودة من اجل الرفاهية المستدامة للبشرية، كما تعمل التنمية المستدامة على التعزيز المستمر لنوعية الحياه البشرية في الوقت الحاضر والمستقبل، وقد اكد ذلك تقرير اللجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية التابعة للأمم المتحدة والمعروف باسم تقرير لجنه (بورتلاند) على ان التنمية المستدامة: هي التنمية التي تلبي حاجة الحاضر دون المساس بقدرة الاجيال القادمة على تلبية احتياجاتها الخاصة، و جوهر التنمية المستدامة هي عملية

1 - السيد عباس هشام علوي، معالم الفكر التنموي الامام علي بن ابي طالب نموذجاً، ط1، دار القاسم للنشر، البحرين 2007 ، ص 67.

2 - تقرير التنمية العربية ، التنوع الاقتصادي مدخل لتصويب المسار وارساء الاستدامة في الاقتصادات العربية، المعهد العربي للتخطيط ، الاصدار الثالث، الكويت، 2018.

التغير في استغلال الموارد واتجاه التكنولوجيا والاستثمارات والتغيرات المؤسساتية لتلبية الاحتياجات الإنسانية كافة<sup>1</sup>.

وبعد التنوع الاقتصادي من منظور التنمية المستدامة بمثابة ضمان الاستقرار الاقتصادي على المدى الطويل ذلك لأنه عملية توسيع نطاق الأنشطة الاقتصادية عن طريق انتاج وتوزيع السلع والخدمات، كما انه يعزز استقرار الاقتصادات عن طريق تنوع قاعدتها الاقتصادية، وكذلك له القدرة على تعزيز قدرة الاقتصاد على التكيف على المدى الطويل في مواجهة نزوب الموارد الطبيعية الأساسية فضلا عن مواجهة التقلبات الاقتصادية ولاسيما في مرحلة العولمة المعاصرة، وكما ان للتنوع الاقتصادي الميل لتلبية الاحتياجات الأساس للتنمية المستدامة مثل تلبية الاحتياجات الأساس للفقراء بتوفير العمل والغذاء والصحة والمأوى.....الخ<sup>2</sup>.

### (3) أثر التنوع الاقتصادي بالاستقرار الاقتصادي ومكافحة التضخم :

يعد الاستقرار الاقتصادي من اهم الاساسيات التي تدعم استراتيجية التنوع الاقتصادي، فعندما نأخذ مؤشر التضخم والذي يعد من اهم المؤشرات الاقتصادية الكلية لأنه ينعكس على الاستثمار والتجارة فضلا عن المستوى المعيشي للأفراد ولاسيما في ظل عدم مواكبة الدخول النقدية للارتفاع الحاصل في مستويات الاسعار، نلاحظ أن السيطرة على التضخم وكبح جماحه يساهم في دفع عجلة النمو الاقتصادي عن طريق جلب الاستثمارات وزيادة معدلات الاقراض التي تساهم في خفض تكلفة اقامة المشاريع ما ينعكس ايجابيا على الافراد، الأمر الذي يؤدي الى تحسين مستوى المعيشة وزيادة نسبة التفاوض لدى المستثمرين ما يدفعهم إلى زيادة الاستثمارات ومن ثم زيادة النمو الاقتصادي وتحقيق الاستقرار الاقتصادي<sup>3</sup>.

1 - UN Documents Gathering a body of global agreements, our common future, chapter 2 towards sustainable development. [www.UN.docements.net/wced.ocf.ht](http://www.UN.docements.net/wced.ocf.ht).

2-Mishael chugozie Anyaehie, Anthony chukwadi Arejl. Economic Diversification for sustainable Development in Nigeria, authors, scientific Research publishing, 2015, p:89.

3 - اسماعيل حماده مجبل، استراتيجية تنوع مصادر الدخل، تجربة دولة الامارات نموذجا، مجلة الدنانير، الجامعة العراقية، كلية الادارة والاقتصاد، العدد الرابع عشر، 2018، ص 154 - 155.



### ثالثاً: مسوِّغات التنوع الاقتصادي :

تعد الأزمات المالية من ابرز التحديات التي تطرأ على الساحة الدولية خلال الثلاث عقود الماضية و اخرها انتشار وباء (Covid19) ، التي أثرت بشكل كبير على البلدان الريفية، ولذلك يتطلب الوقوف بشكل جاد في دراسة وايجاد الحلول المناسبة لمثل هكذا وضع خطير يهدد الاقتصاد العالمي برمته، وهنا يمكن ان نسلط الضوء على أهم مسوِّغات التنوع الاقتصادي للحيلولة دون الاعتماد على مصدر واحد للدخل و اهم تلك المسوِّغات ما يأتي:

1- يسهم التنوع الاقتصادي في تحقيق الاستقرار الاقتصادي عن طريق تعزيز التكامل الاقتصادي بين القطاعات الاقتصادية إذ إن العلاقات الاقتصادية بين القطاعات الاقتصادية هي علاقات متبادلة بين فروع القطاع الواحد و بين القطاعات المختلفة التي تنجم عن التنوع الاقتصادي داخل الاقتصاد الوطني<sup>1</sup>.

2- إن اتباع استراتيجيات التنوع الاقتصادي تجعل من الضروري على البلدان الريفية الابتعاد عن انخفاض معدلات النمو وتحقيق التراكم في راس المال البشري و يجعل من الاقتصاد أكثر قدرة على خلق فرص العمل للجيل الحالي والقادم، أي أن الاقتصاد الأكثر تنوعاً هو الأكثر استقراراً أو أقل عرضة للتقلبات الدورية في فترات الكساد، ومن الممكن أن نلاحظ العكس اذا لم تطبق تلك الاستراتيجيات.

3- إن التنوع الاقتصادي يؤدي الى تقليص حجم الاستيرادات الاستهلاكية من الخارج مع تشجيع الاعتماد على المنتج المحلي في تلبية الحاجات المتعددة والمتزايدة محلياً فضلاً عن الرفع من معدل النمو للنتائج المحلي الاجمالي بما ينعكس ايجابياً على متوسط نصيب الفرد<sup>2</sup>.

---

1 - احمد عبد الرزاق عبد الرضا، ضرورات التنوع الاقتصادي في العراق، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة واسط، كلية الإدارة والاقتصاد، العدد 24 ، 2016 ، ص14.

2 - حيدر طالب موسى، التنوع الاقتصادي في العراق بين تحديات الحاضر وامكانات المستقبل، مجلة المثنى للعلوم الإدارية والاقتصادية، جامعة المثنى، كلية الإدارة والاقتصاد، العدد1، 2019 ، ص152.

4- للتنوع الاقتصادي الدور الأساس في التنمية الاقتصادية لأنه يعمل على زيادة استغلال انتاجية عناصر الانتاج وتعزيز تراكم راس المال الثابت والذي يؤدي بدوره الى زيادة الاستثمار واستقرار عائدات التصدير، ويعمل التنوع الاقتصادي الى صد الصدمات الخارجية المفاجئة المتأتية من تقلبات الاسعار دوليا وتذبذب الطلب العالمي، وبذلك فان الخطر من حدوث هذه الصدمات تعد سببا رئيسا للتوجه نحو التنوع الاقتصادي<sup>1</sup>.

5- يساهم التنوع الاقتصادي بتنوع مصادر الدخل ومن ثم التخلص من ظاهرة (المرض الهولندي) الذي يعني ارتفاع قيمة العملة المحلية مقابل العملة الأجنبية نتيجة ارتفاع اسعار السلع المحلية بسبب زيادة صادرات البلد النفطية ما يؤدي الى انخفاض قدرة هذه السلع على المنافسة في الاسواق العالمية ومن ثم انخفاض الطلب على السلع المحلية<sup>2</sup>، لذلك فان تنوع مصادر الدخل سوف يقلل من مخاطر الاعتماد على مورد اقتصادي واحد.

#### رابعا :- مؤشرات التنوع الاقتصادي:

هناك عدة مؤشرات يمكن ان تدلنا على مدى التنوع الاقتصادي لأي دولة أهمها<sup>3</sup>:

1- معدل ودرجة التغير الهيكلي، كما تدل عليهما النسبة المئوية لإسهام القطاعات المختلفة في الناتج المحلي الإجمالي، إضافة إلى زيادة أو انخفاض إسهام هذه القطاعات مع الزمن، ومن الضروري هنا أيضا يجب قياس معدلات النمو الحقيقية للناتج المحلي الإجمالي حسب القطاع، حيثما توفرت البيانات الخاصة بذلك.

2- درجة عدم استقرار الناتج المحلي الإجمالي، وعلاقتها بعدم استقرار سعر النفط، ومن المفهوم أن التنوع يفترض فيه أن يحد من عدم الاستقرار هذا مع مرور الزمن.

1 - The nine work Areas of the Nairobi work program "Economic Diversification" UN FCC, 199, P:1.

2 - مايج شبيب الشمري، المرض الهولندي ومقومات اصلاح الاقتصاد الريعي في العراق، مجلة الغري، جامعة الكوفة، كلية الادارة والاقتصاد، العدد 15 ، المجلد 3، 2010 ، ص 17.

3- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا، التنوع الاقتصادي في البلدان المنتجة للنفط، حالة اقتصاديات بلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربي ، الامم المتحدة، نيويورك، 2001 ، ص12

3- تطور إيرادات النفط والغاز كنسبة من مجموع إيرادات الحكومة، لأن أحد أهداف التنوع هو تقليل الاعتماد على إيرادات النفط، ومن المؤشرات المفيدة الأخرى هنا هو وتيرة اتساع قاعدة الإيرادات غير النفطية على مر الزمن، إذ أن ذلك يدل على النجاح في تطوير مصادر جديدة للإيرادات غير النفطية.

4- نسبة الصادرات غير النفطية إلى مجموع الصادرات، والعناصر المكونة للصادرات غير النفطية. وبصورة عامة يدل الارتفاع المضطرب للصادرات غير النفطية على ازدياد التنوع الاقتصادي، على أن التغيرات القصيرة الأجل في هذا المقياس قد تكون مضللة، إذ يمكن أن تنجم عن تقلبات أسعار النفط وصادراته.

5- تطور إجمالي العمالة بمجملها حسب القطاع، ومن الواضح أن هذا المقياس ينبغي أن يعكس وأن يعزز تغيرات التكوين القطاعي للنتائج المحلي الإجمالي.

6- تغير ما للقطاع العام والقطاع الخاص من إسهام نسبي في الناتج المحلي الإجمالي، وهذا مؤشر هام لأن التنوع الاقتصادي يعني زيادة ضمن إسهام القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي الإجمالي. بالإضافة الى مقاييس الإنتاجية، حيث يمكن تطبيق هذه المقاييس خصوصا على أنشطة متنوعة في القطاع الخاص، لتقييم معدل تنميته وتحديثه.

إن جميع المؤشرات السابقة اعلاه تدل على مدى التنوع الاقتصادي في أي دولة، إلا أنها وبنفس الوقت لا تعطينا درجة التنوع الاقتصادي بدقة كافية، وذلك لتشتت واختلاف المؤشرات المستعملة في معرفة مدى التنوع، ومن اجل اجراء عمليات المقارنة فيما يخص مدى التنوع الاقتصادي سواء بين الدول المختلفة أو في نفس الدولة الواحدة خلال فترات مختلفة، يجب الاعتماد على مؤشر وحيد يقيس مدى التنوع الاقتصادي، هناك مقياسين رئيسيين من خلالهما يمكن معرفة درجة التنوع الاقتصادي. المقياس الأول هو مقياس هرفندل - هيرشمان (Hirshman-Herfindal) ، والثاني هو مقياس فلاديمير كوسوف (Fladimir -Cossouv)<sup>1</sup>. ويمكننا التركيز هنا على المؤشر الأهم في قياس درجة التنوع الاقتصادي لاي دولة وهو مقياس هرفندل- هيرشمان (Hirshman- Herfindal) وان هذا المقياس يحدد لنا مدى درجة التنوع الاقتصادي في أي اقتصاد .

1 - عماد الدين احمد المصيح ، محددات النمو الاقتصادي في سوريا خلال الفترة 1970 – 2004 ، اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، كلية الاقتصاد ، جامعة دمشق ، 2008 ، ص 94 .

حيث: H.H: مؤشر هيرفندل- هيرشمان، يعتمد القيمة ( 0 ) عندما يكون هناك تنوعا كاملا في كل القطاعات المساهمة في النمو الاقتصادي بنفس النسبة في المتغير المدروس كاملا ، أي ان كل القطاعات مساهمة في النمو الاقتصادي بنفس النسبة، ويأخذ كذلك القيمة (1) عندما يكون مقدار التنوع صفرا، وهي الحالة التي يكون فيها الناتج متركزا في قطاع واحد فقط.

وبالإضافة الى كل ما تقدم وبالرغم من ان هناك اختلاف في الانشطة الاقتصادية وتنوعها بين الدول يعني ذلك ان هناك اشكال مختلفة من التنوع الاقتصادي وخصوصا بما يتعلق بهيكل الاقتصاد الوطني ، الا ان كافة الجهود الاقتصادية في التنوع الاقتصادي تركز على ركيزتين اساسيتين هما :-

### 1 - تنوع القاعدة الإنتاجية :

ويعتبر هذا الشكل من اهم وابرز اشكال التنوع الاقتصادي وبناءة، ويتمثل بالاتي<sup>1</sup> :

#### أ - تنوع الإنتاج على مستوى الوحدة الإنتاجية :-

يحدث تنوع الإنتاج على مستوى الوحدة الإنتاجية لما تكون قادرة على إنتاج سلعة جديدة دون أن توقف إنتاج السلع التي كانت تنتجها سابقا أي أنها تقوم بتنوع إنتاجها، و تهدف الوحدة الإنتاجية جراء إتباعها لهذه السياسة لتوزيع المخاطر، أو التعويض عن التقلبات الموسمية التي تصيب الطلب على بعض المنتجات، أو لوجود فائض في معدات المؤسسة وطاقتها الإنتاجية بشكل عام أو في أجهزتها الإدارية أو رغبة منها في تحقيق معدل نمو أكثر ارتفاعا أو أرباحا أكبر في سوق يسودها تناقص الطلب أو تتوقع تناقصه، أو بسبب إتخاذ القرار باستغلال تجديداً أحدثتها المؤسسة على معداتها إستغلالا كاملا.

#### ب - تنوع الإنتاج على مستوى الإقتصاد الكلي:

يحصل تنوع الإنتاج على مستوى الإقتصاد الكلي عندما تساهم مختلف القطاعات الإقتصادية في الناتج المحلي بشكل متناسب، وتتمثل هذه القطاعات في الزراعة، الصناعة سواء إستخراجية أو تحويلية، والخدمات، كما أن تنوع الإنتاج لابد أن يقوم على ضرورة زيادة الوزن النسبي

1 - عفاف لومايزية، التنوع الاقتصادي كبديل استراتيجي في الجزائر في ظل الازمة البترولية الراحنة ، مجلة الاقتصاد العالمية، العدد 62 ، 2017 ، ص28 .

للصناعة في النشاط الإقتصادي، ومن الاستراتيجيات المتبعة لزيادة تطوير مساهمة الصناعة في الإقتصاد الوطني ما يلي:

- إستراتيجية التصنيع بإحلال الواردات: وتعني إقامة بعض الصناعات التحويلية لسد حاجة السوق المحلية وتحقيق الإكتفاء الذاتي، بدلا عن السلع المصنوعة التي تستوردها، كما تهدف هذه الإستراتيجية لتقليص التبعية للسوق الدولية التي تتميز بأسعار غير مواتية لها، أي أن إستراتيجية إحلال الواردات تسعى لتخفيض أو منع الواردات من بعض المنتجات الصناعية، وتمثل الصناعات الإستهلاكية الأساسية المرحلة الأولى من مراحل تجسيد هذه الإستراتيجية.

- إستراتيجية التصنيع على أساس تشجيع الصادرات: يصطلح عليها كذلك إستراتيجية توجيه التنمية الصناعية نحو الخارج، تنطلق من فكرة إنشاء صناعات معينة تتوفر على فرص تصدير كل جزء من إنتاجها، كثيرا ما تنتهجها الدول التي فشلت في تبني إستراتيجية إحلال الواردات<sup>1</sup>.

## 2 - تنوع مجالات التجارة الخارجية :-

ان تنوع التجارة الخارجية يرتبط بتنوع الهيكل السلعي لجانبيها الرئيسيين، فمن خلال دراستهما يمكن معرفة مدى الإعتماد على تصدير سلعة واحدة، من خلال قياس نسبتها إلى إجمالي الصادرات من جهة، وطبيعة هذه السلعة من جهة أخرى، فشدة الإعتماد على السلعة تؤثر على إمكانية إستمرار عملية التنمية الإقتصادية، وبالتالي فإن الحل الأمثل لاستمرارها يكمن في تنوع هيكل الصادرات ويقصد بتنوع الصادرات توسيع أصنافها، ومن جهة أخرى فإن شدة التنوع في التركيب السلعي للإستيراد وعدم التركيز على نوع محدد أو مجموعة معينة من السلع، سيؤثر على مسار التنمية الإقتصادية ويفقدها إستقلاليتها<sup>2</sup>.

1 - محمد كريم قروف، قياس وتقييم مؤشر التنوع الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية للفترة 1980 - 2014 ، مجلة الواحات للبحوث والدراسات ، المجلد 9 ، العدد 2 ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، جامعة العربي، الجزائر، 2016 ، ص 639 .

2 - مريم زغاشو و محمد دهان ، دور سياسة الإنفاق العام في تفعيل التنوع الاقتصادي ، اقتصاد دولة الامارات العربية المتحدة نموذجا، مجلة العلوم الانسانية، المجلد أ ، العدد 48 ، جامعة عبد الحميد مهري، الجزائر، 2017، ص 74 .

## المبحث الثالث

### العلاقة بين الشمول المالي والتنوع الاقتصادي

يعد الشمول المالي للمشاريع الصغيرة والمتوسطة مدخلاً للنمو الاقتصادي وآلية حقيقية وفعالة للتنوع الاقتصادي، إذ أن هذه المشاريع ادت دوراً مهماً ولا تزال تؤدي دوراً حيوياً شاملاً في عمليات التطور الصناعي للدول المتقدمة وحتى على مستوى الدول حديثة التصنيع، وكانت من اولويات خطواتها هي انتهاج سياسات اقتصادية تهدف الى تنمية القطاعات الاقتصادية ككل من اجل تنوع مصادر دخلها ولاسيما خلق وتطوير ودعم الصناعات الصغيرة والمتوسطة وما يماثلها في تنمية ودعم المشاريع الزراعية والتجارية.

فضلاً عما يحققه الشمول المالي للمشاريع الصغيرة والمتوسطة في تنوع الهيكل الانتاجي للبلد مما يحقق مكاسب انتاجية لاسيما على الاقتصادات القائمة على نشاطات انتاج وتصدير المواد الأولية، وكذلك يمكن ان يساعد في الحد من الاعتماد على نوع محدد من الأنشطة الإنتاجية وبالتالي فان التنوع الانتاجي يعمل على تسهيل التغير الهيكلي نحو أنشطة ذات مستويات اعلى من التوجيه ومن ثم تحقيق التنمية.

#### اولاً: أهمية الشمول المالي للتنوع الاقتصادي:

تعد سياسة الشمول المالي من حيث الوصول المالي والتنمية المالية من أهم السياسات التي تمارس دوراً وتأثيراً ايجابياً على التنوع الاقتصادي اي ان الشمول المالي يساهم بشكل كبير في تنوع الاقتصادات، وكما ان نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي وتنمية راس المال البشري وتكوين رأس المال لها اثار ايجابية ومهمة على التنوع الاقتصادي بشكل كبير ومن ثم يمكن النظر للشمول المالي بانه عامل تسريع فعال للتنوع الاقتصادي يساعد في تحقيق الاهداف الوطنية المتمثلة في الرضاء والقضاء على الفقر<sup>1</sup>.

1 -olaniyi Evans, Financial Inclusion , Financial development and Economic Diversification Nigeria, university of Lagos, Nigirea, the Jornal of development Areas, Volume 51 , No.3 , 2017, p:3.

و للشمول المالي أهمية كبيرة في تحقيق التنوع الاقتصادي عن طريق الائتمان وأهمية الأثر الائتماني على الاقتصاد ككل، فالأثر الائتماني على الاقتصاد يعتمد بشكل كبير على طبيعة تصرف البنوك بمنحها للقروض من اجل تمويل الأنشطة الاقتصادية المتنوعة و بهذا النوع من التمويل يمكن تحقيق جانبيين مهمين وهما، تقليل احتمالات الخسارة المتوقعة، وكذلك الاثر التوسعي في تحقيق درجة مقبولة من الاستثمارات في مجالات تحقيق تنوع الاقتصاد<sup>1</sup>.

فضلاً عما تقدم فان الشمول المالي يؤدي الى التنوع الاقتصادي عن طريق تنوع الخدمات المالية، وتشير اقتصاديات التنمية الى ان تحسين تقديم الخدمات المالية بفعل الشمول المالي يساهم بدرجة كبيرة في تنمية المجتمع على جميع المستويات، وفي العقود الثلاثة الأخيرة قد تحول التركيز على السياسات من التنمية المالية الى الشمول المالي، ولهذا كان للشمول المالي دوراً حاسماً في تعزيز النمو والحد من الفقر ويمكن الجميع من الوصول الى التمويل من الادخار والاقتراض مما يسمح لهم ببناء الاصول والاستثمار وتمكين المشروعات الصغيرة والمتوسطة للاستفادة من النمو الواعد<sup>2</sup>.

كما يمكننا الوصول الى الاهمية التي يمنحها الشمول المالي الى تحقيق التنوع الاقتصادي عن طريق ايلاء القطاع الخاص دوراً هاماً في تحقيق الاهداف العامة عن طريق تسريع نمو القطاع الخاص لإتاحة المزيد من فرص العمل للأفراد وهذا من شأنه ان يؤدي الى انعكاسات ايجابية على اداء الاقتصاد الوطني وعلى مستوى المعيشة عن طريق الاهتمام المتزايد بدور الشمول المالي في تقديم الدعم المالي للبنوك ومن ثم دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة وحتى المتناهية بالصغر من اجل تحقيق المزيد من التنوع للقاعدة الاقتصادية<sup>3</sup>، وذلك من شأنه أن ينعكس في زيادة اسهام القطاع الخاص في الناتج المحلي الاجمالي ومن ثم عكس الدور الريادي للقطاع الخاص في تنوع الاقتصاد.

1 - عاطف لافي مرزوك السعدون، التنوع الاقتصادي في بلدان الخليج العربي، مقاربه للقواعد والدلائل، بحث مقبول للنشر في مجلة الاقتصاد الخليجي، المجلد 30، العدد 24، 2013، ص 3.

2- Johnsin, S, and Arnold , Inclusive financial market is trans formation under in Kenya, Development policy Review, vol30, no6, 2012, p:71.

3 - سحر قاسم محمد، الاليات الواجب توفرها لانتقال العراق من الاقتصاد المخطط الى اقتصاد السوق، البنك المركزي العراقي، 2011، ص 21.

إذاً يمكن القول بأن الشمول المالي يستهدف الدخول الصغيرة لدى الافراد وهذا من شأنه أن يعمل على تشجيع الادخار والاستثمار ومن ثم حشد المدخرات وزيادة الائتمان ومن ثم تنويع الاقتصاد.

### ثانياً : دور الشمول المالي في فعاليات التنوع القطاعي:

تعد سياسة تنويع مصادر الدخل من السياسات المهمة عن طريق تنمية وتطوير القطاعات الاقتصادية ذات القيمة العالية، وللشمول المالي هنا دوره الابرز لإنجاح تلك السياسة ولهذا توجهت الانظار نحو قطاعات السياحة و الزراعة و خصخصة القطاع العام فضلا عن القطاع المالي واتباع السياسات الاستثمارية<sup>1</sup>، وهنا سنذكر بشيء من التفصيل للبعض من هذه القطاعات ومن أجل الوصول إلى العلاقة المتبادلة والثيقة بين الشمول المالي ودوره في انجاح الوصول الى القطاعات الاقتصادية الرصينة عن طريق سياسات الخصخصة والسياسات الاستثمارية في قطاعي السياحة والزراعة والتي ستعمل على انجاح استراتيجية الدول في تنويع مصادر دخلها واقامة اقتصاد متطور ومتنوع في المجالات كافة وكالاتي:

#### 1-الخصخصة

وتعني نقل الملكية العامة للمشاريع الى القطاع الخاص، وبمعنى آخر هي : تحويل المشاريع العامة الى مشاريع خاصة وفق معايير وقوانين البلد المعني بذلك ويحمل الاطار العام للخصخصة المحاولة الجادة لتفعيل دور السوق فهي اتجاه نحو تحجيم دور الدولة والقطاع العام في الأداء الاقتصادي والاعتماد على دور القطاع الخاص، بمعنى انتاج السلع والخدمات ضمن الية الاقتصاد الحر بعيدا عن الية الاقتصاد المركزي<sup>2</sup>.

ويتضح لنا جلياً أنّ الخصخصة تمثل احدي صور الاصلاح الاقتصادي والتي تعتمد بالأساس على الجهود الفردية والقطاع الخاص ومبادراته وتوسيع نطاق المنافسة والسحب التدريجي لتدخل

1 - ماجد احمد ، دراسة اقتصاد الامارات مؤشرات ايجابية وريادة عالمية، وزارة الاقتصاد، الامارات العربي المتحدة، 2016، ص8.

2 - كامل كاظم بشير الكنائي، الخصخصة المفهوم وامكانيات التطبيق في العراق، نظرة في التحليل الاستراتيجي للإصلاح الاقتصادي، المركز العراقي للدراسات الاستراتيجية، 2007، ص13.



الدولة لضمان الوصول الى نظام اقتصادي حر، ولهذا تعد الخصخصة ركناً أساسياً من اركان الإصلاح الاقتصادي وبدونها لا يمكن تحقيق الاهداف المرجوة الا بتحقيقها<sup>1</sup>.

وبالرغم من النتائج غير المواتية الذي كان فيها القطاع العام أنموذجاً سيادياً إلا أن نطاق نشاطه قد توسع بدرجة ادت الى مزاحمة القطاع الخاص بسبب الاعتماد على مصدر واحد للدخل بحيث اصبح هذا القطاع هو المساهم الاكبر في ايرادات الموازنة العامة للدولة، لذلك اصبح هنا لا بد من تحقيق التوازن بين القطاعات الرئيسية للاقتصاد كالزراعة والصناعة والخدمات والسياحة... الخ للمساهمة في دعم وتكوين الناتج المحلي الاجمالي واعادة الهيكلة الإنتاجية والتحول الى اقتصاد السوق وفسح المجال للقطاع الخاص من اجل تنويع القاعدة الإنتاجية لتنمية مصادر الدخل<sup>2</sup>.

وبهذا يمكن القول بأن خصخصة القطاع العام وتشجيع القطاع العام سوف يوفر الكثير من فرص العمل ومما يساهم في امتصاص البطالة ومن شأنه ان يؤدي الى حشد المدخرات الصغيرة لدى الافراد والذي يشجع ذلك على المساهمة في الاستثمار ومن ثم زيادة الايداع والذي ينتهي بذلك الى زيادة السيولة المالية لدى المصارف ومن ثم زيادة الائتمان خصوصاً للمشاريع الصغيرة والمتوسطة وبالتالي تنويع الاقتصاد.

## 2-قطاع الزراعة:

يعد القطاع الزراعي احد القطاعات الرئيسية التي يمكن ان تساهم في تنويع الاقتصاد ، ويعتبر وسيلة مهمة من الوسائل الداعمة للتنوع الاقتصادي بوصفها مصدراً اضافياً لمصادر الدخل القومي من خلال جذب النقد الاجنبي عن طريق زيادة وتنويع التصدير السلعي المنتجات الزراعية بما يحقق الاكتفاء الذاتي والامن الغذائي، وذلك بتوفير كميات كبيرة من السلع التي تسد

1 - امال البو عيسى السنوسي، الخصخصة واثارها الاقتصادية، دار البداية، عمان، ط1، 2015 ، ص 147.

2 - على اسماعيل عبد المجيد، تنويع الاقتصاد العراقي (الممكنات والمقترحات)، مجلة جامعة كربلاء العلمية،

المجلد 16، العدد 13 ، 2018 ، ص24.

كل الطلب المحلي ولكافة انواع السلع وبشكل دائم حتى تصل الى جميع شرائح المجتمع<sup>1</sup>، ويُعد القطاع الزراعي القطاع الذي يمتلك مقومات القطاع القائد لعملية التنمية الاقتصادية، اذ يؤدي دوراً مميزاً في كافة الاقتصادات العالمية والعربية بشكل عام و الاقتصاد العراقي بشكل خاص بالنظر الى المساهمة الفعالة والكبيرة في توفير الدخل و تحقيق الأمن الغذائي، وكذلك رفد الصناعات التحويلية بما تحتاجه من المواد الأولية بما يحقق فرص عمل كبيرة للسكان، وبهذا يكون للقطاع الزراعي الدور المؤثر في سياسات التنوع الاقتصادي<sup>2</sup>، لذلك لا بد من تنمية هذا القطاع المهم لكي يكون جزءاً من سياسات تنوع مصادر الدخل.

### 3-السياسات الاستثمارية:

تُعد السياسات الاستثمارية إحدى سياسات الاقتصاد الكلي الهادفة الى تنوع مصادر الدخل لكونها تهدف الى تشجيع استثمارات القطاع الخاص من اجل زيادة حجم الصادرات المتنوعة فضلاً عن تشجيع الاستثمار الاجنبي المباشر، وذلك عن طريق تقديم تسهيلات استثمارية للمستثمرين، وحوافز، واعفاءات مختلفة، وتيسير الاجراءات بما يتعلق بتحويل رؤوس الاموال، او التراخيص، والجمارك مما تعكس اثار ايجابية في جميع مفاصل الاقتصاد الوطني<sup>3</sup>. وقد شهد العالم خلال العقد الاخير تدفقات كبيرة لرؤوس الاموال باتجاه الدول النامية والمتقدمة على حد سواء، وخصوصاً بعدما ادركت هذه الدول الأهمية الكبيرة للاستثمار الاجنبي، لذلك فقد عملت الكثير من هذه الدول الى اعتماد سياسات اقتصادية وتشريعية وبرامج خاصة بهدف تشجيع الاستثمار بشقيه الأجنبي والمحلي وذلك لما تحققه هذه الاستثمارات من زيادة كبيرة في الآلات والمكائن والمعدات مما يترتب على استخدام تلك المعدات من زيادة مستوى الدخل القومي للدول ومن ثم زياده الادخارات<sup>4</sup>.

- 1 - عبد الرسول جابر ابراهيم و عقيل حميد جابر، واقع ومستقبل الامن الغذائي في العراق في ضوء انتاج المحاصيل الاستراتيجية، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 1 ، العدد9، 2013 ، ص3.
- 2 - مهدي سهر غيلان، دور القطاع الزراعي في سياسات التنوع الاقتصادي في العراق، مجلة جامعة كربلاء، 2007 المجلد الخامس، العدد 2 ، ص 34.
- 3 - مصعب عبد العالي ثامر حسين، تنمية الاقتصاد العراقي بين تقلبات العوائد النفطية وتفرغ مصادر الدخل للمدة 2003 - 2015 ، رسالة ماجستير، جامعة القادسية، كلية الإدارة والاقتصاد، 2017 ، ص 47.
- 4 - مهدي صائب حسن، الاستثمار الاجنبي ودوره في تحقيق التنمية الاقتصادية، مجلة القادسية للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد11، العدد 3، جامعة القادسية، 2009 ، ص 79.

#### 4- القطاع السياحي :

تُعد صناعة السياحة من أهم الصناعات العالمية، إذ أصبحت صناعة العصر والمستقبل... الصناعة الأقل تلوثًا والأكثر حضارة، ويحتل هذا النشاط مكانة مهمة في جميع اقتصاديات الدول لكونه رافداً من روافد التنمية الاقتصادية ولدوره الكبير في تنويع مصادر الدخل وتشغيل الأيدي العاملة، وأن النهوض بهذا القطاع يتبع دراسة كافة التغيرات الاقتصادية في ما يتعلق بتدفق النقد الأجنبي وعلاقته بميزان المدفوعات والميزان التجاري و معدل الانفاق وتعظيم العوائد عن طريق توظيف العناصر المتاحة التي تحقق من رفاهية المجتمع<sup>1</sup>.

ولم تعد السياحة مجرد انتقال الأفراد من بلد إلى آخر كما في السابق بل أصبحت حاجة اجتماعية ضرورية وأساسية فضلاً عن كونها مورد مهم للعملة الصعبة التي تساهم في زيادة مصادر الدخل القومي والنتائج المحلي الإجمالي للبلد، وعندما نأخذ مثالا على ذلك القطاع في العراق يكون الأقرب لذلك والذي زاد الاهتمام به كثيراً خصوصاً في مدة ما بعد عام 2003 وخصوصاً السياحة الدينية التي تحتل المركز الأول من بين الأنواع الأخرى لكون العراق مرقداً للائمة الأطهار، ولهذا فإن هذا القطاع ساهم في زيادة مصادر الدخل الأمر الذي من شأنه أن يؤدي إلى تحقيق التنوع الاقتصادي.

لذلك يمكن القول من جميع ما تقدم بأن كل هذه المجالات والسياسات من الممكن أن توفر العملة الصعبة للدول والتي من شأنها تزيد من السيولة النقدية والتي تحفز على حشد المدخرات لدى الأفراد ومن ثم ايداعها لدى المصارف من خلال سياسة كسب العملاء والتي بدورها تزيد من الائتمان المقدم من المصارف للأفراد من أجل إقامة المشاريع الصغيرة والمتوسطة ومن ثم تنويع اقتصادات الدول .

1 - شذى سالم دلي، مقومات التنمية السياحية واثرها في تحقيق التنوع الاقتصادي في العراق (السياحة الدينية لنموذج)، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، 2017 ، العدد 62 ، ص 61.

## ثالثاً : الشمول المالي للمشاريع الصغيرة والمتوسطة ودوره في تعزيز التنوع الاقتصادي:

إن أهمية الشمول المالي للمشاريع الصغيرة والمتوسطة ازدادت بصورة كبيرة في جميع انحاء العالم، اذ يشكل الشمول المالي عنصراً أساسياً في التحديات التي تواجه اغلب الدول في تنويع اقتصاداتها وتحقيق نموها الاقتصادي لأنه وكما معروف عن هذه المشاريع أنها تساعد على خلق وظائف، وتنويع الاقتصاد، ودعم النمو، كما يساهم في زيادة النمو الاقتصادي وخلق فرص العمل وتعزيز فعالية السياسة المالية والنقدية ومن ثم تحقيق الاستقرار الاقتصادي، ان اقرار صناعات السياسات في مختلف ارجاء العالم بتزايد حول أهمية الشمول المالي، وان امكانية الحصول على خدمات مالية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة تعد عنصراً أساسياً في التحديات التي تواجه الكثير من البلدان في تنويع اقتصاداتها ومن ثم تحقيق النمو الاقتصادي، ومن الممكن ان يساهم في تحسين الشمول المالي للمشاريع الصغيرة والمتوسطة في تعزيز فعالية السياسة المالية والنقدية، ومن ثم تحقيق الاستقرار المالي، وتشير الكثير من التجارب الدولية الى وجود عوامل كثيرة يكون بإمكانها المساعدة في زيادة الائتمان المصرفي المتاح للمشاريع الصغيرة والمتوسطة<sup>1</sup>.

ومن هذه التجارب هي الاساسيات الاقتصادية من خصائص القطاع المالي مثل الاقتصاد الكلي وتقليص حجم القطاع العام وذلك لتجنب مزاحمة المشروعات الصغيرة والمتوسطة من اجل الحصول على الائتمان، وكذلك توفير نظام مصرفي تنافسي وسلامة القطاع المالي فضلاً عن العوامل المؤسسية مثل القدرات التنظيمية والرقابية، وتوافر المعلومات الائتمانية والحوكمة فضلاً عن تيسير زيادة فرص حصول المشروعات الصغيرة والمتوسطة على التمويل لدعم المعروض من الائتمان المصرفي وما يرافق ذلك من تنويع اقتصاداتها<sup>2</sup>.

1 - صندوق النقد الدولي، الشمول المالي للمشاريع الصغيرة والمتوسطة في منطقة الشرق الاوسط واسيا الوسطى، ادارة الشرق الاوسط واسيا الوسطى، الطبعة العربية، 2019 ، ص1.

2- Abraham F, and S. Schumkler , addressing the SME , finance problem, Research policy Brief , world Bank Malaysia Hub, world Bank Washington. DC , 2017, P:3

وتوضح التجارب الدولية كذلك أنّ هناك قنوات تساهم في تيسير زيادة الشمول المالي للمشاريع الصغيرة والمتوسطة من اجل تعزيز التنوع الاقتصادي، وذلك من خلال اتاحة قنوات تمويل جديدة، او من خلال دعم عرض الائتمان المصرفي، ومن ابرز هذه القنوات هي:

### (1) التكنولوجيا المالية :

وتسهم هذه التكنولوجيا في تغيير طرق تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة، ويتضح ذلك عن طريق التطورات الكبيرة التي شهدتها السنوات الأخيرة من امكانية استخدام هذه التكنولوجيا كمصدر بديل للتمويل<sup>1</sup>، وتتميز هذه التكنولوجيا انها اسرع وارخص واسهل عن طريق وصول اكبر عدد اليها ومن ثم فان الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية هي شركات صغيرة وحديثة تعد بتحسين الخدمات المصرفية للأفراد والشركات وبالتعاون أو المنافسة مع مقدمي الخدمات المالية القائمين<sup>2</sup>.

### (2) أسواق رأس المال:

إن أسواق رأس المال يمكنها الاضطلاع بدور كبير في تلبية الاحتياجات التمويلية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة من خلال الادوار المباشرة و غير المباشرة للمساعدة في اتاحة التمويل عبر جهات الوساطة التي عالجت التحديات الاقتصادية الجزئية التي ينطوي عليها اقراض الشركات الصغيرة ومن جهات الوساطة هي البنوك التي تجمع الاموال في اسواق راس المال و تتدخل في كافة المراحل التي تمر بها المشروعات الصغيرة والمتوسطة، ويعتمد اصحاب المشروعات على مذكراتهم الخاصة وكذلك على راس المال الاولي، ويمكن هنا للشركات الحديثة ذات المخاطر العالية ان تجذب راس المال عالي المخاطر في الصناديق المتخصصة لدعم نمو مشاريعها بمرور الوقت وهي تصبح هي مصادر الائتمان<sup>3</sup>.

1- Allen F, A. Demirguc – kunt , L. Klappar, and M. Soledad , the foundation of financial Inclusion : understanding osher ship and use of formal Accounts , world Bank policy Research working , Washington. DC, 2012, P:620.

2 - وهيبه عبد الرحيم و اشواق بن قدور، توجهات التكنولوجيا المالية على ضوء تجارب شركات ناجحة، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 57 ، العدد 3 ، 2018 ، ص13.

3- International Monetary fund (IMF) . Ensuring financial stabilitying countries with Islamic Banking , (IMF) policy paper, wasngton. DC, 2017.p47.

إن للشمول المالي منافع جمة لها تأثيرها الكبير والواضح في تنويع اقتصادات الدول والتي ستعكس ايجابيا على الاستقرار الاقتصادي، وسنذكر بعضها بشيء من التفصيل وكالاتي:

أ \_ **الاستقرار المالي** : يعمل الشمول المالي الى دعم الاستقرار المالي بشرط توافر الاطر القوية لإدارة المخاطر والرقابة المالية، وعند زيادة توفير الائتمان للمشاريع الصغيرة والمتوسطة يمكن ان تساهم هذه الزيادة في الاستقرار المالي وذلك لأنه يسمح للبنوك بتنويع محفظاتها الائتمانية وكذلك درجة انكشافها للمخاطر، وينبغي التعامل مع هذه المفاضلة على مستوى السياسات باتخاذ الاحتياطات المؤسسية والوقائية الملائمة لضمان قوة معايير الانضباط الائتماني وإدارة المخاطر لأنه مثل هكذا ائتمان المقدم للمشاريع الصغيرة والمتوسطة يعد من فئات الاصول الخطرة والذي يؤدي الى تراكم الانكشاف المالي غير الحميد - وجود ما يعرض المستثمر الى مخاطر عديدة - وبما يقوض سياسة التنويع الاقتصادي<sup>1</sup>.

ب \_ **خلق فرص العمل** : ان للشمول المالي للمشاريع الصغيرة والمتوسطة دورها الرئيس والفاعل في تعزيز توظيف العمالة لاسيما في اقتصاديات الدول النامية و هي المساهم الاكبر في توظيف العمالة على مستوى دول العالم ككل، وتعد هذه المشروعات من كبار المشاركين في نمو توظيف العمالة وتشير النتائج الى ان المشروعات الصغيرة والمتوسطة والتي هي اقل من 100 موظف تمثل نصف القوى العاملة في البلد المتوسط والشركات الصغيرة التي هي اقل من 20 موظف هي المساهم الاكبر في توظيف العمالة فضلا عن الشركات الناشئة التي تعد الاعلى معدلات النمو للتوظيف وما لهذه المشاريع من اهمية كبيره في تعزيز تنوع اقتصادات تلك الدول<sup>2</sup>.

ج \_ **الحوكمة** : المعنى الأبرز لها هو السيطرة على الفساد، فالحكومة الرصينة والمؤسسات المستقرة بوجه عام تدعم وصول المشاريع الصغيرة والمتوسطة الى الخدمات المالية الرسمية، اما النظم التي تفتقد للشفافية في عملها فعادةً ما تفيد الشركات الكبيرة التي تمتلك علاقات اقوى

1 - صندوق النقد العربي، فريق العمل الاقليمي لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية، مصدر سابق، ص5  
2- kumar . R, Targeted (SMF) Financial and Employment effects, Do we know and what can we do differently, jobs working , world Bank , Washington, Dc, 2017, p:3.

بالدوائر السياسية في البلدان ذات الجودة المؤسسية الضعيفة (بلدان الشرق الاوسط) مثالا والتي تتمتع بقدر اكبر للوصول للتمويل المصرفي والذي ينتج عنه مزاحمة الشركات الاصغر حجما، لذا فإن إتباع الحوكمة الرصينة يُمكن ان تقلل من مخاطر الفساد والمخاطر السياسية الاخرى للوصول الى شمول مالي واسع وداعم للمشاريع الصغيرة والمتوسطة وحتى المتناهية بالصغر منها الى التنوع الاقتصادي للدخول من أوسع أبوابه<sup>1</sup>.

---

1 - Faccio. M, politically connected firms, American economic Review 96 , 2006, p:86.

## الفصل الثاني

التجارب الدولية في الشمول المالي للمشاريع الصغيرة والمتوسطة ودوره في التنويع الاقتصادي

**المبحث الاول :-** تجارب دول ناهضة في الشمول المالي للمشاريع الصغيرة والمتوسطة ودوره في التنويع الاقتصادي

**المبحث الثاني :-** تجارب دول عربية في الشمول المالي للمشاريع الصغيرة والمتوسطة ودوره في التنويع الاقتصادي

---



## الفصل الثاني

### التجارب الدولية في الشمول المالي للمشاريع الصغيرة والمتوسطة و دوره في

#### التنوع الاقتصادي:

##### تمهيد

على الرغم من أن أكثر التجارب الدولية في مجال تنمية وتطوير الشمول المالي للمشاريع الصغيرة والمتوسطة من حيث المبدأ تلتقي في الاقرار بدور هذه المشاريع في تحقيق التنمية الاقتصادية ، وحاجة هذه المشاريع الى توفير البيئة الملائمة لها ورعايتها كما تلتقي بكونها تجارب حققت نجاحا نسبيا يعتد به في تحقيق اهدافها في ظل الظروف الخاصة في كل دولة ، ولذلك فأن لكل دولة تجربتها الخاصة والتي تميزها عن تجارب الدول الاخرى .

وفيما يلي سنستعرض بعضاً من نماذج وتجارب هذه الدول لنوضح بها كيف استطاعت هذه الدول من تنمية وتطوير الشمول المالي لهذه المشاريع والاستفادة من تلك التجارب في تنمية مثل هكذا قطاع هام تنمية شاملة وحقيقية ثم توظيف هذا الفهم لبحث تجربة العراق في الفصل اللاحق ، و تم تقسيم الفصل الى مبحثين وكالاتي :-

المبحث الاول :- تجارب دول ناهضة في الشمول المالي للمشاريع الصغيرة والمتوسطة و دوره في التنوع الاقتصادي.

المبحث الثاني :- تجارب دول عربية في الشمول المالي للمشاريع الصغيرة والمتوسطة و دوره في التنوع الاقتصادي.

## المبحث الاول

### تجارب دول ناهضة في الشمول المالي للمشاريع الصغيرة والمتوسطة ودوره في

### التنوع الاقتصادي

#### اولاً :- التجربة الهندية :-

تعد التجربة الهندية من التجارب القديمة في تنمية وتطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة وتوسيع شمولها، التي ارتكزت بالأساس على فلسفة الاعتماد على الذات اقتصادياً، وزيادة التوظيف وامتصاص البطالة عن طريق تبني فكرة هذه المشاريع، ومن اهم المواضيع التي تدل على نجاح هذه التجربة هو خلق اكبر عدد ممكن من فرص العمل وخفض معدلات البطالة، إذ اصبحت هذه المشاريع تحتل المركز الثاني بعد الزراعة، وان الانتاج الصناعي في الهند اصبح يمثل 50% وتوظيف نحو 18 مليون عامل، وتضم مشاريع القطاع الصناعي في الهند اكثر من 3 ملايين وحدة صناعية<sup>1</sup>.

#### 1) اتجاه تطور التجربة الهندية في الشمول المالي للمشاريع الصغيرة و المتوسطة:

للشمول المالي للمشاريع الصغيرة والمتوسطة اهمية كبيرة في الهند، تأتي هذه الاهمية من قبل البنك المركزي والبنوك التجارية، وذلك عن طريق تقديم خدمات مصرفية مكثفة عبر الهاتف المحمول لجميع الافراد، ويمكن تحقيق الاهداف المرجوة من ذلك عن طريق توفير التمويل المناسب في الوقت المناسب للمشاريع الصغيرة والمتوسطة، لأن هذه المشاريع تُعد افضل وسيلة لتحقيق النمو الشامل الذي يولد الطلب المحلي والاستهلاك، ويوفر فرص العمل لملايين العاطلين في المجتمع الهندي، وقد عملت الهيئات التنظيمية والبنوك والحكومة بشكل مكثف على خلق الوعي المصرفي عن طريق تثقيف الناس حول التمويل، ومن ثم فأن المعايير التنظيمية الفعالة والاستفادة من التكنولوجيا هي محركات مشهد التقدم الحالي لبرنامج الشمول المالي وتوسيع قاعدته<sup>2</sup>.

1 - MM . Gandhi , financial inclusion in India . issue and challenges, international Multidisciplinary Journal of Applied Research , 1 (3) , 2013 , p12.

1 - P.V. Bhaskar , Financial Inclusion in India An Assess ment R B I Monthly Bulletin January , 2014, p30 retrieved from :

[http://www.rbi.org.in/scripts/BS-Speeches view.aspx.ld](http://www.rbi.org.in/scripts/BS-Speeches_view.aspx.ld).

وقد اقامت الهند نظاماً في بيئة الاعمال يوفر للشركات الصغيرة والمتوسطة وخصوصاً المبتدئة فرصة لتحقيق نمو كبير للتحويل الى شركات كبيرة، وفي مجال الخدمات المالية الرقمية يوجد اكثر من 600 شركة مبتدئة في مجال التكنولوجيا المالية في العام 2019، وقد تزايد العدد على مستوى كافة شرائح السوق نتيجة للكثير من المبادرات والتسهيلات المناسبة التي تتيحها الهيئات التنظيمية والبنوك .

وقدمت هذه الشركات منتجات وخدمات مبتكرة في مجال التكنولوجيا المالية مثل الحوافظ الالكترونية والتأمين والاقرض عن طريق الابتكار التكنولوجي، و في عام 2019 توقع المحللون ان يصل حجم سوق البرمجيات الهندية في مجال الشمول المالي والتكنولوجيا المالية الى 2.4 مليار دولار بحلول عام 2020 قياساً بعام 2016 الذي وصل الى 1.2 مليار دولار<sup>1</sup>، فضلاً عن ذلك فأن عدد الحسابات المفتوحة بلغ 313 مليون وان عدد بطاقات السحب الصادرة بالروبية الهندية بلغت 236 مليون وهناك مبادرة ضخمة في هذا المجال وهو ربط الشركات الصغيرة والمتوسطة بالانترنت وهناك اكثر من 51 مليون شركة صغيرة ومتوسطة في الهند ومن هذه الشركات 10 ملايين فقط تستخدم التكنولوجيا، وقد بدأت برامج القطاعات الخاصة تعمل على ربط المشروعات الصغيرة والمتوسطة بالانترنت لأن هذا الربط وتواجد هذه المشاريع على الانترنت يساعد هذه الشركات على زيادة ايراداتها بنسبة 51% وارباحها بنسبة 40% من القوى العاملة في الهند مقارنة بالشركات غير المتواجدة على الانترنت، ومن المحتمل ان يحتل قطاع الخدمات المصرفية للشركات الصغيرة والمتوسطة مراكز متقدمة في الصناعات المالية وادارة الاستثمار<sup>2</sup>، ويضم قطاع الصناعات الصغيرة والمتوسطة في الهند اكثر من 3 مليون وحدة صناعية وتساهم هذه الوحدات بنسبة 35% من حجم المنتجات الهندية، ويبلغ معدل النمو السنوي لهذا القطاع 11.3% سنوياً، ويبلغ عدد العمال في هذا القطاع حوالي 18 مليون عامل ينتجون ما يقارب 107 مليار دولار وهو ما يعادل ما نسبته 10% من اجمالي الناتج المحلي،

1 - البرامج المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول الاعضاء في منطقة الاكسوا نقلاً عن الموقع :

<http://www.escwa.org.lb/Arabic/information> European

2 - شركة برايس وترهاوس كوبرز، التقرير العالمي لاستقصاء الصناعة المالية الصادر عن شركة برايس

وترهاوس كوبرز، 2016، Global Fintech Survey repopwc .2016

وإن أحد أهم العوامل التي ساعدت على نجاح هذه المشاريع هو تناسب هذه الصناعات للبيئة الاقتصادية هناك والتي تفتقر للموارد المالية فضلا عن عدد السكان الكبير من حيث كون هذه الصناعات هي كثيفة العمل ولا تحتاج إلى رأس مال كبير.

(2) مؤشرات أهمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة في تنمية وتنوع الاقتصاد الهندي  
ويمكن توضيح اهم المؤشرات التي تظهر اهمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة من حيث مشاركتها في تنمية وتنوع الاقتصاد الهندي :-

### جدول ( 1 ) مساهمة المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الهندي 2019

المؤشر	نسبة مشاركته
الناتج المحلي الاجمالي	30%
عدد المؤسسات الصناعية	95%
اجمالي الصادرات الصناعية	45%
اجمالي الانتاج الصناعي	40%
عدد الوحدات	3.2 مليون وحدة
العمالة	18 مليون

\* الصناعات الصغيرة والمتوسطة في الهند نقلاً عن الموقع الالكتروني :

<http://www.Islam-online.net/iol-dowalia/namaa7-1-00/namaa2.asp>

ويمكن القول ان الشمول المالي للمشاريع الصغيرة والمتوسطة كان وما زال في صميم اهتمام الحكومات الهندية نتيجة المصالح والفوائد المتبادلة بينها وبين القطاع الحكومي في ظل التطورات العالمية وسيادة مبادئ المنافسة وآليات السوق الحرة فضلاً عن توفير العملة الصعبة والتصدير<sup>1</sup>.

1 - الصناعات الصغيرة والمتوسطة مفتاح التنمية في الهند نقلاً عن الموقع الآتي :

<http://www.Islam-online.net/iol-dowalia/namaa7-1-00/namaa2.asp>

(أ) دور المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الناتج المحلي الاجمالي والتوظيف والقيمة المضافة

تعد المشروعات الصغيرة والمتوسطة ضرورة ملحة للتنمية الاقتصادية في اي بلد، وتؤدي دوراً محورياً في البلدان النامية ومنها الهند، لأنها تنظم النشاط الاقتصادي وتولد فرص للعمل ومن ثم تساهم بشكل كبير في الحد من الفقر، ويعد كأكبر ثاني قطاع بعد الزراعة، لما له من أهمية كبيرة في زيادة الناتج المحلي الإجمالي.

الجدول (2) دور المشاريع الصغيرة والمتوسطة في GDP في الهند للمدة 2010 \_ 2019

السنوات	الناتج المحلي الاجمالي (مليار دولار)	عدد العاملين (الف عامل)	عدد المشاريع	القيمة المضافة للمشاريع	مجموع الإيرادات (مليون دولار)	مجموع قيمة MSME	نسبة MSME من مجموع الإيرادات %
2010	1,798.46	805.23	361.76	1,653,622	288246	104981	36%
2011	1,823.05	842	377.36	1,788,584	291121	109986	37%
2012	1,827.64	880.84	393.7	1,809,976	298737	111372	37%
2013	1,856.72	921.89	410.8	1,077,548	301321	123531	40%
2014	2,039.13	965.15	428.73	1,089,327	300400	127992	42%
2015	2,103.59	1011.69	447.64	1,504,279	314415	133313	42%
2016	2,294.12	1061.4	447.54	1,574,499	310352	138896	44%
2017	2651,47	1114.29	488.46	1,965,200	262291	130768	49%
2018	2,702.93	1,171.32	510.57	1,513,122	275852	137068	49%
2019	2831,55	1,003.94	481.34	1,139,962	303376	147390	48%

من اعداد الباحث بالاستناد إلى تقارير سنوية مختلفة لوزارة المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة للسنوات من 2010 الى 2019، والجهاز المركزي للإحصاء/ وزارة الاحصاء وتنفيذ البرامج .2019

ومن خلال الجدول ( 2 ) نرى بأن قطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة قد اكتسب مكانة مهمة جداً وبارزة في الهند على المستوى الاقتصادي والاجتماعي لتنمية البلاد، ما ساهم في النمو الشامل وكذلك تحقيق زيادات كبيرة على مستوى القيمة المضافة وكذلك خلق فرص للعمل وغيرها، وهذا ما نراه طوال السنوات المذكورة، اذ تطورت نسب مساهمة هذه المشاريع من الناتج المحلي الاجمالي ليصل الى 11.0% في العام 2019، وهذا ما ساهم في رفع اجمالي القيمة المضافة لتصل الى 7,139,962 الف روبية في العام نفسه.

وقد اظهر الجدول حجم التوظيف وخلق فرص للعمل والتي ساهمت به المشاريع الصغيرة والمتوسطة ، اذ كشفت بأن عدد العاملين قد اخذ اتجاهاً متصاعداً خلال الفترة الزمنية المذكورة، نتيجة لزيادة عدد المشاريع والشركات العاملة والتي اخذت دوراً محورياً عن طريق توليد فرص للعمل بالمقارنة مع تكلفة رؤوس الاموال ، وقد اخذت العلاقة الطردية تتزايد ولاسيما في الاعوام الخمس الاخيرة بين عدد المشاريع وحجم التوظيف نتيجة لتحسين التصنيع في المناطق الريفية والنائية من اجل تقليل الفوارق وتقليص الفجوة بين الاغنياء والفقراء.

وبناءً على البيانات الثانوية المستخرجة من التقارير السنوية والبحوث المختلفة المتعلقة بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة طول المدة الزمنية من 2004 الى 2019 ، يمكننا عدّ هذا القطاع هو المساهم الرئيس والابرز في الناتج المحلي الاجمالي وحجم التوظيف والقيمة المضافة ومن ثم تحقيق التنمية المستدامة للاقتصاد الهندي .

### (3) مؤشرات التنوع الاقتصادي في الهند :-

#### أ \_ الناتج المحلي الاجمالي :-

بالرغم من تباطئ نمو الناتج المحلي الاجمالي في الهند في السنوات الاخيرة والذي يرجع ذلك جزئياً الى الارتفاع الكبير في نسب التضخم ، الا ان معدلات النمو للناتج ونسب مساهمة القطاعات الرئيسية في الهند كانت جيدة، وان هذا النجاح كان جزءاً من سبب نجاح الهند في التحرير الاقتصادي الذي بدا في العام 1991 والذي ادى بدوره الى تشجيع التجارة فيما بعد وما ادى الى انتهاء بعض الاحتكارات العامة ومما ادى بذلك الى تطور القطاع الزراعي وجعل الهند

تتوسع كثيرا في هذا القطاع الى ان اصبحت ذات قدره عالية في هذا القطاع وما ساعد ذلك النمو السكاني كبير للهند ، وكان مساهمة هذا القطاع كمعدل يتمثل بنسبة 17% من ناتج المحلي الاجمالي ، اما من ناحية قطاعي الصناعة والخدمات فبدأت الهند تتوسع كذلك في تلك القطاعات مع توسع القوى العاملة ، وبدا القطاع الصناعي يستحوذ على ما نسبته 30.73% من الناتج المحلي الاجمالي في العام 2010 ، الا ان ذلك انخفض في الاعوام الاخير حتى وصل الى 24.18% في العام 2019 بسبب الاستعانة بمصادر خارجية دولية وعلى العكس من قطاع الخدمات وبالرغم من مساهمته في تكوين الناتج بنسبة 45.03% في العام 2010 الا انه واصل الارتفاع حتى وصل الى النصف تقريبا مسجلا 49.86% من ناتج المحلي الاجمالي، ومن خلال عن كل ما تقدم يمكن القول يمكن القول ومن خلال الارقام والنسب بان الهند تمتلك تنوعا اقتصاديا ساعدها ذلك على ان تصبح من الدول المتقدمة اقتصاديا في المستقبل القريب .

### الجدول (3) توزيع الناتج المحلي الاجمالي ومعدل النمو عبر القطاعات الاقتصادية الرئيسية

في الهند للمدة 2010 - 2019

السنوات	الناتج المحلي الاجمالي (مليار دولار)	معدل النمو %	نسبة القطاع الزراعي الى GDP %	نسبة القطاع الصناعي الى GDP %	نسبة قطاع الخدمات الى GDP %
2010	1,798.46	8.5%	17.03%	30.73%	45.03%
2011	1,823.05	5.2%	17.19%	30.16%	45.44%
2012	1,827.64	5.5%	16.85%	29.4%	46.3%
2013	1,856.72	6.4%	17.15%	28.4%	46.7%
2014	2,039.13	7.4%	16.79%	27.66%	47.82%
2015	2,103.59	8%	16.17%	27.35%	47.78%
2016	2,294.12	8.3%	16.36%	26.62%	47.75%
2017	2651,47	6.8%	16.56%	26.5%	47.67%
2018	2,702.93	6.5%	15.97%	26.38%	78.51%
2019	2831,55	4%	16.68%	24.18%	49.86%

من اعداد الباحث بالاعتماد على:

Ministry of statistics and Programme Implementation ,2020

ب \_ الإيرادات :-

شهدت القطاعات الاقتصادية الهندية تطوراً ملحوظاً منذ انطلاق الإصلاحات الاقتصادية في مطلع تسعينيات القرن الماضي ، فكانت الملامح الرئيسية لهذه السياسات حرية الاستيراد والتصدير ، مما ساعد ذلك حصول دعم ومتواصل للاقتصاد الهندي من خلال تنوع الإيرادات المتحصلة، فبالإضافة إلى الإيرادات المتحصلة من القطاع الزراعي والصناعي هناك إيرادات كذلك تتمثل بالإيرادات الضريبية التي تطورت تطوراً كبيراً وواضحاً في العشر سنوات الأخيرة ، ففي العام 2010 سجلت الإيرادات الضريبية ما نسبته 21.6 % من إجمالي الإيرادات وتعد تلك النسبة جيدة بالنسبة للاقتصاد الهندي ، وتوالت الزيادات وبنسب واضحة خلال السنوات الخمس الأخيرة وصولاً لعامي 2018 و 2019 والتي سجلت بهما الإيرادات الضريبية أعلى نسب تمثلت بـ ( 40.8 و 39.4 % ) على التوالي ، وكذلك هو الحال في المنح والإيرادات الأخرى والتي سجلت نسب منخفضة نوعاً ما خلال مدة الدراسة، فبعدما سجلت الإيرادات الأخرى ما نسبته 21.1 % من إجمالي الإيرادات في العام 2010 انخفضت تلك النسب في السنوات اللاحقة وصولاً للعام 2019 والتي كانت نسبتها 8.9 % ، وبالرغم من وجود تذبذبات حاصلة في النسب وعلى جميع القطاعات إلا أنه يمكن القول بأن الاقتصاد الهندي يسير بالاتجاه الصحيح من حيث تنوع اقتصاده، ويمكن تبيان ذلك من خلال الجدول الآتي :-

الجدول ( 4 ) إجمالي الإيرادات ونسب النمو في الهند للفترة 2010 - 2019

السنوات	إجمالي الإيرادات (مليون دولار)	معدل النمو %	نسبة الإيرادات الضريبية %	نسبة المنح والإيرادات الأخرى %
2010	782,108	60.3	21.6	21.1
2011	769,155	59.8	24.9	11.5
2012	792,158	58.5	26.0	13.9
2013	776,548	57.5	27.3	12.6
2014	801,609	53.6	25.5	13.5



14.8	29.8	52.2	817,665	2015
13.2	32.9	51.3	952,391	2016
10.5	37.3	50.7	1,087.331	2017
8.8	40.8	52.7	1,230.766	2018
8.9	39.4	55.7	1,294.325	2019

من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات البنك الدولي للاعوام من 2010 - 2019

### ج \_ الصادرات:-

ازدادت حصة الهند من الصادرات العالمية للسلع المصنعة وكذلك المنتجات عالية القيمة والمنتجات البترولية والزراعية وغيرها مما يعكس تنوع الاقتصاد الهندي، لذلك سجل اجمالي الصادرات معدلات نسب كبيرة للنمو خلال جميع سنوات الدراسة باستثناء عامي 2015 و 2019 والذي سجل ما نسبته 3.3- % الا ان تلك النسبة لا تعني ضعف الاقتصاد الهندي وتنوعه بسبب التغييرات في استراتيجية التجارة الخارجية للهند من استبدال الواردات الى ترويج الصادرات ومن ثم تحسينها ، وفيما يخص نسب الصادرات النفطية في الهند فهناك تطور حاصل في زيادة النسب والذي بلغ في العام 2010 ( 13.5% ) من اجمالي الصادرات ،حتى توالت الزيادة ولكن بشكل طفيف وصولا الى ما نسبته 15% من اجمالي الصادرات، وكذلك هو الحال في بقية القطاعات ومنها القطاع الزراعي والذي تطور هو الاخر بالرغم من انخفاض نسبته طيلة فترة الدراسة وذلك لان معظم الانتاج يذهب للاستهلاك المحلي ، هذا بالاضافة الى الكثير من القطاعات التي تساهم مساهمة فعالة في دعم الاقتصاد الهندي وتنوعه ، وكما في الجدول الاتي :-

### الجدول ( 5 ) اجمالي الصادرات في الهند للمدة 2010 - 2019

السنوات	اجمالي الصادرات (مليون دولار)	معدل النمو %	نسبة الصادرات النفطية %	نسبة الصادرات الزراعية %
2010	64.070	19.4	13.5	2.22
2011	63.520	15.4	17.2	2.48
2012	64.459	6.8	18.7	4.09

2.82	18.7	7.7	61.126	2013
2.17	20.6	1.7	61.155	2014
1.77	19.6	-5.6	63.943	2015
1.53	11.8	4.9	65.331	2016
1.51	16.6	4.5	63.971	2017
1.56	12.1	12.3	62.056	2018
1.14	15.0	-3.3	61.596	2019

من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات البنك الدولي للاعوام من 2010 - 2019

ومن خلال ذلك يمكن القول بأن الشمول المالي في الهند قد تطور تطوراً كبيراً منذ بداية عقد التسعينيات نتيجة التطور والنمو السريع لبنوك القطاع الخاص خصوصاً، والذي أدى إلى تحول هيكل كبير في القطاع المصرفي ككل في البلاد، وهذا ما أدى إلى تحسن فرص الحصول على رأس مال بشري متفوق وتكنولوجيا متقدمة، وهذا المكسب بالتأكيد عمل على تعميق الاندماج المالي ومما ساعد كل ذلك في دخول الكثير في مجال الأعمال المصرفية لتلبية احتياجات الافراد والمشاريع الصغيرة والمتوسطة، وكل ذلك ساهم في تنشيط اقتصاد الهند وتنويعه بالإضافة إلى قطاعات الصناعة والزراعة والخدمات.

### ثانياً: - التجربة الصينية :

دخلت التنمية الاقتصادية في الصين خلال الثلاثة عقود الأخيرة مرحلة جديدة مع متوسط مرتفع لسرعة النمو بوصفه السمة الأساس والتنمية الاجتماعية الشاملة والمستدامة كتوجه لقوة اقتصادية جديدة وتنمية اجتماعية والشركات الصغيرة والمتوسطة لتحقيق النمو الاقتصادي المستدام وتعزيز التنمية الاقتصادية الشاملة، وهذا أدى إلى حصول المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الصين على تنمية الفرص وتحقيق النمو المستدام والتعامل مع المخاطر والتحديات في ظل تعقيد التغيرات في بيئة الاقتصاد الكلي والتعديل المستمر للهيكلة الصناعي<sup>1</sup>.

1 - Asian Development Bank (ADB) and organization of Economic coop era and Development (OECD) , Enhancing financial accessibility for SMES lessons from recent crises, Asian Development Bank, 2014, p2.

## 1) الشمول المالي للمشاريع الصغيرة والمتوسطة في الصين :-

مر تطور الشمول المالي الرقمي في الصين بأربع مراحل : المرحلة الاولى هي مرحلة الشمول الغير هادف للربح للاقراض الاصغر في عقد التسعينات اذ كانت المصادر الرئيسية للأموال في هذه المرحلة هي التبرعات والقروض الميسرة من الافراد والمؤسسات الدولية بهدف التخفيف من حدة الفقر في المناطق الريفية، ومن ثم مرحلة التمويل الاصغر التنموي في المدة ما بين عام 2000 و 2005 وفي هذه المرحلة كانت المؤسسات المالية الرسمية هي المصادر الرئيسية للأموال المستخدمة في تعزيز اعادة التوظيف وريادة الاعمال وتحسين سبل عيش الناس، والمرحلة الثالثة هي مرحلة التمويل الشامل في المدة الممتدة ما بين عام 2006 و 2010 وفي هذه المرحلة تم دمج المشاريع الصغيرة والمتوسطة في نظام الخدمة لتقديم الخدمات المالية مثل المدفوعات والتحويلات والاقراض، أما المرحلة الاخيرة والتي امتدت من عام 2011 الى عام 2020 عملت الحكومة الصينية على بناء الشمول المالي للمشاريع الصغيرة والمتوسطة والتنمية الرقمية<sup>1</sup>.

ويمكن أن يؤدي تطوير الشمول المالي الرقمي الى تحسين امكانية الوصول الى الخدمات المالية، وان الوصول الى المنتجات والخدمات المالية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة يعد هو المحرك الرئيس للشمول المالي، وان امكانية الوصول الى الخدمات المالية تختلف بشكل كبير في الصين ، كذلك يصعب على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المناطق النائية الحصول على الاموال في الوقت المناسب ولهذا ومع تطور الشمول المالي الرقمي فقد مكن هذه المشاريع من الوصول والتعامل بكل سهولة وسلاسة مع المؤسسات المالية مثل معاملات القروض عبر الانترنت مما ساعد هذه المشاريع من الوصول الى الخدمات والمنتجات المالية عن طريق اجهزة الكمبيوتر والهواتف المحمولة، كما يؤدي تطور الشمول المالي الرقمي الى تحسين كفاءة الخدمات المالية وعلى تحسين القدرة على خدمة المزيد من العملاء بكفاءة اكبر فضلا عن التخفيف من عدم تناسق المعلومات بين البنوك والمشاريع بشكل عام ناهيك عن ان

---

1 - Li, Daokui, the Economic and social influence of china's credit registry system Tsinghua university research report, 2014 , p4

تطور الشمول المالي للمشاريع الصغيرة والمتوسطة يقضي على التبعية التقليدية والمزايا منخفضة التكلفة وهذا ما يؤدي الى تحسين توافر صناديق الائتمان وتغطية الخدمات المالية<sup>1</sup>.

وعلى الرغم من المساهمة الكبيرة والفاعلة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية في الصين الا ان هذه المشاريع تواجه عقبات كبيرة من اجل الحصول على الائتمان من البنوك التجارية المملوكة للدولة، واستناداً الى بيانات البنك الشعبي الصيني يمكن توضيح اجمالي القروض المقدمة من قبل المؤسسات المالية الرسمية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة ولل سنوات 2009-2019 عن طريق الجدول الاتي :-

جدول(6) القروض المقدمة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة في الصين للفترة من 2000-

2019

السنوات	اجمالي رصيد القروض (ترليون يوان)	رصيد القروض للمشاريع الصغيرة والمتوسطة (ترليون يوان)	النسبة المئوية للقروض الممنوحة %
2010	31.1	17.7	56%
2011	35.8	21.8	60%
2012	40.4	26.2	64%
2013	45.0	29.3	65%
2014	50.2	33.1	65%
2015	82, 2	35,3	42%
2016	83,9	40,5	48%
2017	89,3	46,4	51%
2018	93,7	48,8	52%
2019	97,1	49,1	50%

\* من عمل الباحث بالاستناد الى بيانات التقارير السنوية لبنك الشعب الصيني ، ويمكن الوصول للبيانات من خلال الموقع :- <http://www.pbc.gov.cn/diaocha Tongjise/116225/index.html>

1 - Jinpu ,J .Application Analysis and Policy Recommendation of Mobile Payment to promote the development of financial inclusion, china 2014 , 28 , P8.

وكما هو موضح في الجدول اعلاه بأن نسبة القروض المصرفية المقدمة الى المشاريع الصغيرة والمتوسطة قد ازدادت من 56% في عام 2010 الى 65.9% في العام 2014 وهذا ما يشير الى تقدم كبير وواضح في زيادة المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الوصول الى التمويل المصرفي، وبهذا يمكن القول بأن الوصول الى القروض المصرفية يتناسب عكسياً مع حجم المشروع، اذ ارتفع رصيد القروض للمشاريع الصغيرة والمتوسطة منذ العام 2009 والذي كان بحدود الـ 14.4 ترليون يوان صيني والذي واصل ارتفاعه في السنوات اللاحقة وصولاً للعام 2014 حتى بلغ 33.1 ترليون يوان، وقد قابل تلك الزيادة زيادة واضحة كذلك في اجمالي رصيد القروض الممنوحة والذي ارتفعت هي الاخرى من 26.3 ترليون يوان في العام 2009 الى 50.2 ترليون في العام 2015 وبنسبة مئوية بلغت 65.9% بالنسبة للقروض الممنوحة.

اما في السنوات الخمس الاخيرة ارتفعت نسب الاعمال الجديدة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة وصولاً الى العام 2019 الى مستويات قياسية اذ تم انشاء 67 مليون مشروع جديد بزيادة قدرها 10% مقارنة بالأعوام الماضية، وقد ارتفع قروض الشركات الصغيرة والمتوسطة الى 464.773 ترليون يوان صيني، وارتفعت حصة قروض الشركات الصغيرة والمتوسطة من 35.300 ترليون يوان عام 2015 الى 49.133 ترليون في العام 2019<sup>1</sup>، وعلى مستوى اسعار الفائدة فأنها انخفضت من 0.61 الى 0.33 خلال عامي 2018 - 2019 على التوالي مع انخفاض فارق اسعار الفائدة بين الشركات الصغيرة والمتوسطة والشركات الكبيرة ، وفي العام 2018 تأسس الصندوق الوطني لضمان التمويل برأس مال مسجل قدره 66.1 مليار يوان صيني بهدف مساعدة المشاريع الصغيرة والمتوسطة فضلاً عن ذلك نفذت الحكومة الصينية استراتيجية وطنية لدعم تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة 2009 الى 2019 اذ طرحت العديد من التعديلات السياسية مثل سياسة نسبة احتياطي الودائع وخطة تخصيص الائتمان الوحيدة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة لتشجيع المؤسسات المالية على توسيع الائتمان.

1 - Peoples Bank of China ( P B O C ) , 2019 .

## (2) مؤشرات التنوع الاقتصادي في الصين:

### أ - الناتج المحلي الاجمالي :

يمكن القول بأن الناتج المحلي الاجمالي في الصين يعتبر مؤشرا مهما للقوة الاقتصادية ، ويشير للقيمة السوقية الاجمالية لجميع السلع والخدمات ، ويعتبر الناتج المحلي الاجمالي كذلك مؤشرا رئيسيا للنمو الاقتصادي، وتعتبر الصين من الدول الرائدة التي تمتلك اكبر ناتج محلي اجمالي في جميع انحاء العالم اذ تأتي في المرتبة الثانية بعد الولايات المتحدة الامريكية، اذ بلغ 6033.83 مليار دولار، وقد اظهر الناتج المحلي الاجمالي في الصين نمو ملحوظ على مدى السنوات الماضية ، وعند الفحص الدقيق لتوزيع الـ GDP عبر القطاعات الاقتصادية نرى هنالك تحولا تدريجيا من اقتصاد يعتمد بشكل كبير على الانتاج الصناعي نحو اقتصاد يركز على الخدمات مع تفوق كبير لقطاع الخدمات على قطاع التصنيع من حيث المساهمة في تكوين الناتج المحلي الاجمالي ، فأذا قارنا القطاعات الرئيسية في الصين ونسب مساهمتها في الناتج المحلي الاجمالي لرأينا بأن القطاع الزراعي هو اقل القطاعات مساهمة في هذا الناتج، وكانت اعلى مساهمة له في العام 2013 والتي بلغت 8.9% فقط من حج الناتج المحلي الاجمالي ، اما القطاع الصناعي وكما هو معروف عن قطاع التصنيع في الصين والذي وصل بما يقارب النصف من نسبة مساهمته في الناتج المحلي الا ان ذلك لم يدم طويلا ، وهذا ما رايناه في الخمس سنوات الاخيرة من انخفاض نسبة المساهمة الى 36.6% في العام 2019 بعدما حققت نسب مساهمه تجاوزت الـ 47% في العام 2010 مما فسح المجال لقطاع الخدمات والذي شهد تطورا كبيرا ، وبدأ يستحوذ على موقع الصدارة من حيث المساهمة الكبيرة والفعالة في تنوع الناتج المحلي الاجمالي ، فبعدها كانت نسبة مساهمته في تكوين الناتج المحلي 43.8 في العام 2010 بدأ يخطو خطوات كبيرة نحو الارتفاع نتيجة للتطور الاقتصادي الحاصل في قطاع الخدمات خصوصا حتى وصل الى 54.3% في العام 2019 ، وكل هذا ان دل على شيء فإنه يدل على التنوع الاقتصادي الكبير للاقتصاد الصيني، وكما هو في الجدول الاتي :

الجدول ( 7 ) الناتج المحلي الاجمالي في الصين خلال المدة 2010 - 2019

السنوات	الناتج المحلي الاجمالي (مليار دولار )	معدل النمو %	نسبة مساهمة القطاع الزراعي الى GDP %	نسبة مساهمة القطاع الصناعي الى GDP %	نسبة مساهمة قطاع الخدمات الى GDP %
2010	6033.83		8.9	47.1	43.8
2011	7492.21	9.55	9.2	46.5	44.3

45.5	45.4	9.1	7.85	8539.21	2012
46.9	44.2	8.9	7.77	9624.93	2013
48.3	43.1	8.6	7.39	10524.24	2014
50.8	40.8	8.4	7.02	11113.51	2015
52.4	39.6	8.1	6.85	11226.9	2016
52.7	39.9	7.5	6.95	12265.33	2017
53.3	39.7	7	6.75	13841.81	2018
54.3	36.6	7.1	5.95	14340.6	2019

من اعداد الباحث بالاعتماد على: C R S with data from Chinas National Bureau of statistics 2021

## ب\_الصادرات :-

حافظت الصين على الفائض التجاري منذ العام 1990 ، وتطورت الصادرات تطورا كبيرا في اجمالي الصادرات وكذلك الواردات بسبب تبني صانعو القرار السياسي والاقتصادي هناك افكار وسياسات خلفت عملية الاصلاح والانفتاح ، وخلال الاعوام العشر الاخيرة تحسنت تجارة الصادرات بشكل اكبر نتيجة الحصول على ارباح عالية من دول اجنبية بصادرات كبيرة الحجم وبتكاليف ضئيلة، وهذا الفارق ادى الى تطور كبير وطويل الامل في زيادة حجم الصادرات وتطورها، وكما هو موضح في الجدول بأن حجم الصادرات اخذت منحى متصاعد منذ العام 2010 والتي سجل اجمالي الصادرات فيها الى اكثر من 1.656 مليار دولار وتوالت الزيادات بشكل كبير حتى وصلت الى اكثر من 2.361 مليار دولار في العام 2019 ، مع الابقاء على معدلات نمو متساوية بعض الشيء، وفيما يخص نسبة صادرات الوقود في الصين فأنها تعتبر ضعيفه فيما لو قارناها ببقية القطاعات الكثيرة مثل قطاعات الصناعة والزراعة وقطاع الخدمات وغيرها ، فأنها حققت نسب متساوية طول فترة الدراسة بحيث لم تتجاوز الـ 2% ، اما عن نسبة صادرات خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات فقد حقق انتعاشا واضحا في نسب المساهمة حيث حقق بما نسبته 5.87 من اجمالي الصادرات في العام 2010 ، وحيث توالت الارتفاعات الى ان وصل الى مانسبته 11.29 في العام 2019 ، وكل هذا يدل على تنوع الاقتصاد الصيني بشكل كبير، وكما في الجدول الاتي :-

الجدول ( 8 ) اجمالي الصادرات ومعدل النمو في الصين للمدة 2010 – 2019

السنوات	اجمالي الصادرات ( مليون دولار )	معدل النمو %	نسبة صادرات الوقود %	نسبة صادرات خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات %
2010	1.656	7.54	1.69	5.87
2011	2.008	7.41	1.70	6.91
2012	2.175	7.32	1.51	8.05
2013	2.355	7.22	1.52	8.25
2014	2.462	7.10	1.47	9.20
2015	2.360	7.12	1.22	11.29
2016	2.197	7.07	1.28	12.20
2017	2.429	7.00	1.56	12.60
2018	2.651	6.98	1.86	12.58
2019	2.361	6.78	1.88	14.30

من اعداد ابحاث بالاعتماد على بيانات مجموعة البنك الدولي لسنوات مختلفة

جـ\_ الإيرادات :-

يتميز الاقتصاد الصيني عن باقي جميع اقتصادات العالم بأنه متعدد الإيرادات وهذا ما يجعله اقتصاد قوي مبني على قاعدة اقتصاد متينه تجنبه الصدمات والازمات العالميه، فبالإضافة الى الإيرادات المتحصلة من مصادر الاموال المرحلة وكذلك الارباح الفائضة من الشركات المملوكة للدولة فأن نسبة الإيرادات العامه المتحصلة من الضرائب في الصين تشكل المورد الرئيسي لتلك الإيرادات، حيث سجلت مانسبته 10.21% في العام 2010 من اجمالي حجم الإيرادات، اما القطاع الزراعي فإنه لايزال لا يشكل مورد مهم بالنسبة لحجم الإيرادات ونسبة مساهمته عادة ماتكون منخفضة، ويرجع السبب في ذلك الى ان معظم ماينتج من مزارع تكون للاستهلاك المحلي نتيجة للاعداد الكبيرة جدا لعدد السكان ، ولذلك نرى بأن الإيرادات هي الاخرى اخذت منحى متصاعد ابتداء من العام 2010 والتي سجلت معدل نسبته 37.49 % من الاجمالي



الذي بلغ 1.432 مليار دولار، وتوالت الارتفاعات في اجمالي الايرادات نتيجة ارتفاع الايرادات المتحصلة من الدخل الضريبي والذي ارتفعت الى اكثر من 10% في العام 2012 ، بالإضافة للقطاعات الكثيرة الاخرى والتي ساعدت الاقتصاد الصيني على الدخول في مصاف الدول الكبرى وجعلته يتربع على ثاني اقوى اقتصاد عالمي بعد الاقتصاد الامريكي، ويعود الفضل الى اتباع السياسة الاقتصادية الرصينه ودعم القطاع الخاص وكذلك الشركات المملوكة للدولة مما شجع ذلك المشاريع الصغيرة والمتوسطة بأن يكون لها حصة كبيرة من المساهمة في الحصول على الايرادات، وكل ذلك يدل على قوة وتنوع الاقتصاد الصيني، وكما في الجدول الاتي :

### الجدول ( 9 ) اجمالي الايرادات ومعدل النمو في الصين للمدة 2010 \_ 2019

السنوات	اجمالي الايرادات ( مليار دولار )	معدل النمو %	نسبة الايرادات الزراعية %	نسبة الايرادات الضريبية %
2010	1.432	37.49	3.77	10.21
2011	1.825	27.46	4.27	10.13
2012	1.943	6.37	3.94	10.52
2013	2.119	9.11	3.72	9.90
2014	2.241	5.73	3.57	9.67
2015	2.003	-10.68	3.70	9.37
2016	1.944	-3.00	3.77	9.12
2017	2.208	13.91	3.93	9.41
2018	2.564	15.86	3.57	9.05
2019	2.496	-2.50	3.18	8.90

من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات مجموعة البنك الدولي لسنوات مختلفة

من خلال عن كل ما تقدم نستطيع القول بأن التجربة الصينية في الشمول المالي للمشاريع الصغيرة والمتوسطة ودور هذه المشاريع في تنويع اقتصادها تعد من التجارب الفريدة والمميزة، وذلك بفضل المعجزة الاقتصادية التي تم تحقيقها في وقت قصير، حيث نجح الاقتصاد الصيني في ان يصبح ثاني اقتصاد على العالم نتيجة الابتكارات في مختلف القطاعات الاقتصادية ومنها القطاع المصرفي من خلال تطور الشمول المالي الذي اضاف زيادة تنويع الاقتصاد الصيني بشكل كبير.

### ثالثاً :- التجربة الماليزية :

حققت ماليزيا نجاحاً كبيراً وتطوراً متقدماً في تحقيق الشمول المالي والذي يمثل وصول الافراد الى الخدمات الرسمية واستخدامها، وقد حققت ماليزيا ايضاً درجات ايجابية في العديد من مقاييس الشمول المالي مقارنة مع النظراء الاقليميين والعالميين، لذلك نرى ان غالبية الماليزيين البالغين يمتلكون حسابات بنكية في المؤسسات المالية، ويستطيعون الوصول الى اموالهم عبر الهواتف المحمولة، وان زيادة الوصول هذه ساعدت المجتمع كثيراً في الحد من الفقر وتحسين نتائج التنمية عن طريق تمكين مستهلكي الخدمات لتسهيل الاستهلاك، وتوسيع اعمالهم التجارية وزيادة الانتاجية والتعامل مع المخاطر او زيادة تنوع دخل الاسرة وتسهيل تمكين المرأة<sup>1</sup>.

#### 1) اتجاه تطور الشمول المالي في ماليزيا :

حققت ماليزيا كذلك نجاحاً كبيراً في تطوير قطاع التمويل الاسلامي والذي يشمل مجموعة متكاملة من الخدمات المالية فيما يخص الاعمال المصرفية وصناديق الاستثمار والتأمين وانشطة اسواق رأس المال والمشاريع الجديدة التي تتطوي على استخدام يوضح نجاح التمويل الاسلامي في ماليزيا، ويقدم التمويل الاسلامي هذا من منظور مفاهيمي المؤسسات والآليات الداعمة للشمول المالي في قطاع التمويل الاسلامي التجاري الربحي عن طريق إزالة الحواجز امام المشاركات المالية، وتقديم منتجات الادخار والاستثمار واثاحة الوصول الى التمويل، وعلى الرغم من الخطوات التي قطعتها ماليزيا فيما يتعلق بالشمول المالي والتمويل الاسلامي فإن البيانات تشير الى ان التمويل الاسلامي لا يزال بإمكانه المضي قدماً في تحقيق الشمول المالي في ماليزيا ، وتشير الدراسات الاستقصائية إلى أن جزءاً صغيراً من السكان لا يزالون يعتبرون الاهتمامات الدينية عائقاً امام الانخراط في القطاع المالي<sup>2</sup>. وكما في الجدول الآتي:

جدول (10) مؤشرات الشمول المالي في ماليزيا للمدة (2010 – 2019)

السنوات	اجمال عدد نقاط الوصول كل 10.000	اجمالي عدد الفروع	اجمالي عدد البالغين الذين يمتلكون حسابات بنكية	عدد حسابات الودائع ((مليون))	عدد حسابات الائتمان ((مليون))
2010	1.7	1.5	5.2	29.860	8.7
2011	3.4	1.5	5.2	30.517	8.2
2012	3.9	1.4	5.3	32.177	8.4
2013	4.2	1.4	5.1	32.498	8.3

1 - Shereen Mohamed and Jinan AL Taitoon, Islamic financial Development Report 2019, shifting Dynamics, ICD – Refinitiv, 2019 P21.

2 - Bank Negara Malaysia Demad Side survey 2018

8.4	31.141	5.0	1.4	4.4	<b>2014</b>
8.2	30.738	4.7	1.4	4.7	<b>2015</b>
8.3	31.303	4.6	1.3	3.9	<b>2016</b>
8.3	31.429	4.5	1.3	3.5	<b>2017</b>
8.3	30.640	4.4	1.3	3.4	<b>2018</b>
8.1	30.619	3.8	1.3	3.1	<b>2019</b>

من اعداد الباحث باعتماد بيانات :-

### Bank Negara Malaysia, central bank of Malaysia 2019

والجدول يُبين لنا تطور المؤشرات الذي كان لها دور في ابراز ماليزيا كرائد في الشمول المالي عن طريق تطور اجمالي عدد نقاط الوصول لكل 10.000 بالغ عل المستوى الوطني من 1.7 عام 2010 الى 3.1 عام 2019، وبالمقابل انخفاض اجمالي عدد الفروع وعدد البالغين في السنوات الاخيرة عما كانت عليها في الاعوام 2010 و 2011 و 2012 وفيما يخص عدد حسابات الودائع والنسب المئوية للبالغين وكذلك عدد حسابات الائتمان فأنها قد تطورت تطوراً كبيراً خلال السنوات الاخيرة وكان للتمويل الاسلامي دور في دعم وتمويل الشمول المالي في ماليزيا، وعملت ماليزيا العديد من المبادرات والاستراتيجيات من اجل دعم الشمول المالي وتشجيعه وتوسيع قاعدته الانتاجية حتى يغطي اكبر عدد ممكن من المستفيدين ، ولهذا نرى ان هناك نموا وتطورا في عدد الحسابات للزبائن ، وزيادة عدد الفروع مما يؤدي ذلك الى زيادة منح المصارف للائتمان ومن ثم تشجيع المشاريع الصغيرة والمتوسطة والتي تؤدي الى استدامة النمو الاقتصادي عن طريق المحافظة على الموارد الطبيعية وتسهيل الاقراض المصرفي ومن ثم تنوع اقتصادها.

### (2) الشمول المالي للمشاريع الصغيرة والمتوسطة في ماليزيا :-

من اجل توفير الضمان والوصول الى تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة في ماليزيا عن طريق الشمول المالي اسس مكتب الائتمان الماليزي والمعروف سابقاً بأسم (Dun & Bradstreet) اول مكتب ائتمان للشركات الصغيرة والمتوسطة من اجل تقديم المعلومات الائتمانية، ومساعدة المشروعات الصغيرة والمتوسطة على بناء سجل ائتماني من اجل تسهيل حصول هذه المشاريع على التمويل والقروض المناسبة عن طريق مطابقتها مع افضل تسهيلات التمويل المتاحة في

السوق، وفي فبراير عام 2018 تم اطلاق منصّة احالة القروض وذلك بدعم من بنك البحرين الوطني وكذلك من المؤسسات المالية المشاركة الاخرى<sup>1</sup>، ويوجد هناك 25 مؤسسة مالية بما في ذلك 5 مؤسسات مالية تنموية و 3 وكالات و 12 ممولاً بديلاً لذلك.

وهناك مبادئ توجيهية لتسهيل الاقراض والتي تسمح للشركات الناشئة والصغيرة بالحصول على رأس المال عن طريق استثمارات الاسهم الصغيرة من اعداد كبيرة نسبياً من المستثمرين، ويتمتع المستثمرون هنا بفرصة تنويع استثماراتهم فيما بعد، فضلا عن ذلك يتيح تمويل اقراض رأس المال عن طريق منصات الانترنت المسجلة من قبل اللجنة العليا، وفي عام 2019 قدّم سوق التمويل ما يقارب 8.182 الف مشروعاً صغيراً ومتوسطاً، وخلال العام 2017 قدمت بورصة ماليزيا منصّة تسريع رواد الاعمال على توسيع خيارات التمويل من أجل زيادة وصول المشاريع الصغيرة والمتوسطة الى سوق رأس المال، وبعد الشمول المالي للمشاريع الصغيرة والمتوسطة من ابرز المبادرات التي قدمتها ماليزيا باتجاه رواد الاعمال والشباب والمواطنين ذوي الدخل المحدودة، وكان لبنك البحرين الوطني الدور الابرز من خلال زيادة الدعم والتمويل وتوسيع قاعدة الشمول المالي من أجل الوصول الى الخدمات المالية والافادة منها في دعم وتمويل تلك المشاريع<sup>2</sup>.

### (3) مؤشرات التنوع الاقتصادي في ماليزيا:-

#### أ\_ الناتج المحلي الاجمالي :-

تعتبر التجربة الماليزية من اكبر التجارب العالمية الرائدة في مجال التنمية الاقتصادية والتنوع الاقتصادي ، وتعد من التجارب التنموية الجديرة بالذكر والدراسة لما حققته من انجازات وطفرة كبيرة يمكن ان نستفيد منها ، لقد كان ناتجها المحلي الاجمالي ادنى من الناتج المحلي الاجمالي لدولة غانا ، الا ان بعد ذلك وفقا لتقديرات عام 2010 قد تضاعف دخل ماليزيا مسجلا معدل نمو بنسبة 7.40% في العام 2010، وتحل ماليزيا الان مرتبة عليا بين مجموعة الدول التي حققت نمو كبير على مستوى العالم فنقف الى جانب الصين وتايوان وكوريا الجنوبية.

1-<https://www.nst.com.my/business/2018/10/424510/bank-muamalat-manages-more-rm20m-waqf-fund>

2 - <https://www.capital market smalaysia.com>

وعلى مستوى القطاعات الاقتصادية الزراعية والصناعية وقطاع الخدمات قد حققت ماليزيا خلال العقود الاربعة الماضية قفزات هائلة في التنمية البشرية والاقتصادية ، فأصبحت الدولة الصناعية الاولى في العالم الاسلامي، وكذلك هو الحال في القطاع الزراعي والذي يعمل على توفير الضروريات من الغذاء والعلاج والتعليم الى جانب قطاع الخدمات وخصوصا في السنوات الخمس الاخيرة والتي وصلت النسب فيه الى اكثر من نصف المساهمة في تكوين الناتج بنسبة بلغت 54.17% في العام 2019 ، وكل ذلك انعكس في تنوع مصادر دخلها من الصناعة والزراعة والخدمات والنفط والسياحة وغيرها وكما هو موضح في الجدول الاتي:-

الجدول (11) توزيع الناتج المحلي الاجمالي ومعدل النمو عبر القطاعات الاقتصادية الرئيسية

في ماليزيا للمدة 2010 - 2019

السنوات	الناتج المحلي الاجمالي (مليار دولار)	معدل النمو %	نسبة القطاع الزراعي الى % GDP	نسبة القطاع الصناعي الى % GDP	نسبة قطاع الخدمات الى % GDP
2010	255.02	7.40	10.09	40.5	48.48
2011	297.95	5.30	11.45	39.82	47.77
2012	314.95	5.50	9.79	40.14	49.02
2013	323.44	4.70	9.11	39.89	49.94
2014	338.06	6.00	8.87	39.92	50.12
2015	301.35	5.10	8.29	38.45	52.01
2016	301.26	4.40	8.46	37.68	52.53
2017	319.11	5.80	8.6	38.11	51.88
2018	358.79	4.80	7.51	38.29	52.99
2019	365.28	4.40	7.24	37.47	54.17

من اعداد الباحث بالاعتماد على :

بيانات الحسابات القومية للبنك الدولي ، بيانات الحسابات القومية لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي .2020.

ب\_ الصادرات :-

شهدت ماليزيا طفرة اقتصادية كبيرة وشهدت تطورا سريعا خلال اواخر القرن العشرين من حيث الناتج المحلي الاجمالي وكذلك في متوسط نصيب الفرد من الناتج بالاضافة الى تطور حجم الصادرات والايادات وعلى كافة الاصعدة والطاعات بالنسبة لماليزيا، ومنذ العام 2010 قامت الحكومة الماليزية باصلاح نظام الدعم المالي من قبل الحكومة وتطبيق اجراءات نظام التعويم المُدار مما ساعد ذلك في تشجيع وتطوير الصادرات والحصول على العملات الصعبة، ولهذا سجلت الصادرات في ماليزيا نموا وارتفاعا ملحوظا بأكثر من 2 مليار دولار طول مدة الدراسة، وجاءت هذه الزيادات في تطوير كافة القطاعات على مستوى الزراعة والصناعة والطاقة والضراب والصناديق السيادية وغيرها ومما سجل معدلات نمو جيدة ، وسجلت نسب الضرائب نسب لابأس بها الا انها اخفضت في الاعوام 2015 - 2018 بمعدل 0.65% نتيجة لقيام مجلس الایادات الداخلية في ماليزيا بخفض معدل الضرائب الفعلية الى 24% للشركات التي يتجاوز رأسمالها الـ 2.5 مليون رنجيت ، والى مانسبته 19% الى الشركات الصغيرة ، وفيما يخص القطاع الزراعي فإنه يؤدي دورا رئيسيا وان كان متناقصا، اذ تعد ماليزيا اكبر منتج للمطاط الطبيعي وزيت النخيل في العالم، فبالاضافة الى الاستهلاك المحلي فقد سجلت نسب مساهمة القطاع الزراعي نسب جيدة من اجمالي حجم الصادرات في ماليزيا، وكل هذا يؤكد بأن الاقتصاد الماليزي يعد اقتصادا قويا ويتميز بالتنوع الاقتصادي في جميع قطاعاته، ويمكن ايضاح ذلك في الجدول الاتي :

الجدول ( 12 ) اجمالي الصادرات ومعدل النمو في ماليزيا للمدة 2010 - 2019

السنوات	اجمالي الصادرات ( مليون دولار )	معدل النمو %	نسبة الضرائب على الصادرات %	نسبة الصادرات الزراعية %
2010	2.220	10.41	1.54	2.94
2011	2.540	4.17	1.29	3.16
2012	2.493	-1.74	1.23	2.40
2013	2.443	0.25	1.15	2.16
2014	2.495	5.04	0.62	1.76
2015	2.095	0.25	0.57	1.84
2016	2.011	1.31	0.76	1.93

2.12	0.99	8.68	2.237	2017
1.69	0.62	1.93	2.458	2018
1.71	1.40	-1.04	2.383	2019

من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات مجموعة البنك الدولي لسنوات مختلفة

### ج\_ الإيرادات :-

كذلك هو الحال بالنسبة لحجم الإيرادات ومساهمة القطاعات الاقتصادية الكبيرة الفاعلة في نمو وزيادة حجم الإيرادات، إذ سجلت معدلات النمو بالنسبة لإيرادات السلع والخدمات معدلات متذبذبة بعض الشيء كان أكبرها في العام 2010 بنسبة 15.52% وبأجمالي إيرادات وصلت إلى 1.599 مليون دولار ، وواصل حجم الإيرادات بالارتفاع في باقي السنوات نتيجة لسياسات الدعم الكبيرة من قبل الحكومة الماليزية في دعم الاقتصاد، والسيطرة في الحفاظ على أسعار الصرف بعد قرار التعويم الحر وجعله تعويماً مُداراً إلى 2.066 مليون دولار، أما بالنسبة للإيرادات الضريبية فقد حققت تطوراً كبيراً ومساهمة فعالة في إجمالي الإيرادات وحققت طول مدة الدراسة بما يعادل نصف الإيرادات بالرغم من قرارات الحكومة في تخفيض نسب الضرائب على الشركات الصغيرة والناشئة بهدف تشجيعها ، بالإضافة للمنح والإيرادات الأخرى والمتأتية من الكثير من القطاعات الحكومية والقطاع الخاص والشركات المملوكة للدولة ، ومن الصناعة والصناديق السيادية وغيرها والتي حققت بما يعادل ثلث إيرادات ماليزيا ، وكل ذلك ان دل على شيء فإنه يدل على قوة ورصانة وتنويع الاقتصاد الماليزي ، وكما في الجدول الآتي :

الجدول ( 13 ) اجمالي الإيرادات ومعدل النمو في ماليزيا للمدة 2010 – 2019

السنوات	ايرادات السلع والخدمات ( مليون دولار )	معدل النمو %	نسبة الإيرادات الضريبية %	نسبة المنح والإيرادات الأخرى %
2010	1.599	15.52	51.1	31.4
2011	1.700	6.31	52.0	27.2
2012	1.749	2.91	52.0	27.0
2013	1.780	1.72	52.8	26.9
2014	1.851	3.98	46.3	25.5
2015	1.866	0.80	46.8	24.4
2016	1.892	1.43	47.7	20.2
2017	2.085	10.19	51.1	19.3
2018	2.116	1.48	49.2	25.2
2019	2.066	-2.38	46.5	31.7

من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الحسابات القومية للبنك الدولي 2019

ومن خلال عن كل ماتقدم يمكن القول بأن الادوات التمويلية التي تعمل على تعزيز المصارف الاسلامية في ماليزيا ساهمت بشكل كبير في نمو هذا القطاع من خلال المشاركة الفعلية في مشاركة المخاطر وتعزيز دور المصارف الاسلامية هناك من خلال تقديم كل وسائل الدعم وبما يتوافق مع احكام الشريعة الاسلامية باتجاه التمويل الاصغر ودعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة والتي ساهمت بشكل كبير في تنوع الاقتصاد الماليزي.



## المبحث الثاني

### تجارب دول عربية في الشمول المالي للمشاريع الصغيرة والمتوسطة ودوره في التنوع الاقتصادي

اولاً: التجربة الجزائرية :-

#### (1) تطور الشمول المالي في الجزائر :

عززت الجزائر من جهودها من اجل الاصلاح التنظيمي والتبسيط الاداري وبالخصوص انشاء عدد من فرق العمل بين الوزارات من اجل تحسين بيئة الاعمال التجارية بما في ذلك المجلس الثلاثي المكون من الحكومة والاتحاد العام للعمال الجزائريين فضلا عن رابطات القطاع الخاص، وتشير المشاورات ايضاً الى القانون رقم 1702 والمتعلق بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة وتشجيعها ورفع قدرتها التنافسية وتعزيز الدور الذي يتم منحه للسلطات المحلية ، وعن طريق الجهود الرامية الى تسهيل انشاء مؤسسات جديدة دعا مؤثر سياسة المشاريع الصغيرة والمتوسطة الى اطلاق نظام رقم التعريف الواحد لتحسين استغلال اوجه التآزر بين جميع المشاريع المشاركة في عملية التسجيل على ان يتم ادخال هذا الرقم في اطار انشاء نظام معلوماتي اقتصادي حول المشاريع الصغيرة والمتوسطة مبني على قاعدة واسعة للشمول المالي من اجل دعم وتمويل تلك المشاريع<sup>1</sup>، وتولت خطة التنمية الاقتصادية في الجزائر للمدة 2015 - 2019 اولوية قصوى من اجل التنوع الاقتصادي عن طريق تنمية القطاع الخاص، وكجزء من هذه الخطة تشير السياسة الحكومية الجزائرية لمجال المناجم والصناعة الى تنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة بوصفها اولوية عن طريق تنمية الصناعات المحلية الاساسية عن طريق هذه المشاريع واحلال الواردات، وعن طريق المشاورات التي اجريت في هذه المدة لغرض التقييم المرحلي هو توجه سياسة المشاريع الصغيرة والمتوسطة نحو تنمية القطاع الصناعي بشكل كبير ، وفي اطار هذه الخطة للمدة 2015 - 2019 تشير الى دور الشمول المالي للمشاريع

1 - الرابطة الجزائرية لانشاء المؤسسات . متاح على الموقع الالكتروني التالي :-

الصغيرة والمتوسطة في كافة القطاعات الصناعية والتجارية والزراعية والطاقة والسياحة وصيد الاسماك وحتى على مستوى الحرف اليدوية<sup>1</sup>.

وهناك مصادر عديدة للتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة من اجل القيام بأنشطتها المختلفة وهي طرق التمويل الداخلي والتي يمكن للمؤسسة الحصول على التمويل بطريقة ذاتية من دون اللجوء الى الخارج وتتمثل هذه الطريقة بكونها اساس التمويل الذاتي، وتتم عن طريق المدخرات الشخصية لصاحب المشروع، وقد لا يستطيع الفرد تدبير التمويل اللازم بمفرده فيلجأ الى بعض افراد اسرته واصدقائه للدخول معه كشركاء، واما طريقة التمويل الخارجي فتتمثل بالحصول على دعم مالي للمشروع من خارج المؤسسة سواء من مؤسسات الاقراض او مصادر اخرى، وتعد البنوك التجارية المصدر الاساسي لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة عن طريق تقديم القروض المناسبة لمجابهة احتياجاتها التمويلية، وهنا يكون للشمول المالي دوراً بارزاً في عمليات الائتمان وخلق الودائع من اجل دعم وتمويل هذه المشاريع<sup>2</sup>.

وهناك العديد من المؤسسات والهيئات المستقلة التي تمنح التمويل والدعم للمشاريع الصغيرة والمتوسطة منها الحكومية ومنها غير الحكومية وتقدم قروضاً شبه مجانية وبأسعار فائدة قليلة جداً وبدون ضمانات، وعلى الرغم من اهمية هذه الهيئات والمؤسسات الداعمة للمشاريع في الجزائر الا ان مساهمتها محدودة وتحكمها اجراءات بيروقراطية كبيرة ولاسيما في دول العالم الثالث ومن امثلتها مؤسسات الدعم والتمويل المتخصصة لتمويل المؤسسات في الهند واندونيسيا، وادارة المشروعات الامريكية، وكذلك هيئات الدعم في اليابان، فضلا عن هيئات التمويل والدعم المتمثلة في وكالة الدعم وتشغيل الشباب ووكالة دعم وترقية الاستثمار في الجزائر<sup>3</sup>، فضلا عن التمويل الغير رسمي والذي يعد من اكثر المصادر شيوعاً وخاصة في الدول النامية ومنها

1 - موقع الوزير الاول الجزائري على الانترنت ، قسم السياسات العمومية . متاح على الموقع الالكتروني التالي :-

[www.premierministre.gov.dz/fr/gouvernement/politiques-publiques/development-economique](http://www.premierministre.gov.dz/fr/gouvernement/politiques-publiques/development-economique).

2 - مبارك لسوس، التيسير المالي ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الطبعة 2 ، عمان الاردن ، 2004 ، ص76.

3 - خديجة لحر، دور النظام المالي في تمويل التنمية الاقتصادية حالة البنوك الجزائرية واقع وآفاق ، رسالة ماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر ، 2009 ، ص18.

الجزائر وذلك بسبب الاجراءات الروتينية والتعقيدات التي يواجهها اصحاب هذه المشاريع من اجل الحصول على التمويل من الجهات الرسمية .

## (2) تطور الشمول المالي للمشاريع الصغيرة والمتوسطة في الجزائر: -

ان عدد المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وتطورها بقي بحركية متواصلة ومستمرة بسبب السياسات التي تنتهجها الحكومة خلال كل فترة والتي كانت بمثابة الدفعة القوية التي زادت من امكانية تغير عدد هذه المشاريع وتطورها، والجدول الآتي يوضح لنا تطور المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ودور الشمول المالي لهذه المشاريع في زيادة حجم التوظيف والقيمة المضافة والمساهمة في الناتج المحلي الاجمالي ومن ثم التنوع الاقتصادي وكما يأتي :-

### جدول(14) تطور المشاريع الصغيرة والمتوسطة ومساهمتها في زيادة قيمة الناتج المحلي

#### الاجمالي للمدة من 2010 - 2019

السنوات	عدد المشاريع الصغيرة والمتوسطة	عدد الحسابات المصرفية المفتوحة للبالغين ((مليون))	حجم التوظيف (عدد العاملين)	القيمة المضافة (مليون دينار جزائري)	قيمة الناتج المحلي الاجمالي (مليون دينار جزائري)
2010	619,072	2.1	1,625,684	479,132	550,921
2011	659,309	2.5	1,724,197	542,415	606,080
2012	711,832	2.6	1,848,117	614,175	660,640
2013	777,816	2.71	2,001,892	713,824	763,443
2014	852,053	2.98	2,157,232	784,613	852,658
2015	934,569	2.93	2,371,020	816,160	923,787
2016	1,022,621	2.95	2,540,698	848,839	942,106
2017	1,060,289	3.1	2,601,958	862,466	958,271
2018	1,086,315	3.7	2,872,456	898,559	997,382
2019	1,130,221	3.18	3,098,241	917,731	1,040,533

من اعداد الباحث باعتماد :

1- البنك المركزي الجزائري، 2017 ، ص70.

2- النشرات السنوية للديوان الوطني للإحصاء لسنوات مختلفة، والوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار

ومن الجدول ( 14 ) نلاحظ ان تطور اعداد المشاريع الصغيرة والمتوسطة في تزايد بالرغم من التذبذب والاختلافات التي اعترضتها في المدة التي سبقتها، اذ شهد قطاع هذه المشاريع حركية واضحة نتج عنها ارتفاع عدد هذا النوع من المشاريع وصولاً الى 1130221 مشروع في عام 2019، ويعد مؤشر الحسابات البنكية المفتوحة عن مدى قدرة النظام المصرفي على تقديم الخدمات المالية للمؤسسات والافراد وكذلك عن مدى انتشار الثقافة المالية بين افراد المجتمع فضلاً عن تنمية الوعي المصرفي لديهم وتوسيع دائرة الخدمات التي يمكن للمصارف ان تقدمها لكافة اطراف المجتمع مما يسهل تعزيز الشمول المالي ودعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة من ثم تنويع الاقتصاد، وعن طريق المعلومات الواردة في الجدول نلاحظ ان الحسابات البنكية المفتوحة للأشخاص البالغين قد بلغ مستوى مقبولاً بحوالي 3,18 مليون حساب للبالغين في الجزائر، وعلى وفق ذلك نلاحظ ان معدل الشمول المالي قد تزايد إذ بلغت نسبة السكان البالغين الذين يملكون حساباً مصرفياً 50% على ان هذه النسبة قد قدرت بأقل من 50% في العالم العربي .

أما بالنسبة لحجم التوظيف فقد انخفض عدد العمال العاملين في المؤسسات العمومية بسبب انخفاض عدد المشاريع الصغيرة والمتوسطة الناتجة عن عمليات الخصومة وإعادة الهيكلة في الفترة ما قبل عام 2010، اما بعد عام 2010 ونتيجة لقيام الحكومة بمجموعة تدابير من تشجيع رؤساء المشاريع الصغيرة والمتوسطة على فتح مناصب شغل جديدة وتقديم التحفيزات وكذلك الاعفاءات الضريبية للسنوات الاولى للمستفيدين ساهم كل ذلك في توفير مناصب الشغل وتقليل البطالة وزيادة حجم التوظيف، وحسب موقع الديوان الوطني للإحصاء فقد انخفضت البطالة وارتفع حجم التوظيف ليصل الى 3098241 عامل في العام 2019 بعدما كان 1625684 عاملاً في العام 2010 ، أما فيما يخص القيمة المضافة هي الاخرى اخذت حصتها من التطور والزيادة، وتعني هنا صافي انتاج المشروع بعد استبعاد قيمة المستلزمات الوسيطة والمشتريات وتعتبر القيمة المضافة المؤشر الذي يقيس مساهمة الانتاج في الاقتصاد الوطني، اما على مستوى الاقتصاد الكلي فإن مجموع القيم المضافة تدعى بالنتائج الداخلي الخام، وفيما يخص الناتج المحلي الاجمالي فإنه يُعد من أهم مؤشرات التنمية وعليه فإن المشاريع الصغيرة والمتوسطة اصبحت تساهم بنسبة كبيرة في زيادة الناتج المحلي الاجمالي في

مختلف بلدان العالم ، ولذلك اعطت الجزائر عناية كبيرة لهذا القطاع عن طريق اجراءات تساعد في توسيع نسيج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حتى اصبح المساهم الفعال في الناتج المحلي الاجمالي، ونلاحظ دور هذا القطاع خلال السنوات الخمس الاخيرة التي شهدت انهيار لأسعار النفط في الاسواق العالمية والذي اثر بشكل مباشر على اقتصاد البلدان النفطية ومنها الجزائر والذي ظهر فيها قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة قطاع مهم يأتي بعد القطاع النفطي والذي حقق مساهمة في تحقيق النمو الاقتصادي.

### 3 ( مؤشرات التنوع الاقتصادي للجزائر :-

#### أ\_ الناتج المحلي الاجمالي :-

هناك العديد من القطاعات الاقتصادية التي من الممكن ان تساعد الجزائر في الخروج من ازمته الاقتصادية الريفية والانتقال باقتصادها نحو التنوع ، ولعل ابرزها هو ما تطرقنا له في بداية كلامنا حول المشاريع الصغيرة والمتوسطة ودورها في تنوع الاقتصاد الجزائري.

فبطبيعة الحال يعتبر القطاع النفطي في الجزائر القطاع الاول في الاقتصاد الوطني بدون منافس وكما في الجدول نرى بأن القطاع النفطي هو المستحوذ الاكبر في نسبة المساهمة في تكوين الناتج حيث سجل في العام 2010 مانسبته 34% ، وبالرغم من انخفاض المساهمة في الاعوام الاخيرة لعام 2018 وكذلك العام 2019 فهذا لايعني ان الاقتصاد الجزائري بدأ يتحول الى الاقتصاد المتنوع وانما بسبب انخفاض اسعار النفط العالمية التي اثرت بشكل مباشر على الاقتصاد الجزائري حاله حال بقية الدول الريفية .

اما بالنسبة للقطاع الزراعي فنظر للأهمية التي يحظى بها القطاع الزراعي كان على الجزائر ان تتبنى استراتيجية زراعية تنموية تهدف بالدرجة الاولى الى معالجة حل المشاكل وتفعيل دوره في مختلف السياسات الاقتصادية والاجتماعية عكفت عليها الحكومة ابتداءً من 2010، لان متطلبات النمو في انتاج المحاصيل الزراعية الرئيسية في الجزائر هو معدل اقل بكثير من المعدل المطلوب للحفاظ على حجم المعروض من المواد الغذائية والسلع الزراعية ، وهذا ما تسبب في انخفاض معدلات الاكتفاء الذاتي بشكل واضح في الجزائر

ومن خلال الجدول يتبين بان حجم الانتاج الزراعي يتسم بالتقلب والتذبذب وعدم الاستقرار ، ويساهم بمساهمة قليلة في تكوين الناتج المحلي الاجمالي قياسا بدور القطاعات الاخرى بالرغم من تطبيق الاصلاحات الاقتصادية.

وكذلك هو الحال للقطاع الصناعي فان الجزائر تسعى الدراسة لمحاولة التعرف على أداء القطاع الصناعي كبديل تنموي للاقتصاد الجزائري في ظل سياسة التنويع الاقتصادي، ويعتبر القطاع الصناعي من أولويات الحكومة الجزائرية وباعتباره بديل استراتيجي للقطاع الريعي، وقد توصلت الدراسة إلى أن هذا القطاع مر بإصلاحات كثيرة ركزت على إنعاشه وتفعيله لكن بالرغم من جهود الحكومة، إلا أنه لم يرتقي للمستوى المطلوب، وتوصي الدراسة بالبحث على حلول جذرية عن طريق استثمارات صناعية لترقية المناولة الصناعية وإعادة انعاش الاقتصاد

وفي نفس السياق، تبنت الحكومة إجراءات تهدف إلى تهيئة الأراضي الصناعية وإنشاء مناطق صناعية صغيرة مخصصة للمشاريع الصغيرة والشركات الناشئة وشرعت في تطوير النصوص التنظيمية من أجل تعزيز الإنتاج الوطني والحد من عقود المناولة مع الأجانب،

و قد شهد الإنتاج الصناعي خلال 2019 انخفاضا بنسبة 4%، وعرفت معدلات نمو الانتاج الصناعي العمومي الوطني في الجزائر نموا متذبذبا بين الارتفاع و الانخفاض طيلة المدة بين الاعوام (2010-2019) ، ففي العام 2010 حافظت نسبة المساهمة بقيمتها نوعا ما الان ان تلك النسبة انخفضت حتى عام 2014 ، وفي عام 2015 وحتى عام 2019 كذلك تميزت نسب مساهمة هذا القطاع بالانتعاش مرة وبالتذبذب مرة اخرى ، ونرى هنا ارتباط بين ارتفاع قيم المحروقات في الجزائر وبين القطاع الصناعي، وبالرغم من تلك النسب لمساهمة القطاع الصناعي الان لم يحقق الهدف المنشود باتجاه تنويع الاقتصاد الجزائري ، ولاتزال تلك القطاعات تساهم بمساهمة خجولة في تنويع الاقتصاد وكسر الهيمنة الريعية في الجزائر، وكما في الجدول الاتي :-

الجدول(15) القطاعات الاقتصادية الرئيسية في الجزائر واهميتها النسبية للمدة 2010-2019

الاهمية النسبية للقطاع الزراعي %	القطاع الزراعي (مليون دولار)	الاهمية النسبية للقطاع الصناعي %	القطاع الصناعي (مليون دولار)	الاهمية النسبية للقطاع النفطي %	القطاع النفطي (مليون دولار)	معدل النمو %	GDP (مليون دولار)	السنوات
8.47	13,644	4.99	8,036	34.86	56,185	24.25	161,159	2010
8.04	16,106	3.56	7,126	13.73	27,500	4.38	200,245	2011
8.10	16,935	3.72	7,785	34.24	71,567	0.32	209,010	2012
9.78	20,506	3.71	7,775	29.98	62,867	2.00	209,671	2013
10.28	21,990	3.93	8,404	27.17	58,105	-22.24	213,859	2014
12.58	20,914	4.67	7,760	21.90	36,411	-3.76	166,295	2015
12.22	19,552	4.38	7,010	17.30	27,682	4.67	160,047	2016
12.48	20,898	4.38	7,339	19.56	32,768	6.46	167,515	2017
12.44	22,178	4.28	7,627	21.99	39,212	-4.74	178,344	2018
11.97	20,344	4.54	7,717	19.45	33,047		169,894	2019

من اعداد الباحث بالاعتماد على :-

1- البنك المركزي الجزائري.

2- النشرات السنوية للديوان الوطني للإحصاء لسنوات مختلفة، والوكالة الوطنية لتطوير

الاستثمار للسنوات من 2010 الى 2019 .

ب\_ الصادرات :-

لقد سعت اغلب الحكومات المتعاقبة في الجزائر وخصوصا خلال العقدين الماضيين الى عم الاعتماد على القطاع النفطي الريعي والذهاب بعيدا نحو استخدام الموارد الاخرى من اجل كسر الهيمنة الريعية التي لازالت تعاني منها الكثير من الدول النفطية وبناء اقتصاد متنوع خارج قطاع المحروقات، ومن خلال الجدول ادناه وبالرغم من السياسات التي اتبعتها الجزائر خلال تلك المدة الان ان القطاع النفطي لا يزال هو المستحوذ على الاقتصاد الجزائري ، اذ سجل طول فترة الدراسة نسبة اكثر من 90% ، وكذلك يظهر لنا الجدول بأن هناك ضعف كبير في نسبة

الصادرات خارج المحروقات طيلة فترة الدراسة، إذ شهدت صادرات خارج المحروقات تذبذبا بين صعود ونزول الى غاية السنوات الثلاثة الاخيرة ، وان اعلى نسبة يسجلها هذا القطاع هو في العام 2018 و 2019 وجاءت هذه النسب نتيجة المجهودات التي قامت بها وزارة التجارة لترقية الصادرات خارج المحروقات وخاصة بعد التراجع الكبير الذي شهده القطاع النفطي نتيجة انخفاض اسعار النفط العالمية في العام 2016 ، ولهذا يمكن القول بأن الجزائر لازالت تسعى في تنويع اقتصادها والابتعاد عن مرض الاقتصاد الربيعي الذي لايزال ملازما اقتصادها ، وكما في الجدول الاتي :-

الجدول ( 16 ) اجمالي الصادرات في الجزائر ومعدل النمو للمدة 2010 - 2019

السنوات	اجمالي الصادرات ( مليون دولار )	معدل النمو %	نسبة صادرات المحروقات %	نسبة الصادرات خارج المحروقات %
2010	619754	-0.8	97.20	2.80
2011	775812	-3.0	97.10	2.90
2012	771230	-3.7	97.18	2.82
2013	696594	-5.7	96.72	3.28
2014	651856	0.2	95.41	4.59
2015	384603	0.5	94.15	5.85
2016	334031	7.0	94	6
2017	384967	-6.1	94.51	5.49
2018	452339	-3.6	93.23	6.77
2019	390143	-6.1	92.80	7.20

من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات مجموعة البنك الدولي لسنوات مختلفة

#### ج\_ الإيرادات :-

تميزت حصيلة الإيرادات في الجزائر بالارتفاع المستمر مع بعض التذبذب في بعض السنوات، وبما ان الاقتصاد الجزائري يستورد من العالم الخارجي السلع والخدمات التي لا ينتجها فأن التنويع الاقتصادي من جانب الإيرادات يمثل وجها مهما للتنويع الاقتصادي، ومن خلال الجدول نرى ان اغلب القطاعات في الجزائر كالسياحة والزراعة وغيرها تدر إيرادات قليلة لو قارناها مع قطاع المحروقات ، لذلك فأن نسبة الواردات الزراعية لم تتعدى نسبة الـ 2% طول المدة ، وكذلك هو الحال بالنسبة للقطاع السياحي الذي لايزال يعاني ، وهذا ان دل على شيء فأنه يدل على عدم حدوث تغييرات واضحة في تنويع الواردات طوال المدة بالرغم من بعض التذبذبات



الحاصله لعدد من السنوات والتي تسعى الجزائر للاعتماد على الواردات خارج القطاع النفطي لتنوع اقتصادها ، وهذا ما سنراه في الجدول الاتي :

**الجدول ( 17 ) اجمالي الايرادات ومعدل النمو في الجزائر للمدة 2010 – 2019**

السنوات	اجمالي الايرادات ( مليون دولار )	معدل النمو %	نسبة الواردات الزراعية %	نسبة الواردات السياحية %
2010	404730	4.3	1.62	1.41
2011	472470	-5.4	1.53	1.00
2012	503780	13.9	1.50	0.95
2013	550280	9.8	1.46	0.80
2014	585800	8.3	1.58	0.95
2015	517020	6.9	1.45	1.20
2016	470890	-2.8	1.42	0.92
2017	460590	-7.1	1.06	1.05
2018	463309	-3.6	1.60	0.90
2019	419340	-6.9	1.65	1.23

من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات مجموعة البنك الدولي لسنوات مختلفة

وقد خلص القول عن التجربة الجزائرية بأن جميع مؤشرات الشمول المالي ودوره في تنوع الاقتصاد في الجزائر تكشف عن ضعف نفوذ الافراد الى الخدمات المالية التي يقدمها القطاع الرسمي في الجزائر، الامر الذي يستلزم ضرورة اعتماد استراتيجية وطنية تتمحور حول تطوير البنى التحتية المالية وتحسين بيئة الاعمال بالاضافة الى نشر الثقافة المالية على نطاق واسع حتى يستطيع الشمول المالي من كسر الهيمنة الربعية للنفط والتي لازالت ملازمة للاقتصاد الجزائري ومن ثم تنوع الاقتصاد الذي لايزال ضعيفا هناك.

## ثانياً : التجربة المصرية :-

### 1) تطور الشمول المالي في مصر

عملت مصر منذ تسعينيات القرن الماضي على اصلاح برنامجها الاقتصادي وذلك بإنشاء الصندوق الاجتماعي للتنمية بالتعاون مع صندوق النقد الدولي وذلك لمواجهة الاثار الاجتماعية السلبية التي نتجت عن تطبيق برنامج الخصخصة، وعلى المستوى الزمني قد مرت سنوات طويلة على نشأة المؤسسات المالية التي كانت تستهدف الوصول الى اكبر شريحة من المجتمع المصري ، وقد تبين ان هذه المؤسسات كانت تحمل الاطار الروتيني والتركيز على الشروط نفسها التي كانت تشترطها المؤسسات المالية الكبرى وذلك بوجود الضمان الضامن قد حرم الكثير من الراغبين بالاستفادة من الخدمات التحويلية والمصرفية<sup>1</sup>.

وتتطلع مصر حتى تكون دولة رائدة في مجال المدفوعات الرقمية فعملت على تطبيق مرحلة جديدة من الشمول المالي بوصفه ركيزة مهمة من ركائز النمو والتحول للاقتصاد الرقمي ومن ثم تعزيز الاصلاح الاقتصادي، ويعمل الشمول المالي على دمج الاقتصاد غير الرسمي بالاقتصاد الرسمي للدولة كما يضيف عنصر التنافسية بين البنوك فضلا عن المساعدة في تحسين مستوى المعيشة وانخفاض معدلات الفقر عن طريق احتواءه للفقراء ولمحدودي الدخل واصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة<sup>2</sup> كما يتضمن الشمول المالي في مصر زيادة ادوات الدفع الالكتروني سواء أكان عن طريق كروت الائتمان او الموبايل او التحويلات الالكترونية من اجل خلق منظومة تساعد الناس بالاستغناء عن استخدام النقود ( الكاش )، وتحقيق منظومة الكترونية تتحكم في الحسابات وكذلك تعليم الافراد والمؤسسات التي ترغب في الدخول للقطاع المصرفي من الاستفادة بالتعاملات المصرفية<sup>3</sup>.

1 - عبد الحافظ الساوي ، تجارب مصر الفاشلة للشمول المالي ، مدونة العربي الجديد ، 2017 ، ص21 ، متاح على الرابط :-

<http://www.alaraby.co.uk/Economy>

2 - صوريه شنبى و السعيد بن الخضر ، اهمية الشمول المالي في تحقيق التنمية ( تعزيز الشمول المالي في جمهورية مصر العربية ) مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة ، المجلد 03 ، العدد 02 ، 2018 ، ص121.

3- مركز هردو لدعم التعبير الرقمي ، الشمول المالي في مصر ، 2018 ، ص5 ويمكن الوصول للمصدر من خلال الرابط التالي :- [www.hardo.egypt.org](http://www.hardo.egypt.org)

ومن أجل تحقيق ذلك فإن على الحكومة والبنوك والمؤسسات المالية في مصر اتخاذ عدد من الاجراءات الداعمة لتحقيق ذلك ومنها خلق طرق مبتكرة لتعزيز التمكين المالي واقامة بنى تحتية تكنولوجية متطورة وكذلك زيادة في انتشار البطاقات المسبقة للدفع وعمل حسابات بنكية للعاملين فضلا عن ادخال شركات الصرافة ضمن المجموعة البنكية لإدخال الفئات المحرومة وتطبيق المحافظ الالكترونية<sup>1</sup> ، فضلاً عن إجراءات اخرى لا مجال لحصرها.

وعند تطبيق الاجراءات الداعمة لسياسة الشمول المالي في مصر هناك العديد من المعوقات والتحديات التي ستواجه تطبيق هذه الاجراءات نذكر منها ما يأتي:-

### 1. عدم العدالة في توزيع الدخل القومي :

ان غياب العدالة في توزيع الدخل وانخفاض مستويات الدخل الفردية ستفقد الكثير من الافراد بالتعامل مع البنوك الذي يتطلب حد ادنى من الاموال لا توفره لهم دخولهم.

### 2. ارتفاع معدلات البطالة:-

ان معدلات البطالة في مصر تسجل ما نسبته 9.9% مما يترتب على ذلك وجود شريحة كبيرة عاطلة عن العمل ولا تملك المال الكافي للحصول على الخدمات المالية والمصرفية والتمتع بها<sup>2</sup>.

### 3. ارتفاع معدلات التضخم:-

طبقاً لتقرير البنك المركزي في عام 2018 اعلن بأن التضخم في مصر كان بمعدل 15.7% مقابل 13.9 في عام 2017 ، وان هذا الارتفاع بمستويات التضخم يأتي في اعقاب القرارات التي اتبعتها الحكومة المصرية حول زيادة اسعار الوقود والمياه والكهرباء، كما عملت على رفع اسعار عدد من الخدمات مثل رسوم جوازات السفر والهاتف المحمول، لذلك فإن ارتفاع معدلات التضخم في الدول العربية بشكل عام ومصر بشكل خاص قد يحد من توسيع قاعدة الشمول

---

1 - Patrick Honohan ,November 2008 , cross country variation in household access to financial services , Jornal of Banking , Finance , Volume 32 , Issue11 , P2495.

2 - حنان علاء الدين عبد الصادق جعفر ، آلية لتعزيز الشمول المالي في مصر في ظل التحديات والمعوقات ، الاكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري ، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، العدد4 ، 2020 ، ص496.

المالي<sup>1</sup> ، فضلاً عن تحديات اخرى تتمثل بتخلف البنى التحتية للقطاعات المالية وضعف المستويات التنافسية وغياب الوعي والتثقيف المالي .

## 1 مؤشرات الشمول المالي في مصر :

توضح مؤشرات الشمول المالي في مصر مدى قدرة القطاع المالي على تحقيق الاستقرار المالي والذي يغطي جميع فئات المجتمع من اجل الاستقرار والتوازن المالي في البلد، ولذلك لابد من دراسة مؤشرات الشمول المالي واستخدامها لتشخيص وضع القطاع المالي والمنتجات المالية المتاحة من خلال القطاع المالي ، وبالفعل نرى ان اجمالي الودائع والقروض ومنذ العام 2010 في تحسن وتزايد مستمر وصولاً للعام 2019 بأستثناء العام 2017 التي شهدت كلا من الودائع والقروض انخفاضاً واضحاً بسبب تعرض الاقتصاد المصري الى صدمة اخرى تمثلت بقرار تعويم عملتها امام الدولار الان ان ذلك لم يستمر طويلاً وواصل الارتفاع في السنوات التي تلتها، وكذلك هو الحال بالنسبة لاجمالي عدد الفروع المنتشرة في مصر والتي تطورت وازدادت هي الاخرى مع الانتشار الواضح لاعداد الصرافات الاليه ( ATM ) وابتداءاً من العام 2010 بالرغم من الصدمات التي تعرض لها الاقتصاد المصري انذاك في العام 2011 و 2013 بالاضافة الى العام 2017 ، وفيما يخص انتشار البنوك وهي الاخرى حققت تقدم واضحاً ولكن بالرغم من تطورها الا انها لم تصل الى المستوى المطلوب، ويرجع ذلك الى طبيعة الحالة الاقتصادية في مصر ومستوى التعليم بالاضافة الى التثقيف المالي.

على الرغم من التحسن الواضح في مؤشرات الشمول المالي في مصر خلال العشر سنوات الماضية الا انها مازالت تتقدم بنسب ضعيفة وتتطلب تحقيق المزيد من الاهتمام من جانب صنّاع السياسة المالية والنقدية، وكما هو موضح في الجدول الاتي :-

1 - الصغير ميسم، الشمولية المالية واثرها على اقتصاديات الدول النامية ، دراسة حالة الجزائر ، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية ، العدد 1، 2017 ، ص18.

الجدول ( 18 ) مؤشرات الشمول المالي في مصر للمدة 2010 – 2019

عدد البنوك لكل 100,000	عدد أجهزة ATM	عدد الفروع	اجمالي القروض ( مليون دولار )	اجمالي الودائع ( مليون دولار )	السنوات
4.50	804	3502	144,809.2	163,281.8	2010
4.51	901	3573	162,858.3	163,342.8	2011
4.47	1010	3610	176,886.0	171,808.7	2012
4.47	1073	3651	196,196.3	202,406.1	2013
4.48	1185	3712	218,000.9	222,322.9	2014
4.53	1345	3768	261,543.6	259,712.1	2015
4.56	1550	3882	296,547.3	272,402.9	2016
4.66	1620	4009	183,277.4	223,961.4	2017
4.89	1730	4155	208,448.6	211,608.1	2018
4.97	1743	4283	225,713.2	240,211.3	2019

من اعداد الباحث بالاعتماد على الجهاز المركزي المصري للتعبة العامة والاحصاء للسنوات 2010-2019

(2) واقع الشمول المالي للمشاريع الصغيرة والمتوسطة ومبادراته :-

اصدر البنك المركزي المصري العديد من التعليمات التي تستهدف تعزيز الشمول المالي وتوسيع قاعدته لتمتد الى دعم وتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة، والتي كان من اهمها فتح الفروع الصغيرة للبنوك والتي صدرت في عام 2014 من اجل التوسيع في تقديم الخدمات المصرفية للشركات الصغيرة والمتوسطة والتي تحقق للبنوك اتساع في دائرة نشاطها ليشمل قاعدة وشريحة اكبر من العملاء في المناطق التي سيتم فتح تلك الفروع فيها وعلى ان تتضمن خفض قيمة رأس المال المطلوب مثل اتاحة التمويل وتطوير محفظة القروض للشركات الصغيرة والمتوسطة، اذ تم زيادة محفظة القروض المخصصة لتلك الشركات بقيمة 28 مليار جنيه<sup>1</sup>، وقد أفادت اكثر من 16 الف شركة صغيرة ومتوسطة من مثل هكذا مبادرة .

1 - دينا عبد الفتاح ، البنك يقود استراتيجية وطنية للشمول المالي (حوار) ، موقع المصري اليوم ، 2017 ، ص507.

كما قام البنك المركزي المصري بأطلاق مبادرة الشمول المالي بالتنسيق مع جميع البنوك المصرية وعددها 39 بنك تحت عنوان ((حساب لكل مواطن)) الذي دعا فيه المصارف إلى تسهيل فتح حسابات بالبنوك لكافة شرائح المجتمع مشدداً على ضرورة الوجود في الاقاليم والمناطق النائية والمدارس والجمعيات الاهلية فضلاً عن نشر الوعي المصرفي لذلك الغرض<sup>1</sup> ، كما اقام البنك المركزي مبادرات اخرى لدعم الشمول المالي عن طريق تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة ومنحها تسهيلات ائتمانية بنسبة 5% فضلاً عن ذلك كله تم تخصيص محافظ ائتمانية بالبنوك للمشروعات الصغيرة وتمويل مشاريع الصناعة والطاقة المتجددة والتصنيع الزراعي فضلاً عن مبادرة التمويل العقاري والتي خصصت لها البنوك ما يقرب من 7 مليار جنيه مصري، وتقديم الخدمات المصرفية عبر الانترنت واجهزة الهاتف المحمول<sup>2</sup>.

كما قام البنك المركزي في ضمن خطة دعم وتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة بتمويل 17 الف مشروع بقيمة 19 مليار جنيه فضلاً عن فتح 81 الف حساب بنكي خلال الاسبوع الاول من مبادرة الشمول المالي، واصبح حوالي 32% فقط من المواطنين يملكون حسابات بنكية مشيراً الى ضرورة زيادة تلك النسبة عن طريق سياسة الاصلاح المصرفي ومبادرات البنك المركزي، كما ان حجم الائتمان والاقرض من البنوك يتراوح بين 40 و 45% من اجمالي المحفظة المالية للبنوك<sup>3</sup>.

ومن اهم المبادرات في هذا الخصوص هي مبادرة بنك الاسكندرية والذي عمل على توفير منتجات مالية مناسبة لجميع افراد المجتمع مثل حسابات التوفير وخدمات الدفع والتحويل والتأمين والائتمان وحسابات جارية وغيرها من المنتجات والخدمات المالية المختلفة، والتي لا بد من ان تكون اسعارها مناسبة للجميع ومن السهل الحصول عليها وان تراعي حماية حقوق المستهلك لكي نضمن توفير فرص مناسبة من اجل ادارة اموال ومدخرات جميع الافراد بشكل آمن وسليم ولضمان عدم اللجوء للوسائل غير الرسمية والتي لا تخضع للأشراف والرقابة، ومن اهم العروض التي قدمها البنك خلال فترة المبادرة منذ عام 2017 هي انشاء حسابات توفير لصغار المستثمرين بدون مصاريف تشغيل ولمدة سنة واحدة، واعفاء جميع الحسابات من

1 - التقرير السنوي للبنك المركزي المصري ، 2017.

2 - التقرير السنوي للبنك المركزي المصري ، 2018.

3 - التقرير السنوي للبنك المركزي المصري ، 2017 ، 2018.

مصاريف فتح الحساب للعملاء الجدد، وكذلك اقراض عملاء المشاريع الصغيرة بدون مصاريف ادارية فضلا عن مجانية مصاريف التشغيل السنوية على الحساب الجاري<sup>1</sup>.

### 3 ) مؤشرات التنوع الاقتصادي في مصر :-

#### أ\_ الناتج المحلي الاجمالي :-

تعتبر مصر من الدول القليلة التي سجلت خلال مدة الدراسة نمواً اقتصادياً لأبأس به قياساً مع بلدان اخرى في الناتج المحلي الاجمالي ومساهمة القطاعات الرئيسية المشاركة في هذا الناتج ، حيث ظل قطاع الصناعة قاطرة النمو الاقتصادي في مصر حيث ساهم مساهمة كبيرة في تكوين الناتج المحلي الاجمالي ، حيث وصلت الى اكثر من نصف المساهمة ، وبهذا يصبح قطاع الصناعة هو المساهم الأكبر في النمو الاقتصادي المصري مقارنة بباقي القطاعات الاقتصادية الأخرى.

ولهذا عد قطاع الصناعة من أهم القطاعات في الاقتصاد المصري نظراً لقدرته على دفع عجلة الإنتاج وزيادة معدل النمو الاقتصادي، بالإضافة إلى أنه من القطاعات الأساسية التي توفر فرص عمالة وتساهم في علاج مشكلة البطالة، بالإضافة الى قدرته على تنويع مصادر الدخل، وكما يساهم في زيادة الناتج المحلي الإجمالي، ونمو قطاع الصناعة يؤدي إلى زيادة مستوى الإنتاجية لأن قطاع الصناعة من أكثر القطاعات قدرة على تطبيق استخدام التقنية والتكنولوجيا الحديثة، وهذا يساهم في رفع الإنتاجية، كما يساهم قطاع الصناعة في توفير موارد النقد الأجنبي وعلاج مشاكل عجز ميزان المدفوعات.

اما القطاع النفطي في مصر فإنه يشهد نمواً واضحاً في مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي في مصر، فقد استثمرت شركات النفط الأجنبية رساميل غير مسبوقه في التنقيب والتطوير وتدفق نحو 70 في المئة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة في مصر، والتي بلغت قيمتها حوالي 7 مليارات دولار في العام 2010 إلى قطاع النفط والغاز المصري، متخطيةً بأشواط حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في قطاعات السياحة والاتصالات السلكية واللاسلكية والعقارات مجتمعة بلغت حصة عائدات النفط والغاز نحو 16 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي المصري في العام 2014، من جهة اخرى، يشير الثبات في إنتاج النفط الخام إلى أن قطاع

1 - النشرة الاحصائية السنوية للبنك المركزي المصري ، 2017.

النفط والغاز في مصر كان قويا، ولاسيما أنّ الحكومة لم تتدخل بقوة في القطاع ماعدا بعض الخروقات التعاقدية التي سلّطت عليها الأضواء، ومن شأن اتخاذ الحكومة إجراءات صارمة أن يؤثر في ثقة المستثمرين في سوق النفط والغاز في المستقبل إذا بدأت الحكومة تأمين حقول النفط مثلاً أو استمرت في تحويل النفط الخام من محطات التصدير إلى السوق الداخلية بكميات كبيرة. إلا أنه لم يتضح بعد ما هو المسار الذي ستسلكه الأمور على هذا الصعيد. لكن على الرغم من استقرار الإنتاج النفطي بعد 25 كانون الثاني/يناير 2011، تعرّض الاقتصاد على مستوى الشارع إلى الضغوط من خلال سلسلة من الأزمات في قطاعات البنزين وقوارير الغاز والتيار الكهربائي في مطلع العام 2012. وتسبب ذلك في انخفاض معدلات مساهمة القطاع النفطي في تكوين الناتج الى ان وصل في العام 2019 الى 11.49 .

اما القطاع الزراعي في مصر فقد إنخفضت نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي من نحو 15% خلال الفترة (2000-2010) لنحو 12% خلال الفترة (2011-2020)، كما انخفضت مساحة الأراضي الزراعية المضافة عن طريق الإستصلاح، وكذلك تراجعت نسبة مساهمته في استيعاب العمالة للفترة (2010-2019)، مما يتطلب الوقوف على التحديات التي تواجه القطاع الزراعي للتوصل للمقترحات والحلول التي من شأنها تمكينه من أداء دوره. ولذلك ينبغي الوقوف على مدى قدرة القطاع الزراعي على تحقيق دوره في تنمية الإقتصاد المصري من خلال زيادة مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي وبالتالي تنويع الإقتصاد، وتقييم أدائه في ظل التغيرات المحلية والإقليمية المعاصرة خلال العقدين الأول والثاني من القرن الحادي والعشرين وذلك من خلال مساهمة القطاع الزراعي في الميزان التجاري المصري، مع دراسة أثر سعر الصرف على الميزان التجاري الزراعي .

ومن الواضح بأن القطاع الزراعي في مصر وبالرغم من كون مساهمته في تكوين الناتج المحلي الاجمالي قليلة الا انه يعتبر جزءا من سياسة التنويع التي تتبعها اغلب الدول من اجل كسر هيمنتها الربعية ، ويمكن ايضاح ذلك من خلال الجدول الاتي :-



الجدول (19) القطاعات الاقتصادية الرئيسية في مصر واهميتها النسبية للمدة 2010 - 2019

الاهمية النسبية للقطاع الزراعي %	القطاع الزراعي (مليون دولار)	الاهمية النسبية للقطاع الصناعي %	القطاع الصناعي (مليون دولار)	الاهمية النسبية للقطاع النفطي %	القطاع النفطي (مليون دولار)	معدل النمو %	GDP (مليون دولار)	السنوات
13.34	29,135	16.10	35,166	13.74	29,999	7.90	218,387	2010
13.86	32,657	15.75	37,126	14.22	33,511	16.99	235,646	2011
13.17	36,315	14.39	39,669	13.79	38,007	30.03	275,681	2012
10.51	37,677	11.34	40,642	12.56	45,013	-15.82	358,458	2013
11.49	34,667	17.00	51,291	16.68	50,338	10.72	301,737	2014
11.25	37,588	16.69	55,757	12.84	42,889	0.67	334,090	2015
9.42	31,666	13.47	45,313	6.34	21,335	-30.21	336,325	2016
9.53	22,365	13.64	32,020	7.82	18,347	6.59	234,713	2017
11.22	28,082	16.28	40,729	10.80	27,022	21.18	250,178	2018
11.05	33,496	15.91	48,241	11.49	34,848	12.18	303,174	2019

من اعداد الباحث بالاعتماد على :-

1- صندوق النقد العربي للاعوام من 2010 الى 2019

2- الكتاب الاحصائي السنوي لجمهورية مصر العربية للاعوام من 2010 الى 2019.

### ب\_ الصادرات :-

تعتبر فترة مابعد عام 2010 من اكثر الفترات تقلبا في الاقتصاد المصري نتيجة عدم الاستقرار السياسي بالدرجة الاولى والذي يؤثر على عدم الاستقرار الاقتصادي نتيجة الاوضاع المضطربة التي شهدتها مصر في هذه الفترة بسبب اندلاع ثورة 25 يناير ومارافقها من تبعيات اثرت بشكل مباشر على مؤشرا الاقتصاد ومنها الصادرات والواردات المصرية.

فمن ناحية الصادرات وبالرغم من التذبذب الحاصل في معدلات النمو للصادرات الا ان العام 2017 شهد اعلى معدل نمو بالنسبة لاجمالي الصادرات المصرية مشفوعا بانتعاش باقي القطاعات كالسياحة مثلا ، اذ ان نسب السياحة في مصر وبالرغم من انخفاضها في الوقت التي حدثت فيها الثورة الا انها سرعان ما عادت للانتعاش مرة اخرى وبشكل متزايد وصولا للعام 2019 والذي ساهمت بما نسبته 26.63 % من اجمالي الصادرات ، ناهيك عن نسب صادرات الوقود التي وصلت لنسب متساوية في اجمالي الصادرات حيث حققت في العام 2019 26.49 % ، وكما في الجدول الاتي :-

الجدول (20) اجمالي حجم الصادرات ومعدل النمو في مصر للفترة 2010 – 2019

السنوات	اجمالي الصادرات ( مليون دولار )	معدل النمو %	نسبة السياحة من اجمالي الصادرات %	نسبة صادرات الوقود %
2010	4883120	-2.98	27.91	28.67
2011	4705300	1.24	19.83	29.25
2012	4860130	-2.29	22.26	30.12
2013	4479520	4.51	15.06	26.08
2014	4166300	-10.94	16.91	23.35
2015	3756940	-0.03	18.35	17.87
2016	3362430	-15.0	9.83	13.76
2017	4287470	86.0	20.14	19.35
2018	5161950	31.5	24.61	24.56
2019	5352260	-2.2	26.63	26.49

من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات مجموعة البنك الدولي لسنوات مختلفة

جـ. الإيرادات:-

تعتبر فترة مابعد عام 2010 من اكثر الفترات تقلبا في الاقتصاد المصري نتيجة عدم الاستقرار السياسي بالدرجة الاولى والذي يؤثر على عدم الاستقرار الاقتصادي نتيجة الاوضاع المضطربة التي شهدتها مصر في هذه الفترة بسبب اندلاع ثورة 25 يناير ومارافقها من تبعيات اثرت بشكل مباشر على مؤشر الاقتصاد ومنها الصادرات والواردات المصرية ، فمن جانب الإيرادات نرى ان معدلات النمو لاجمالي الإيرادات وبعدها سجلت انتعاشا وصولا للعام 2012 بنسبة 10.80% ، الا ان ذلك لم يدم طويلا فقد عانت من الانخفاض طوال المده حتى عام 2017 والذي شهدت ارتفاعا في معدلات النمو نتيجة انتعاش المنح والإيرادات الأخرى بنسب تجاوزت الـ 40% وفي ذات الوقت انخفاض نسب واردات الوقود في تلك المرحلة التي شهدت انخفاضا لاسعار النفط العالمية ، وحسب تلك المعطيات فأن الاقتصاد المصري يعد مقبولا في نسب التنوع الاقتصادي ، وكما في الجدول الاتي :-

الجدول ( 21 ) اجمالي الإيرادات ومعدل النمو في مصر للمدة 2010 – 2019

السنوات	اجمالي الإيرادات ( مليون دولار )	معدل النمو %	نسبة واردات الوقود من اجمالي الإيرادات %	منح وإيرادات اخرى %
2010	5822141	-3.15	13.44	43.80
2011	5826161	8.40	14.89	36.40
2012	6786666	10.80	18.69	40.73
2013	6736434	0.58	13.93	37.78
2014	6929698	0.09	13.74	49.91
2015	7134770	0.95	15.69	43.17
2016	6615950	-2.22	15.17	43.07
2017	6908967	52.50	17.32	46.81
2018	7333145	10.60	17.16	44.30
2019	7801252	-8.91	13.80	43.63

من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات مجموعة البنك الدولي لسنوات مختلفة

ويمكن القول هنا وعن جميع ماتقدم بأن القطاع المالي في مصر لعب دور حيوي وكبير في تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال تعميم الشمول المالي واعتباره كمحور رئيسي في عملية التنمية الاقتصادية، واحد وسائل تحسين الجودة الحياتية وخصوصا عندما يتعلق الامر بدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة والمتناهية بالصغر، وبالرغم من كل اشكال الدعم والدفع من قبل الحكومة المصرية والبنك المركزي المصري باتجاه الشمول المالي الا ان مساهمته في تنوع الاقتصاد المصري لا يزال ضعيفا ولا يرتقي للمستوى المطلوب .

ثالثاً : التجربة الاماراتية :-

يُعتبر الشمول المالي للمشاريع الصغيرة والمتوسطة في الامارات واقعاً رئيساً ومساهماً أساساً في الناتج المحلي الاجمالي، كما تُعد المشاريع الصغيرة والمتوسطة مصدراً أساسياً لتنمية مهارات الابتكارات وريادة الاعمال وتوفير فرص العمل، ووفقاً لوزارة الاقتصاد الاماراتية بأن المشاريع الصغيرة والمتوسطة تُصنف كواحدة من اهم آليات التوجه الاستراتيجي لدعم الهيكل الانتاجي ، ولاسيما أن هذه المشاريع تمثل بما يزيد على 94% من اجمالي عدد الشركات العاملة في الامارات والموزعة بنسبة 73% في قطاع تجارة التجزئة والجملة و 16% في قطاع الخدمات وبنسبة 11% في القطاع الصناعي، كما ان عدد الشركات المُصنفة كمشاريع صغيرة ومتوسطة في الامارات فاق عددها 350 الف شركة، إذ توفر هذه الشركات فرص عمل لأكثر من 86%

من اجمالي القوى العاملة في القطاع الخاص، وتسهم بما يفوق 60% من الناتج المحلي الاجمالي مع توجهات نمو تعزيز مساهمة هذا القطاع الحيوي ليصل الى 70% بحلول العام 2022<sup>1</sup>.

وتتميز الامارات العربية المتحدة بوجود اطار تنظيمي وقانوني محفزاً لعمل الشمول المالي للمشاريع الصغيرة والمتوسطة، اذ يتوفر قانون مستقل وموحد لعمل القطاع اذ تمنح بموجبه تلك المشاريع الكثير من الحوافز والتسهيلات، وفيما يخص الناحية التنظيمية فأن هناك عدداً من المؤسسات الاتحادية تتكامل جهودها بينها وبين الجهات المعنية بذلك لتعزيز الدور الاقتصادي لمثل هكذا قطاع حيوي، ويتوفر للمشاريع الصغيرة والمتوسطة فرص النفاذ للتمويل عن طريق عدد كبير من المؤسسات المصرفية وحتى غير المصرفية التي يبلغ عددها 86 مؤسسة، وان نسبة التمويل الممنوح لهذا القطاع تقدر بحوالي 5.9% من مجمل التسهيلات المصرفية وان النسبة الاكبر من مجموع التمويل يذهب نحو المشاريع الصغيرة والمتوسطة<sup>2</sup>.

وفي ضوء ما سبق ومن أجل تذليل العقبات التي تواجه هذه المشاريع من أجل الحصول على التمويل، اتجهت دولة الامارات العربية المتحدة مؤخراً الى تسهيل عملية اصدار ضمانات القروض للمشاريع الصغيرة والمتوسطة عن طريق عدد من المبادرات ومن بينها صدور القانون رقم 20 لعام 2016 والذي تم بموجبه تأسيس شركة الامارات لتسجيل الاصول المنقولة والمرهونة، وهذا ما سيعمل على تذليل الكثير من الصعوبات ولاسيما بما يتعلق بنفاذ الشركات الصغيرة والمتوسطة الى التمويل، فضلاً عن خدمات الاستعلام والتقييم الائتماني عن المشاريع الصغيرة والمتوسطة بواسطة شركات متخصصة للتغطية يصل الى 100%<sup>3</sup>.

وهناك عدد كبير من المبادرات الحكومية سواء كانت على صعيد تعزيز القدرات التشغيلية او التسويقية او دعم التوجه نحو زيادة مستويات التنافسية والانتاجية وتحفيز تلك المشاريع على الابتكار مما يساعدها على التطور والنمو والنفاذ للوصول الى الاسواق الخارجية والمحلية .

1 - اتحاد المصارف العربية ، اضاءة على قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الامارات العربية المتحدة ، ادارة الابحاث والدراسات ، 2020 ، ص3.

2 - صندوق النقد العربي ، النهوض بالمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في الدول العربية ، 2019 ، ص45 ، ومتوفر على الرابط التالي :- <http://www.amf.org.ae>

3 - صندوق النقد العربي ، نتائج استبيان حول النهوض بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية ، 2019 ، ص47.

ويمكن ايضاح حجم التمويل المُقدم من قبل مصرف الامارات للتنمية عن طريق الجدول الآتي:

الجدول ( 22 ) حجم التمويل المُقدم للمشاريع الصغيرة والمتوسطة في الامارات 2019

البنود	تأسيس المشروعات	مشروعات صغيرة	مشروعات متوسطة
قنوات التمويل	.تمويل مضمون بالأصول .تمويل اعمال	.تمويل رأس مال العمل .تمويل اعمال/توسعات .تمويل مضمون بالأصول	.تمويل قروض الأجل .خصم فواتير .تمويل التجارة .تمويل مضمون بالأصول .تمويل رأس المال العامل
حجم القروض	300 الف درهم - مليون درهم	. 1 - 5 مليون درهم	5 - 30 مليون درهم
قيمة التمويلات الممنوحة	/	. 25.9 مليون درهم	. 354 مليون درهم
سعر الفائدة	. تمويل مضمون %10	. تمويل مضمون بأصول %8 - 6	. تمويل مضمون بأصول %7 - 5
	. تمويل غير مضمون %12	. تمويل رأس المال العامل %9 - 7	. تمويل رأس مال العامل %8 - 5 تمويل/توسعات 5 - 8%

\* البيانات الخاصة بمصرف الامارات العربية المتحدة المركزي

وقد صُنّف البنك الدولي دولة الامارات العربية المتحدة الاولى عربياً و 33 عالمياً في الشمول المالي، وان حوالي 84% من البالغين لديهم حساب واحد على الاقل في البنوك العاملة في الدولة ، وان ما نسبته 68% من النساء لديهم حسابات بنكية كذلك ، وان 40% من الاسر منخفضة الدخل يمتلكون حسابات مصرفية، وكل ذلك جاء بسبب التقدم التكنولوجي بشكل عام والهواتف المحمولة بشكل خاص ما أدى إلى توسيع النطاق بالحصول على الخدمات المالية بوتيرة متصاعدة<sup>1</sup>، وكل ذلك ادى الى تشجيع ودعم وتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة من خلال توفير وتنويع الخدمات والمنتجات المالية للإفراد، ويتم ذلك عن طريق وضع خطة زمنية لتسريع اصدار التشريعات لتوفير الادوات المالية المختلفة وتوفير البيئة المناسبة لذلك وعرض المشاكل وتحديدها وايجاد الحلول المبتكرة لها<sup>2</sup>.

1 - سامي القزاز ، الشمول المالي في مصر واثره في تحقيق التنمية المستدامة ، الطبعة الاولى ، 2018 ، ص75.

2 - هيئة الاوراق المالية والسلع ، الشمول المالي والتوعية الاستثمارية مع نموذج منهجية مطبقة للتوعية المالية ، ابو ظبي ، 2020 ص5.

## مؤشرات التنوع الاقتصادي في الامارات العربية المتحدة:-

### أ\_ الناتج المحلي الإجمالي:-

تعتبر دولة الإمارات العربية المتحدة من أوائل الدول النفطية في العالم التي اهتمت بتجسيد إستراتيجية تنوع اقتصادها بعيداً عن النفط، واتجهت إلى توسيع استثماراتها الوطنية في عدد من القطاعات الأخرى منها الزراعة والصناعة والخدمات وكذلك التجارة والسياحة، الخدمات المالية والمصرفية، الطاقة المتجددة فضلاً عن الصناعة التحويلية والدقيقة، الأمر الذي جعلها تحقق قفزات كبيرة وانجازات مبهره متخطية بذلك التحديات الراهنة خاصة تلك الناجمة عن التراجع الكبير الذي تشهده أسعار النفط في الأسواق الدولية، حيث باتت قاعدتها الإنتاجية أكثر قوة وصلابة وتنوعاً في ظل التطبيق المحكم لسياسة التنوع الاقتصادي من قبل صناعات القرار بالدولة، وتظهر مؤشرات النجاح في التنوع الاقتصادي في زيادة نسبة مساهمة القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي ، وذلك مقابل تراجع نسبة مساهمة القطاعات النفطية في الناتج ،وجاء النجاح الذي أحرزته الدولة في تنوع القاعدة الاقتصادية مرتكزاً على العديد من العناصر، والتي تمثلت في زيادة مساهمة القطاع الخاص في التنمية الشاملة بشكل عام وتنمية القطاعات الاقتصادية ذات القيمة المضافة العالية على وجه الخصوص، وتضمنت قائمة القطاعات الرئيسية التي أسهمت في زيادة مكاسب الدولة على صعيد التنوع

مساهمة القطاع الزراعي في دعم المنظومة الاقتصادية للحكومة والدولة، من خلال المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي ، اذ حقق الإنتاج الزراعي نمواً ملحوظاً من حيث الحجم والقيمة وبمعدل نمو سنوي مركب بلغ 6.5% للفترة 2017 - 2019 ، ويقدر إجمالي قيمة الإنتاج الزراعي بشقيه النباتي والحيواني لترتفع بذلك نسبة مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي إلى 1.1% في نهاية العام 2019 وبداية 2020، مقارنة بـ 0.8% خلال السنوات السابقة، ما ينسجم مع أهداف وتطلعات الحكومة لتحقيق منظومة متكاملة ومرنة للأمن الغذائي في الإمارة، من خلال دعم وتطوير الإنتاج الزراعي بشقيه الحيواني والنباتي.

بالإضافة الى ذلك أعطت دولة الإمارات العربية المتحدة التصنيع أولوية خاصة لتصحيح الهيكل الإنتاجي وتقليل الاعتماد على قطاع النفط الخام والغاز الذي يمثل الجزء الأكبر من الناتج

المحلي ، وتعتمد عليه غالبية الفعاليات الاقتصادية في الدولة ، ولذا فقد كان التوجه نحو تجنب الاعتماد شبه المطلق على قطاع واحد ، نظرا لتأثره الكبير بأوضاع السوق الدولية ، والعوامل الخارجية ، وحساسيته المرهفة الناجمة عن عوامل لا تستطيع الدولة التحكم فيها في أغلب الأحيان.

ومن هذا المنطلق الواعي وجدت الدولة أن معالجة الوضع القائم لا تتم الا بتعدد القطاعات المنتجة لتنويع مصادر الدخل ، وإرساء الأسس السليمة لاقتصاد البلاد ، فجرى التركيز على الصناعة ، لأنها - بالمقاييس الاقتصادية الدولية - القطاع المؤهل الذي يتوجب أن تقوم حوله جهود التنمية ، لتوفير العوامل المساعدة على قيام الصناعات المختلفة مثل وجود رؤوس الأموال الكافية وتواجد المواد الأولية والطاقة واليد العاملة وغيرها من العوامل الأساسية. إذ سجلت نسب مساهمة قطاع التصنيع في الناتج المحلي الاجمالي بين الـ 8 والـ 10 % طول مدة الدراسة .

اما القطاع النفطي وبالرغم من سياسة التنويع الاقتصادي الكبيرة في الامارات العربيه المتحدة فلا يزال هذا القطاع هو المهيمن على بقية القطاعات الاخرى ، فارتفعت نسب مساهمته من 32.45% في العام 2010 الى 40.59% في العام 2013 ليعاود الهبوط مرة اخرى في ظل تقدم باقي القطاعات الاخرى واهمها قطاع الخدمات، وصولا الى مانسبته 25.03 في العام 2019. ومن خلال ذلك نستطيع القول بان الامارات حققت تقدما كبيرا في التنوع الاقتصادي وكما ف الجدول الاتي:

الجدول (23) القطاعات الاقتصادية الرئيسية في الامارات واهميتها النسبية للمدة 2010- 2019

الاهمية النسبية للقطاع الزراعي %	القطاع الزراعي (مليون دولار)	الاهمية النسبية للقطاع الصناعي %	القطاع الصناعي (مليون دولار)	الاهمية النسبية للقطاع النفطي %	القطاع النفطي (مليون دولار)	معدل النمو %	GDP (مليون دولار)	السنوات
0.90	2,611	9.98	28,935	32.45	94,042	20.27	289,787	2010
0.82	2,854	7.77	27,073	37.50	130,696	7.15	348,526	2011
0.77	2,882	9.20	34,364	41.47	154,878	3.69	373,430	2012
0.69	2,654	8.86	34,314	40.59	157,152	4.12	387,192	2013
0.67	2,709	8.94	36,030	34.27	138,140	-11.16	403,137	2014
0.78	2,801	10.68	38,266	25.33	90,699	-0.30	358,135	2015
0.78	2,795	9.03	32,230	16.39	58,527	5.79	357,045	2016
0.79	2,968	9.49	35,861	18.54	70,007	9.66	377,701	2017
0.74	3,060	8.92	36,928	25.87	107,130	1.68	414,179	2018
0.73	3,078	8.72	36,727	25.03	105,393	1.69	421,142	2019

من اعداد الباحث بالاعتماد على :

1\_ صندوق النقد العربي للاعوام 2010 الى 2019 .

2\_ البنك المركزي الاماراتي 2019

ب\_ الصادرات :-

ان وجود التنوع الاقتصادي في اقتصاد ما يتطلب حدوث تغيير واضح في هيكل الصادرات، اذ يأخذ التنوع في الصادرات اهمية كبيرة خصوصا في الدول الريعية التي يعتمد اقتصادها على النفط ، ويعتمد تحليل التنوع الاقتصادي في الصادرات على بنيتها الصادرات التي توزع على الكثير من القطاعات والتي اخنا منها صادرات التصنيع في الامارات التي تطور كثيرا في تلك المدة وسجل ارتفاعا نسبته 12.82% من اجمالي الصادرات في العام 2019 بعدما سجل في العام 2010 نسبة 4.74% من اجمالي الصادرات ، اما عن صادرات الوقود بشكل عام فانها سجلت تقريبا نصف صادرات الامارات في العام 2010 ، ولكن بعد اتباع سياسة التنوع



والاهتمام بالقطاعات الأخرى مثل قطاع الخدمات وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وغيرها نرى بأن صادرات الوقود انخفض خلال الأعوام 2015 و 2016 و 2017 إلا أنه عاود الارتفاع في العامين الأخيرين ، وبالرغم من تلك الزيادات إلا أن الإمارات تعتبر الأولى عربياً وحتى على مستوى دول الشرق الأوسط في تنويع اقتصادها ، وكما في الجدول الآتي :-

**الجدول ( 24 ) اجمالي الصادرات ومعدل النمو في الامارات للمدة 2010 - 2019**

السنوات	اجمالي الصادرات ( مليون دولار )	معدل النمو %	نسبة صادرات التصنيع %	نسبة صادرات الوقود %
2010	2.383	6.25	4.74	49.98
2011	3.158	16.06	4.12	53.53
2012	3.755	17.40	5.42	47.23
2013	3.992	6.09	4.76	55.84
2014	4.013	1.80	7.11	50.79
2015	3.612	5.19	10.29	37.65
2016	3.606	3.40	12.33	31.55
2017	3.840	-2.52	11.19	35.99
2018	3.928	11.50	12.82	68.53
2019	4.040	-2.93	8.44	77.83

من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات مجموعة البنك الدولي لسنوات مختلفة

**ج\_ الإيرادات :-**

تعد الإيرادات الحكومية من بين أهم المؤشرات الاقتصادية الدالة على تنويع الاقتصاد في كافة دول العالم ومن بينها دولة الإمارات العربية المتحدة، وهي التي تؤدي دوراً مهماً في ذلك من خلال تركيبة الإيرادات الحكومية للفترة من عام 2010 إلى 2019 ، ولكون الإمارات وكما هو معروف عنه بلد نفطي إلا أنه في العقد الأخيرين لجأ إلى سياسات تنويع اقتصاده وتراجع اعتماد الإمارات العربي على النفط في اقتصادها، ولذلك فإن نسب واردات سلع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي عملت الحكومة الإماراتية في السنوات الأخيرة نحو تطويره كجزء من سياستها المتجه نحو تنويع الاقتصاد، ولهذا سجل هذا القطاع نسب متطورة من 9.2% في العام 2010 إلى 13.8% في العام 2019 وبنسب متزايدة ، فيما سجلت الإيرادات والمنح

والمنح الاخرى نسب كبيره و متزايدة طول هذه المدة وصلت حتى 92.2 في العام 2016 لتتراجع بعدها قليلا وصولا الى ما نسبته 77.1 في العام 2019 ، وهذا ان دل على شيء فإنه يدل على تنوع الاقتصاد الاماراتي واتجاه بوصلة الاقتصاد بعيدا عن الاقتصاد الريعي المتمثل بالاييرادات النفطية ،وكما في الجدول الاتي :-

**الجدول (25) اجمالي الايرادات ومعدل النمو في الامارات للمدة 2010 – 2019**

السنوات	اجمالي الايرادات ( مليون دولار )	معدل النمو %	نسبة واردات سلع تكنولوجيا المعلومات	منح وايرادات اخرى %
2010	1.786	-20.38	9.2%	84.9
2011	2.159	19.00	9.8%	85.7
2012	2.397	8.56	10.9%	84.5
2013	2.525	8.02	3.2%	83.4
2014	2.778	9.86	4.3%	82.9
2015	2.662	-5.72	4.8%	92.1
2016	2.704	2.65	5.5%	92.2
2017	2.907	2.95	17.1%	91.8
2018	2.815	10.93	13.2%	91.8
2019	2.956	3.55	13.8%	77.1

من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات مجموعة البنك الدولي لسنوات مختلفة

وهنا يمكن القول بأن الامارات العربية المتحدة لازالت تنصدر جميع الدول العربية بالشمول المالي، وحتى على مستوى دول الشرق الاوسط ، اذ واصل القطاع المالي في الامارات جهوده الكبيرة وانجازاته الداعمة لتعزيز الشمول المالي من خلال تعزيز القابلية المصرفية لمشاريع رواد الاعمال والشركات الناشئة والصغيرة والمتوسطة وبالتالي تعزيز قدرتها على الوصول الى الخدمات المالية والرقمية، والذي يعتبر المحرك المال لأجندة التنوع الاقتصادي الكبير والتحول الصناعي الكبير في دولة الامارات العربية المتحدة.

## الفصل الثالث

الشمول المالي للمشاريع الصغيرة والمتوسطة والتنويع  
الاقتصادي في العراق

**المبحث الاول:-** واقع الشمول المالي في العراق ،واهمية  
الشمول المالي للمشاريع الصغيرة والمتوسطة فيه.

**المبحث الثاني :-** تحليل واقع الشمول المالي في العراق  
واهمية الشمول المالي للمشاريع الصغيرة والمتوسطة فيه.

**المبحث الثالث:-** تحليل واقع الشمول المالي للمشاريع  
الصغيرة والمتوسطة ودوره في تعزيز التنويع الاقتصادي في  
العراق.

---

## الفصل الثالث

### الشمول المالي للمشاريع الصغيرة والمتوسطة والتنوع الاقتصادي في العراق

تمهيد :-

يشكل الشمول المالي للمشاريع الصغيرة والمتوسطة عنصراً مهماً وأساساً في التأثير على مساهمة الأخيرة في التنوع الاقتصادي و من ثم في تحسين مسارات النمو و التنمية ، و في العديد من البلدان و منها العراق يبرز هذا التحدي من بين التحديات والمعوقات التي تواجه السياسات الاقتصادية الهادفة الى دعم الدور التنموي للمشاريع الصغيرة والمتوسطة.

في هذا الفصل سنحاول البحث في واقع الشمول المالي للمشاريع الصغيرة و المتوسطة و دورها في التنوع الاقتصادي، في محاولة لتلمس مدى مساهمة تحسين الشمول المالي للمشاريع الصغيرة والمتوسطة في التنوع الاقتصادي و ما ترتب عليه من زيادة النمو الاقتصادي وخلق فرص للعمل وتعزيز فعالية كل من السياسة المالية والنقدية ويساهم كذلك في تحقيق الاستقرار المالي ، مع التأكيد على العوامل التي تربط زيادة الائتمان المصرفي المتاح للمشاريع الصغيرة والمتوسطة ومما لهذه العوامل من دور في زيادة التنوع الاقتصادي في العراق.

ومن هنا وقع الاختيار لدراسة هذا الفصل عن طريق تقسيمه الى ثلاث مباحث و كالاتي :-

المبحث الاول :- واقع الشمول المالي في العراق ، واهمية الشمول المالي للمشاريع الصغيرة والمتوسطة فيه.

المبحث الثاني :- تحليل واقع الشمول المالي في العراق واهمية الشمول المالي للمشاريع الصغيرة والمتوسطة فيه

المبحث الثالث :- تحليل واقع الشمول المالي للمشاريع الصغيرة والمتوسطة ودوره في تعزيز التنوع الاقتصادي في العراق .

## المبحث الاول

### واقع الشمول المالي في العراق واهمية الشمول المالي للمشاريع الصغيرة

#### والمتوسطة فيه :

تمثل دراسة واقع الشمول المالي مدخلاً أساساً لبحث الشمول المالي للمشاريع الصغيرة و المتوسطة و ذلك لتسليط الضوء على بيئة الشمول المالي التي حققها النظام المالي و التي عن طريقها تتوفر أرضية الشمول المالي للمشاريع الصغيرة و المتوسطة ، و قبل الدخول في بحث الشمول المالي لابد من اعطاء لمحة سريعة الى واقع الاقتصاد العراقي و ما يمثله من مناخ عام للشمول المالي.

#### أولاً : واقع الاقتصاد العراقي :

بالإمكان اعطاء نبذة مختصرة عن واقع الاقتصاد العراقي ، عن طريق تتبع مسار تطور طبيعة الاقتصاد العراقي عبر التاريخ الاقتصادي المعاصر في النقاط الموجزة الآتية:

(1) كانت الطبيعة الزراعية سمة الاقتصاد العراقي من بداية القرن العشرين و الى الخمسينيات من القرن ذاته ، اذ كان يعتمد بشكل كبير على القطاع الزراعي والذي كان يستحوذ على نسبة 53% من حجم القوى العاملة ، ويساهم ما نسبته 32% من اجمالي الناتج المحلي الاجمالي<sup>1</sup> .

(2) تحول الاقتصاد العراقي الى اقتصاد الربيع النفطي في عقد السبعينات رغم تصديره للنفط منذ الثلاثينات من القرن نفسه ، و ذلك بسبب تأمين النفط الذي رفع مستوى الإيرادات النفطية في الناتج المحلي الإجمالي ، و ترسخ الاتجاه النفطي في عقد السبعينات و كانت واردات النفط الرافعة الرئيسية للنمو و التنمية، وفي عقد الثمانينات استمرت المساهمة العالية للنفط في الناتج المحلي الإجمالي ، الا ان نفقات الحرب بددت زخم عوائد النفط و تعطلت عجلة التنمية<sup>2</sup>.

1 - ثامر عبد العالي كاظم ، واقع الاقتصاد العراقي ومتطلبات اصلاحه ، ، مجلة المثنى للعلوم الادارية الاقتصادية ، المجلد 07 ، العدد 1 ، 2017 ، ص45.

2 - أونزر أوزلر ، تنمية واعادة بناء الاقتصاد العراقي ، ترجمة مركز العراق للأبحاث ، دار الحوار للطباعة والنشر ، بغداد ، 2006 ، ص33.

(3) تراجعت بنسبة كبيرة مساهمة النفط في الناتج في اثناء و بعد حرب الخليج الثانية عام 1990 وبعدها، و دخل الاقتصاد العراقي في مرحلة العقوبات الاقتصادية ، التي تحولت طبيعة الاقتصاد العراقي من الطبيعة الريعية الى الاقتصاد المغلق نسبيا و بجهاز انتاجي متخلف مدمر نتيجة اثار الحرب ، ثم تم استئناف تصدير النفط بعد 2003 و عادت هيمنة النفط على الناتج المحلي الإجمالي و لاسيما في ظل هياكل إنتاجية متهالكه نتيجة ظروف الحروب و العقوبات لعقود.

وبالرغم من تعافي القطاع النفطي و قطاع الاستيراد الا ان دورة النشاط الاقتصادي تأثرت بظروف عدم الاستقرار السياسي و الأمني من 2003 الى الوقت الراهن و مع التفاوت في مستويات الاستقرار النسبي تفاوتت أيضا معدلات الهيمنة الريعية لصالح بعض القطاعات الناشئة مثل القطاع التوزيعي ، عن طريق انفتاحه على العالم الخارجي وتحقيق معدلات نمو مرتفعة في جميع الأنشطة الاقتصادية المكونة للناتج المحلي الاجمالي ، الا انه وبالرغم من تحقيق معدلات نمو كبيرة بقي الاقتصاد العراقي احادي الجانب باعتماده بشكل كبير على مورد واحد وهو النفط فيما بقيت القطاعات الاخرى مثل الزراعة والصناعة والسياحة وغيرها تمثل مستويات متدنية بسبب الاوضاع غير المستقرة وتخلف القطاعات ودمار البنى التحتية طيلة العقود الماضية .

### ثانيا: تحليل مؤشرات الشمول المالي في العراق للمدة ( 2004 - 2019 )

بعد ان تناولنا في البدء اساسيات الشمول المالي لا بد من الوقوف على واقع الشمول المالي في العراق ومعرفة بعض مؤشراتته الأساس، اذ أن واقع الشمول المالي فيما بين بلدان العالم ككل ومن بينها البلدان العربية والعراق بشكل خاص كلاً حسب مستويات التطور الاقتصادي والسياسي والاجتماعي وكذلك تطور القطاع المصرفي، حيث تعاني اغلب الدول النامية ومنها العراق الكثير من العوامل التي تضعف البنية التحتية للمؤسسات المالية والمصرفية والتي تعمل على تخفيض مستويات الشمول المالي في العراق<sup>1</sup>.

1- صادق راشد الشمري ، الصناعة المصرفية الاسلامية الواقع والتطبيقات العملية، الطبعة الاولى، دار البازوري ، ، عمان ، 2016 ، ص237.

وقد ازداد اهتمام الباحثين وواضعي السياسات والحكومة والمؤسسات المالية ومؤسسات القطاع الخاص في العراق بمفهوم الشمول المالي خلال السنوات الاخيرة الماضية، وكذلك تزايد عدد الدراسات التي تستعرض تأثير تطور مؤشرات الشمول المالي على مسيرة التنمية الاقتصادية والمساهمة في خلق التنمية وتحقيق مستويات نمو اقتصادي مستدامة واثرها الايجابي في تقليل مستويات الفقر وتخفيض مستوياته بهدف تحقيق تنمية شاملة من اجل رفع رفاهية المجتمع، ويمكن تحقيق النمو الاقتصادي بواسطة المؤسسات المالية من خلال تقديمها للخدمات المالية المتنوعة بقصد جذب الودائع وتطويرها ومنح الائتمان والاستثمار للشركات والافراد في الاستهلاك والانتاج، ويتطلب ذلك كله دوراً من الحكومة بالعمل على ايجاد الطرق المناسبة التي تُمكن الافراد والمؤسسات من الحصول على التمويل المناسب وبتكاليف معقولة<sup>1</sup>.

وهناك الكثير من الفرص التي يمكن ان تساهم عن طريقها في وصول اكبر عدد ممكن من الافراد والمنشآت الى الخدمات المالية، وكذلك تعزيز الشمول المالي بجانبه العرض والطلب، ويتمثل جانب العرض بتقديم الخدمات المالية من قبل المؤسسات الرسمية عن طريق التوسع في الخدمات المبتكرة والتي تساهم مساهمة كبيرة في زيادة وتعزيز الشمول المالي، اما جانب الطلب فيتمثل بالطلب على الخدمات المالية من قبل الافراد ويتم تعزيزه من خلال معالجة نقص المعلومات وتذليل العقبات المترتبة امام المستهلكين من اجل الحصول على هذه الخدمات بسهولة وتبني استراتيجية واضحة للوعي والتثقيف المالي ولاسيما ما يتعلق بالمشاريع الصغيرة<sup>2</sup>، ولذلك من اجل قياس مستوى الشمول المالي وتطوره في بيئة الاقتصاد العراقي لا بد من توضيح بشكل مختصر لأهم مؤشرين بذلك وهما مؤشر مستوى استخدام الخدمات المالية ومؤشر الوصول الى الخدمات المالية

وتُعد ادوات التحليل التي تستخدمها البنوك المركزية في جميع دول العالم وكذلك المؤسسات المالية المعنية بتحليل واقع القطاع المصرفي في البلدان المتقدمة وكذلك النامية منها عن طريق البيانات المالية من اهم مؤشرات الشمول المالي ، وقد اتخذ صندوق النقد الدولي ومؤسسة

1 - الامانة العامة لجامعة الدول العربية واخرون، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، صندوق النقد العربي، ابو ظبي، 2015، ص191.

2 - احمد فؤاد خليل ، آليات الشمول المالي نحو الوصول للخدمات المالية ، اتحاد المصارف العربية ، مجلة الدراسات المالية والمصرفية ، العدد 422، 2018، ص10.

التمويل الدولية ومجموعة العشرين والمجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء دورا بارزا في جمع البيانات على المستوى الدولي ووضع المعايير المناسبة لها من اجل تحسين الشمول المالي وترصين قاعدته<sup>1</sup>.

وتجدر الإشارة الى ان هناك الكثير من المؤشرات العديدة التي تستخدم في قياس مستوى الشمول المالي في كافة بلدان العالم مثل مؤشر الاستخدام والوصول والخدمات ومؤشرات الاقتراض والادخار والمدفوعات والتأمين، وسنكتفي في دراستنا هنا بالاعتماد على مؤشرين اساسيين والابعاد المستخدمة في قياس الشمول المالي، وبحسب البيانات المتوفرة في تلك البلدان، وسوف يتم الاعتماد على مؤشري الاستخدام والوصول ومؤشراتها الفرعية من اجل حساب وتحليل تطور الشمول المالي في العراق للفترة ما بعد عام 2003 ولغاية 2019 وكما يلي :-

### 1:- مؤشر مستوى استخدام الخدمات المالية

ويُعتبر هذا المؤشر عن استخدام الافراد للخدمات المالية والمصرفية المتاحة، ومن اهم متغيراته الثانوية هو حجم القروض وحجم الودائع بالنسبة الى الناتج المحلي الاجمالي، والتي يطلق عليها مجتمعة بالعمق المصرفي، وكما في الجدول الاتي :-

الجدول (26) مؤشر العمق المصرفي في العراق للمدة 2004 - 2019

السنة	GDP اسعار جارية مليون دينار	حجم القروض 1000 دينار	حجم الودائع 1000دينار	مؤشر العمق المصرفي للقروض %	مؤشر العمق المصرفي للودائع %
2004	53,235,358	5,120,651	4,623,893	9.61	8.68
2005	73,533,598	6,356,789	7,121,254	8.64	9.68
2006	95,587,954	8,809,598	14,023,142	9.21	14.67
2007	111,455,813	9,273,311	15,344,843	8.32	13.76
2008	157,026,061	9,245,676	17,247,400	5.88	10.98
2009	130,643,200	10,696,216	17,026,912	8.18	13.03

1 - فريق العمل الاقليمي لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية، متطلبات تبني استراتيجية وطنية لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية، مصدر سابق ص5 .



11.63	6.85	18,855,460	11,103,235	162,064,565	2010
8.37	5.23	18,199,698	11,356,308	217,327,107	2011
8.31	5.76	21,115,540	14,650,102	254,225,490	2012
8.94	6.19	24,450,014	16,947,533	273,587,529	2013
9.54	6.85	24,702,632	17,745,141	258,900,633	2014
12.33	9.43	23,636,904	18,070,058	191,715,791	2015
12.06	9.24	23,697,049	18,164,883	196,536,350	2016
11.56	8.62	26,093,354	19,452,293	225,722,375	2017
10.74	7.93	27,364,385	20,216,073	254,870,385	2018
11.68	8.00	26,068,155	25,269,822	262,917,150	2019

من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات البنك المركزي، دائرة الاحصاء والابحاث، النشرات السنوية  
الاحصائية للمدة من 2004 - 2019

ومن خلال الجدول رقم ( 26 ) يمكن تبين ما يلي :

#### أ- مؤشر العمق المصرفي للقروض :-

فيما يتعلق بهذا المؤشر والذي يشير الى حجم القروض المصرفية بالنسبة للنتائج المحلي الاجمالي فان حجم القروض شهد تطورات متلاحقة وواضحة، فقد بلغت القروض المصرفية في العام 2004 (5,120,651) الف دينار عراقي نتيجة لانفتاح العراق اقتصاديا وسياسيا على دول العالم ، وقد توالى الزيادات بالرغم من الاوضاع الامنية المضطربة التي شهدتها العراق في تلك المرحلة لتصل الى (9,245,676) الف دينار عراقي في العام 2008، اما في العام 2009 وبالرغم من الاثار المدمرة لكافة الاقتصادات العالمية ومنها العراق بسبب الازمة المالية العالمية الناتجة عن ازمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة الامريكية، وقد ازدادت القروض المصرفية لتسجل نسبة زيادة قدرها (11,356,308) الف دينار عراقي في العام 2011 الى ان وصل في العام 2019 الى (25,269,822) الف دينار عراقي، اما عن نسب تطور مؤشر العمق المصرفي للقروض فنرى هناك تذبذب واضح في ارتفاع وانخفاض مؤشر القروض طيلة فترة الدراسة، وبالرغم من تلك الزيادة في حجم القروض وكذلك تذبذب الى ثبات نسب

الائتمان المقدم من قبل المصارف، الا ان كل ذلك لم يحقق الاهداف المرجوة لأنها في الغالب توجه استهلاكيا ولا فائدة من زيادتها وتطورها.

#### ب- مؤشر العمق المصرفي للودائع :-

على غرار النمو الذي شهده حجم القروض المصرفية الى الناتج المحلي الاجمالي شهد مؤشر حجم الودائع ايضا زيادات وتطورات متلاحقة ، يقابلها زيادات في نسب مؤشر العمق المصرفي للودائع، فقد سجلت الودائع في العام 2004 (4,623,893) الف دينار عراقي ، وقد توالى الزيادات لحجم القروض بالرغم من الاوضاع الامنية والسياسية والاقتصادية وحتى الاجتماعية التي مر بها العراق في تلك المرحلة وما تلاها من الازمة المالية العالمية لتصل الى (18,855,460) الف دينار عراقي في العام 2010 ، وخلال المدة 2011-2015 شهد تطورات واضحة تمثلت بزيادة حجم الودائع المصرفية حتى وصلت الى (23,636,904) الف دينار في العام 2015، ومن ثم انخفضت تلك النسبة انخفاضاً طفيفاً نتيجة انهيار اسعار النفط واعلان موازنات تقشفية وصولاً الى العام 2019 والذي سجل حجم القروض فيها مبلغاً مقداره (26,068,155) الف دينار، وكذلك هو الحال بالنسبة للودائع ، فبالرغم من الزيادات والتطورات في حجم الودائع الا ان ذلك التطور لم يُعبر عن حصول تطور اقتصادي لان هذه الودائع في مثل هكذا نظام مصرفي يميل الى التقليدية بعيداً عن الحداثة ، بالإضافة الى ان زيادة حجم هذه الودائع ليس دليل على وجود استثمارات تضيف طاقات انتاجية جديدة من خلال منحها كقروض .

#### 2 :- مؤشر مستوى الوصول للخدمات المالية:

ويعبر هذا المؤشر عن قدرة الافراد للوصول الى الخدمات المالية والذي يتمثل بالبنية التحتية المصرفية والبنوك وفروعها المنتشرة وعدد الصرافات الالية وكالاتي :

#### أ - الانتشار المصرفي والكثافة المصرفية:

لايزال الانتشار المصرفي والكثافة المصرفية دون المستويات العالمية على الرغم من المبادرات التي يقوم بها البنك المركزي العراقي ، وفتح العديد من المصارف الاهلية في العراق لتعزيز وتطوير الشمول المالي ، فبالنسبة للكثافة المصرفية التي تشير الى عدد السكان على عدد الفروع نجد بان النسب ثابتة ومتذبذبة بعض الشيء طوال الفترة من العام 2004 الى

العام 2011 لتبدأ بعده بالتعافي والزيادة حتى العام 2015 ، وان مستوى التعافي والتطور بالنسبة لعدد فروع المصارف في العراق بات ضعيفا وبطيئا ، وكان للنمو السكاني سببا في زيادة الكثافة المصرفية ، اذ كلما كان هناك انخفاض في الكثافة المصرفية كلما كان هناك واقعا جيدا للشمول المالي ومدى سهولة وصول الافراد للحصول على الخدمات المالية والمصرفية.

اما بالنسبة للانتشار المصرفي والذي يمثل معكوس الكثافة المصرفية اذ يمثل عدد الفروع مقسوما على عدد السكان ، وكذلك هو الحال بالنسبة للانتشار المصرفي اذ شهدت فروع المصارف انخفاضا ملحوظا بسبب الظروف الامنية والسياسية في السنوات الممتدة من العام 2004 الى العام 2008 وما تلاها من الازمة المالية العالمية والتي طالت جميع اقتصادات العالم ومنها الاقتصاد العراقي ، ناهيك عن سقوط اجزاء كبيرة من العراق بيد الجماعات الارهابية في العام 2014 بالإضافة الى انهيار اسعار النفط العالمية وعلان الحكومات العراقية لموازنات تقشفية اثرت بشكل كبير على تطور وزيادة تلك المصارف ، وبالرغم من تلك الزيادات والتطورات الحاصلة في القطاع المصرفي الا اننا لم نلاحظ انعكاس ذلك على الواقع والفرد العراقي نتيجة التنافس الكبير بين المصارف العراقية وخصوصا الاهلية منها للحصول على الارباح على حساب المصارف الاخرى ، ويمكن ايضا ذلك من خلال الجدول الاتي :

**الجدول (27) الانتشار المصرفي والكثافة المصرفية في العراق للمدة 2004 - 2019**

السنوات	عدد السكان الف نسمة	عدد فروع المصارف	الكثافة المصرفية	الانتشار المصرفي
2004	26,316	530	2.01	49.65
2005	27,008	530	1.96	50.95
2006	27,697	542	1.96	51.10
2007	28,390	549	1.93	51.71
2008	29,111	560	1.92	51.98
2009	29,894	774	2.59	38.62
2010	30,762	860	2.79	35.76
2011	33,338	888	2.66	37.54
2012	34,208	982	2.87	34.84

35.03	2.86	1002	35,096	2013
38.38	2.61	938	36,005	2014
44.99	2.22	821	36,933	2015
44.15	2.26	858	37,883	2016
44.53	2.24	834	37,140	2017
44.49	2.24	857	38,124	2018
44.41	2.25	881	39,127	2019

من اعداد الباحث بالاعتماد على :

- بيانات البنك المركزي العراقي، دائرة الاحصاء والابحاث، النشرات السنوية 2004-2019.
- وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للاحصاء.

- الانتشار المصرفي = عدد السكان(1000) نسمة / عدد الفروع

- الكثافة المصرفية = عدد فروع المصارف / عدد السكان (100000) نسمة.

ب - عدد الصرافات الالية ATM :

ان هذا المؤشر لم يكن له اي وجود في العراق طيلة الفترة الممتدة من العام 2004 ولغاية 2009 ، اذ ظهرت هذه الاجهزة حديثا في العام 2010 لأول مرة في العراق ، اذ بلغ عدد اجهزة الصراف الالي في هذا العام 385 جهاز فقط ، ليبدأ بالارتقاع الواضح وصولا للعام 2019 والذي بلغ 1014 ماكينة صراف الي ، وبالرغم من ذلك فان التطورات الحاصلة في اعداد الصرافات الالية في العراق ليس بمستوى الطموح وهي نسبة منخفضة عند مقارنتها مع باقي الدول العربية والنامية، اذ نجد ان مستوى تطورها مرتبط بعملية توطين الرواتب بالدرجة الاساس ولم تمارس اي ادوار اخرى تتعلق بجوهر فلسفة الشمول المالي، ويمكن تبيان ذلك من خلال الجدول ( 28 ) الاتي :

الجدول رقم ( 28 ) مؤشر عدد اجهزة الصراف الآلي في العراق للمدة 2004 – 2019

نسبة الانتشار %	عدد البالغين (100000) نسمة	عدد اجهزة الـATM	السنوات
-----	14,333	-----	2004
-----	14,699	-----	2005
-----	14,991	-----	2006
-----	15,250	-----	2007
-----	15,522	-----	2008
-----	15,863	-----	2009
2.68	16,308	385	2010
2.34	19,929	467	2011
2.27	20,569	467	2012
3.05	21,227	647	2013
1.54	21,926	337	2014
2.77	20,963	580	2015
3.07	21,532	660	2016
2.97	22,110	656	2017
3.81	22,696	865	2018
4.35	23,294	1014	2019

من اعداد الباحث بالاعتماد على :

- 1- البنك المركزي العراقي، دائرة الاحصاء والبحوث، النشرة الاحصائية السنوية 2004 -2019.
- 2- بيانات وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء

- نسبة انتشار أجهزة الصراف الآلي = عدد اجهزة الصراف الآلي / عدد البالغين ( 100,000 ) نسمة

ج - الانتشار المصرفي واجهزة الصراف الآلي في العراق :

يعاني النظام المصرفي عموماً في العراق من ضعف واضح في تقديم الخدمات المصرفية بسبب عدم توفر البنية التحتية الرصينة اللازمة لبناء نظام مصرفي رصين يساهم في تطور الاقتصاد، وهذا ما انعكس سلباً على تحقيق الأهداف المرجوة من الشمول المالي، ويمكن تبيان ذلك من خلال الجدول الآتي :

الجدول ( 29 ) الانتشار الجغرافي لفروع المصارف واجهزة الصراف الآلي في العراق للمدة

2019-2004

السنوات	عدد فروع المصارف	عدد اجهزة الصراف الآلي ATM	عدد الفروع لكل 1000 كم <sup>2</sup>	عدد الصراف الآلي ATM لكل 1000 كم <sup>2</sup>
2004	530	-----	1.21	-----
2005	530	-----	1.21	-----
2006	542	-----	1.24	-----
2007	549	-----	1.26	-----
2008	560	-----	1.28	-----
2009	774	-----	1.77	-----
2010	860	385	1.97	0.88
2011	888	467	2.04	1.07
2012	982	467	2.26	1.07
2013	1002	647	2.30	1.49
2014	938	337	2.16	0.77
2015	821	580	1.89	1.33
2016	858	660	1.97	1.52
2017	834	656	1.92	1.51
2018	857	865	1.97	1.99
2019	881	1014	2.03	2.33

من اعداد الباحث بالاعتماد على :

1- بيانات البنك المركزي العراقي، دائرة الاحصاء والابحاث، النشرة الاحصائية السنوية 2004-

2019.

2- بيانات وزارة التخطيط، الجهاز المركزي العراقي للإحصاء والابحاث.

- تبلغ مساحة العراق 438.000 كم<sup>2</sup>

ومن الجدول ( 29 ) يتضح لدينا بان الانتشار الجغرافي للمصارف وكذلك اجهزة الصراف الآلي في العراق قد سجلت معدلات منخفضة، ويرجع السبب الى انخفاض عدد فروع المصارف وكذلك اجهزة الصراف الآلي عند مقارنتها بمساحة العراق .

اذ يلاحظ بان طول المدة التي تلت اسقاط النظام في العراق في العام 2003 الى العام 2012 لم تتعدى نسبة الانتشار المصرفي الى 2% فقط، اي لم تتعدى الى 2 مصرف لكل 1000 كيلو متر مربع، وتعد هذه النسبة منخفضة ولا تلبي الطموحات في الحصول على الخدمات المصرفية

بشكل يسير، وعلى الرغم من تعافي الانتشار المصرفي قليلا في العام 2013 الا ان اعداد المصارف قد عاودت الانخفاض في الاعوام 2014 و 2015 نتيجة الاحداث الامنية التي شهدها العراق والمتمثلة بدخول التنظيمات الارهابية واحتلالها لأجزاء كبيرة من العراق والذي على اثرها اغلقت العديد من فروع المصارف في هذه المناطق، اما فيما يخص اجهزة الصراف الالي فانها وبالرغم من ارتفاع عددها الا انها كذلك تأثرت هي الاخرى بالاحداث الامنية التي شهدها العراق في العام 2014 والتي سجلت انخفاضا ملحوظا وصل الى 337 جهاز صراف الي في العام 2014 ، وفي نهاية العام 2015 بدأ يستعيد عافيته وقد سجل زيادات متتاليه وصولا الى 1014 جهاز في العام 2019 ، وتأتي هذه الزيادات بالرغم من ان وجود هذه الصرافات فقط في الاماكن التجارية والمصارف التابعة لها بسبب قلة الوعي والثقافة المالية فضلا عن الدواعي الامنية، وان استخدام هذه الصرافات في الاغلب يقتصر على الموظفين والمتقاعدين والافراد الذين يستلمون رواتبهم عن طريق البطاقات الالكترونية .

## المبحث الثاني

### تحليل واقع المشاريع الصغيرة و المتوسطة ومؤشراتها في العراق

#### أولا : تطور واقع المشاريع الصغيرة و المتوسطة في العراق

يُمكن قراءة واقع وتطور المشاريع الصغيرة والمتوسطة في العراق عن طريق النظر الى الاحداث الاقتصادية والسياسية التي مر بها البلد، إذ ان العديد من هذه الاحداث قد مثلت قراءة واضحة للعديد من المؤشرات الاقتصادية في العراق ومنها موضوع تطور المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وقد شهد العراق في حقبة الخمسينيات تدخل للدولة العراقية آنذاك بالاقتصاد ضمن اطار اقامة البنى الارتكازية والذي كان داعما قويا للقطاع الخاص وليس منافسا او مزاحما له في كافة نشاطاته الانتاجية، وخلال تلك المدة تم اجراء اول إحصاء صناعي في العراق في العام 1954 ، وقد شمل هذا الإحصاء المشاريع الصغيرة والكبيرة، وقد اشارت نتائج الإحصاء الى وجود 22460 مشروع توزع بين 22166 مشروعا صغيرا و 294 مشروعا متوسطا<sup>1</sup>.

وفي عقد الستينيات اختلفت التوجهات الاقتصادية اذ ظهرت في هذه المدة الكثير من الممارسات والسياسات الهادفة الى انشاء صرح صناعي مملوك وتابع للقطاع الحكومي، وقد تجسد ذلك بعد صدور قرار التأميم عام 1972 والذي تم بموجب هذا القرار تأميم الكثير من المشاريع الصناعية في العراق ولاسيما المشاريع الصناعية الكبيرة، وعلى الرغم من كون ذلك القرار غير شامل للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الا ان ذلك ترك انطبعا له ما يبرره من ان تأميم ما تبقى من هذه المشاريع كان وشيك الوقوع، مما دفعت هذه الاجراءات بالمبادرات ورؤوس الاموال بشكل عام بالاستثمار في المشاريع الصغيرة ذات الطابع الاستهلاكي، وعلى اثر ذلك ازدادت وتطورت المشاريع الصغيرة والمتوسطة في تلك الحقبة<sup>2</sup>.

1 - كجه جي، صباح اسطفيان، التخطيط الصناعي في العراق للحقبة ( 1921- 1980 )، الطبعة الاولى، بيت الحكمة ، بغداد، 2002 ، ص132.

2 - كجه جي، صباح اسطفيان، التخطيط الصناعي في العراق للحقبة ( 1921- 1980 )، بغداد ، بيت

الحكمة ، الطبعة الاولى، 2002 ، ص190.



وفي عقد السبعينات اصبح هناك توسع كبير في تطور وانتشار المشاريع الصغيرة والمتوسطة لاسيما بعد التوسع في منح الامتيازات والاعفاءات انسجاما مع توجهات وتطلعات الدولة في تشجيع راس المال المحلي على بناء المشاريع الصغيرة والمتوسطة وفقا لمتطلبات التنمية في العراق، اما في فترة الثمانينيات ابان الحرب العراقية الايرانية اتجه الوضع الى اعطاء القطاع الخاص دورا في الأنشطة الاقتصادية، وبالرغم من ظروف الحرب الا ان هناك تطورا في المشاريع الصغيرة والمتوسطة<sup>1</sup>، وخلال عقد التسعينات ابان فرض العقوبات الاقتصادية الذي فرضت على العراق تأثر القطاع الصناعي بشكل عام والمشاريع الصغيرة والمتوسطة بشكل خاص نتيجة العقوبات الاقتصادية المفروضة على العراق، وانخفض عدد المشاريع فضلا عن عدد العمال مما القى بضلاله على القيمة المضافة ومن ثم الناتج المحلي الاجمالي بسبب محدودية الحصول مدخلات انتاجية عالية الجودة وصعوبة الحصول على المدخلات المستوردة فضلا عن القيود المفروضة على التحويل الخارجي وعدم قدرة ورغبة المصارف بتقديم الدعم لهذه المشاريع، وان جميع هذه الاسباب اضعفت القدرة التنافسية لهذه المشاريع في السوق العراقية<sup>2</sup>.

وفضلاً عن كل ما تقدّم تأثرت المشاريع الصغيرة والمتوسطة بشكل كبير وعلى كافة الاصعدة بسبب الظروف والاحداث التي مر بها العراق في المدة ما بعد عام 2003، وما تلتها من تغييرات اقتصادية وسياسية وحتى الاجتماعية التي اثرت على هذه المشاريع نتيجة لتدهور الاوضاع الامنية والسياسية في البلد، وما رافقها من هجرة اصحاب رؤوس الاموال والمهن خارج العراق فضلاً عن سياسة الاغراق للسوق المحلية وانفتاحها على السلع والمنتجات المستوردة، ناهيك عن النقص في برامج الدعم لتلك المشاريع وضعف التجهيز في الطاقة الكهربائية وكل هذه العوامل وعوامل اخرى ادت الى انخفاض اعداد المشاريع الصغيرة والمتوسطة وتطورها، وفي السنوات العشرة الاخيرة اصبح هناك اهتمام كبير من قبل الحكومة والمؤسسات الحكومية

1 - حسين شريف نعيم، مؤسسات التمويل الخاصة ودورها في تطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة في العراق، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، المجلد 22، العدد 8، 2016، 305.

2 - ياس الورد، ابراهيم موسى، استراتيجية مقترحة لتنمية المنشآت الصغيرة والمتوسطة في العراق، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد 12، 2006، ص 10.

الخاصة بتقديم كل اشكال الدعم المالي لهذه المشاريع، وانخفض مستوى التخوف لدى المستثمرين واصحاب رؤوس الاموال وعودة الموارد البشرية ورؤوس الاموال المهاجرة نتيجة التحسن النسبي للأوضاع الامنية والسياسية في العراق، وجميع هذه العوامل ساعدت على ارتفاع اعداد المشاريع الصغيرة والمتوسطة وتطورها<sup>1</sup>.

### ثانيا : تحليل مؤشرات المشروعات الصغيرة و المتوسطة في العراق

تعد مؤشرات اعداد المشاريع وعدد العاملين بالإضافة الى قيمة الانتاج ومستلزمات الانتاج من اهم المؤشرات التي تُتاح عنها بيانات للمشاريع الصناعية الصغيرة والمتوسطة ويمكن تحليل هذه المؤشرات من بيانات الجدول الآتي :

الجدول (30) مؤشرات المشاريع الصغيرة والمتوسطة في العراق للمدة (2009-2019)

السنوات	عدد المشروعات		عدد العمال		قيمة الانتاج (1000 دينار)		مستلزمات الانتاج(1000 دينار)	
	الصغيرة	المتوسطة	الصغيرة	المتوسطة	الصغيرة	المتوسطة	الصغيرة	المتوسطة
2009	10,289	51	17,678	871	815,953,528	18,563,251	389,231,285	10,779,892
2010	11,131	56	25,362	923	1,556,336,009	29,132,204	569,746,849	14,037,083
2011	47,281	159	89,646	2431	3,896,267,446	12,317,632	1,964,291,474	65,852,193
2012	43,669	218	94,378	3357	4,567,101,970	18,723,405	2,066,295,408	108,323,107
2013	27,694	226	60,075	3525	3,289,710,372	24,811,271	1,901,120,490	143,351,031
2014	21,809	120	41,304	1916	1,924,980,220	11,155,792	932,469,816	64,203,891
2015	22,480	62	42,616	1491	1,823,969,011	83,394,621	978,753,728	47,060,833
2016	25,966	179	53,022	2449	2,016,330,483	142,863,969	1,026,519,317	84,131,513
2017	27,856	182	58,954	2521	2,016,330,483	110,005,382	1,008,495,392	61,605,406
2018	25,747	198	54,617	2624	1,193,288,736	132,242,036	1,027,279,246	68,276,457
2019	27,349	203	63,042	2907	1,990,243,615	155,032,819	1,034,310,986	69,932,103

من اعداد الباحث باعتماد البيانات الخاصة بوزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، لسنوات مختلفة

1 - وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، جمهورية العراق، الجهاز المركزي للإحصاء الصناعي، مديرية الاحصاء الصناعي، التقارير الاحصائية للسنوات (1970 - 2012).

## 1- عدد المشروعات :

من الجدول (30) نرى ان هناك تذبذباً وانخفاضاً واضحاً في عدد المشاريع وصولاً لعام 2009 ، الا انه كان هناك انتعاشاً وارتفاعاً ملحوظاً في العام 2010 بالرغم من انخفاض الدعم الحكومي لهذه المشاريع عبر مؤسساتها الرسمية بالإضافة الى انشغال الدولة آنذاك بالأوضاع الامنية المضطربة التي عانى منها العراق كثيراً طول المدة المنصرمة، مما اضطرت الحكومة هنا الى تكريس اغلب موارد الدولة من اجل استتباب الوضع الامني المضطرب في العراق آنذاك، اما خلال الاعوام 2011 و 2012 ازدادت المشاريع زيادة كبيرة حتى وصلت الى 47281 مشروعاً صغيراً وكذلك 159 مشروعاً متوسطاً في العام 2011 ، وجاءت تلك الزيادة بعد زيادة الصادرات النفطية والحصول على كميات كبيرة من العملة الصعبة.

اما خلال الاعوام 2013 و 2014 تراجعت اعداد المشاريع الصغيرة والمتوسطة مرة اخرى لتسجل 27694 مشروعاً صغيراً في العام 2013 و 21809 مشروعاً صغيراً في العام 2014، وجاء هذا الانخفاض نتيجة للاضطرابات الامنية الكبيرة التي ضربت مناطق كبيرة من العراق والتي اثرت تأثيراً مباشراً على اقامة مثل هكذا مشاريع وتمويلها.

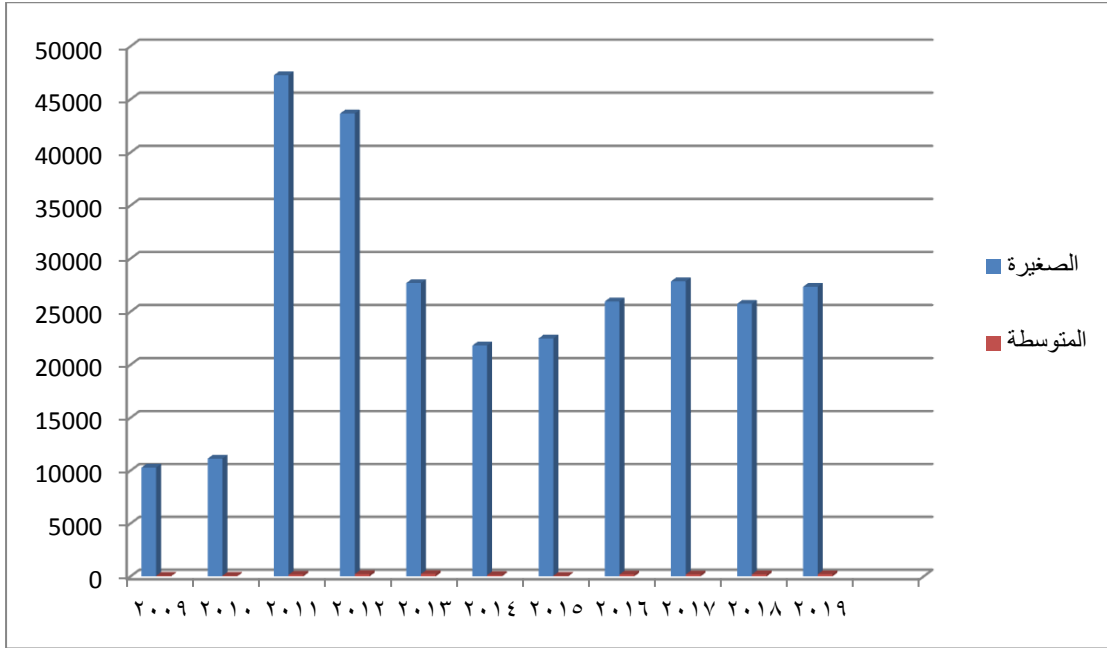
اما في العام 2015 ومن اجل انعاش هذا القطاع المهم اطلقت الحكومة العراقية حزمة مبادرات من اجل دعم وتمويل هذه المشاريع، وبذلك حافظت المشاريع الصغيرة والمتوسطة على اعدادها مسجلة انتعاشاً وزيادات طفيفة حتى العام 2019، ويعزى هذا الارتفاع الى التحسن النسبي للوضع الامني والذي ادى الى تقليل درجة التخوف لدى المستثمر المحلي وعودة رؤوس الاموال الوطنية والموارد البشرية ، فضلا عن اسهام المؤسسات الخاصة والعامة في تطوير مثل هكذا مشاريع من خلال تقديم الدعم المالي والذي كان له الاثر الايجابي في ارتفاع عدد المشروعات الصغيرة والمتوسطة<sup>1</sup> .

ويمكن هنا ملاحظة زيادة المشاريع الصغيرة الى المشاريع المتوسطة في العراق بسبب عدم وجود قطاع صناعي متوسط الحجم متنسق مع حجوم المشروعات الصغيرة وهذا ما يعبر عن

1 - حسين شريف نعيم ، المصدر نفسه ، ص44 .

وجود خلل في البنيان الصناعي ،او نتيجة للغموض في صحة هذه المشاريع ، وكما هو موضح في الشكل ادناه :

الشكل ( 1 ) عدد المشروعات في العراق خلال السنوات 2009 - 2019



من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات جدول ( 30 )

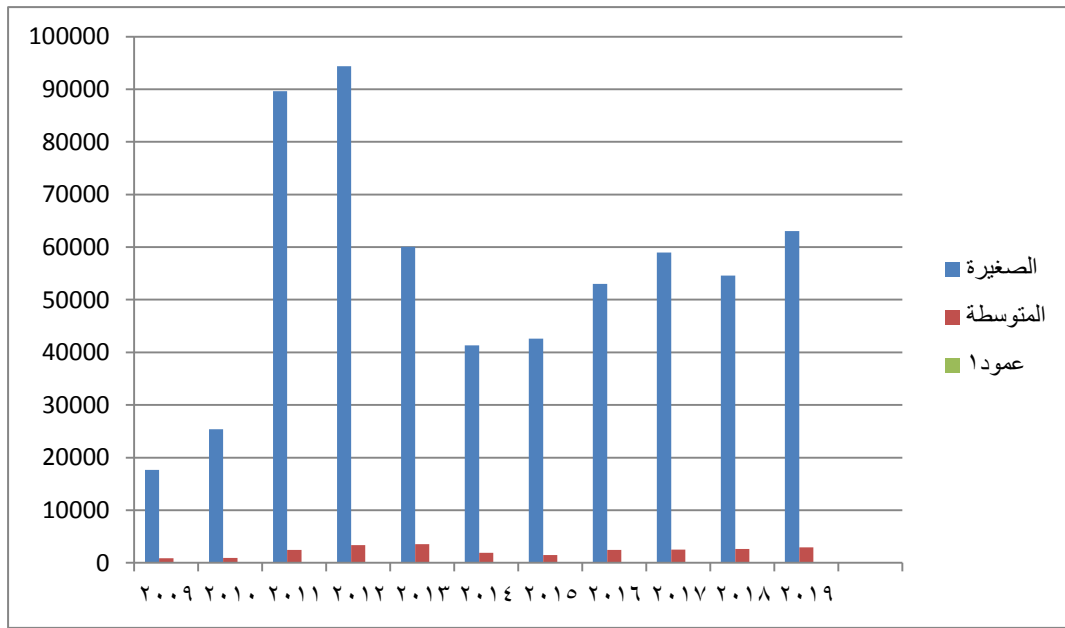
## 2- عدد المشتغلين :

من جدول ( 30 ) نرى بان عدد المشتغلين تأثر كثيرا هو الاخر بسبب انخفاض الدعم الحكومي لقطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة مسجلا بحدود 17678 عاملا في المشاريع الصغيرة و 871 عاملا في المشاريع المتوسطة لعام 2009، لينتعش قليلا في العام 2010 مسجلا 25362 عاملا في المشاريع الصغيرة و 923 عاملا في المشاريع المتوسطة، الا ان تلك الارقام قد سجلت تصاعدا واضحا وبفارق كبير خلال الاعوام 2011 و 2012، وجاءت تلك الزيادة نتيجة لحصول الحكومة على كميات كبيرة من العملات الصعبة، فضلا عن اطلاق المبالغ المالية المستحقة والعائدة للعراق والتي كانت معلقة لدى الامم المتحدة، وكذلك هو الحال بالنسبة لعدد العمال في العام 2014 التي انخفضت هي الاخرى نتيجة تردي الاوضاع الامنية

في تلك السنوات وتوقف الكثير من المصارف في المناطق التي خضعت لدخول المجاميع الارهابية في المناطق المحتلة .

ويمكن القول هنا بانه يمكن وصف العلاقة ما بين عدد المشاريع وعدد العمال بالعلاقة الطردية إذ لاحظنا بان كلما يزداد عدد المشاريع يرتفع عدد العمال، وخلال الاعوام 2015 وصولا الى عام 2019 ونتيجة لانتعاش عدد المشاريع اثر عمليات الدعم الحكومي والبنك المركزي قد ازداد عدد المشتغلين في المشاريع الصغيرة والمتوسطة زيادة متباينة مسجلا 63042 عاملا في المشاريع الصغيرة و 2907 عاملا في المشاريع المتوسطة في العام 2019، وكما هو موضح في الشكل ادناه:

الشكل ( 2 ) اعداد المشتغلين في العراق للفترة من 2009 الى 2019



من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول رقم ( 30 )

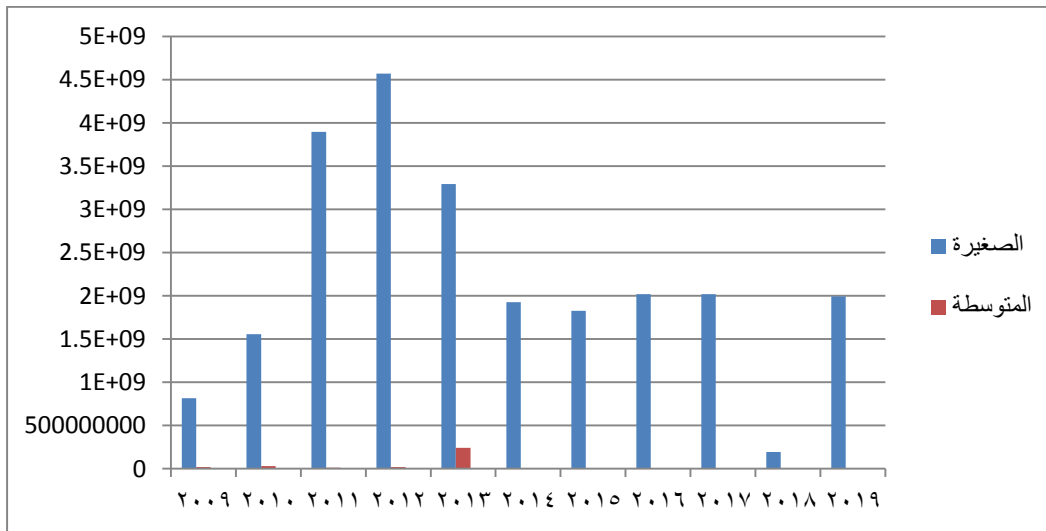
### 3 - قيمة الانتاج :

ان مؤشر قيمة الانتاج يعكس مدى كفاءة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في استغلال الموارد الاقتصادية، لأنه يمثل العلاقة بين الانتاج وبين كمية الموارد المستخدمة في العملية الانتاجية، اي النسبة بين المدخلات والمخرجات . ونلاحظ من الجدول ( 30 ) بان هناك تباين

واضح لقيمة الانتاج إذ اتسمت بالتذبذب انخفاضاً وارتفاعاً، ففي العام 2009 بلغت قيمة الانتاج 815,953,528 الف دينار بالنسبة للمشاريع الصغيرة وبقية 18,563,251 بالنسبة للمشاريع المتوسطة ، وكذلك هو الحال بالنسبة للسنوات 2010 و 2011 مع ارتفاع كبير، ويعود ذلك التذبذب الحاصل في قيم الانتاج الى عدم الاستقرار الامني والسياسي والاقتصادي في العراق والذي ادى الى توقف استيراد المستلزمات السلعية وما رافق ذلك من انخفاض للطلب الفعلي الذي أدى بدوره إلى انخفاض كميات الانتاج ومن ثم تدهور قيمة الانتاج، إلا أن ذلك لم يدم طويلاً إذ عادت قيم الانتاج للارتفاع في العام 2012 محققه نمواً سنوياً واضحاً خلال تلك المدة.

اما خلال السنوات 2013 و 2014 فقد انخفضت قيم الانتاج بنسبة 52% مسجلة ادنى مستوى في العام 2014 بسبب الاضطرابات الامنية الكبيرة التي تعرض لها العراق آنذاك ، اما خلال الاعوام الممتدة من 2015 الى 2019 ونتيجة اساليب الدعم والتمويل والمبادرات التي اطلقتها الحكومة العراقية بمساعدة البنك المركزي والمؤسسات المالية الاخرى حافظت مستويات قيم الانتاج على استقرار نسبي مع تذبذب طفيف مما ساعد ذلك الى انتعاش هذه المشاريع والتي حافظت بدورها على استقرار نسبي في خلق فرص عمل جديدة وزيادة الدخل<sup>1</sup> ، وكما هو موضح في الشكل ادناه:

الشكل ( 3 ) قيمة الانتاج للمشاريع الصغيرة والمتوسطة في العراق للمدة 2009-2019



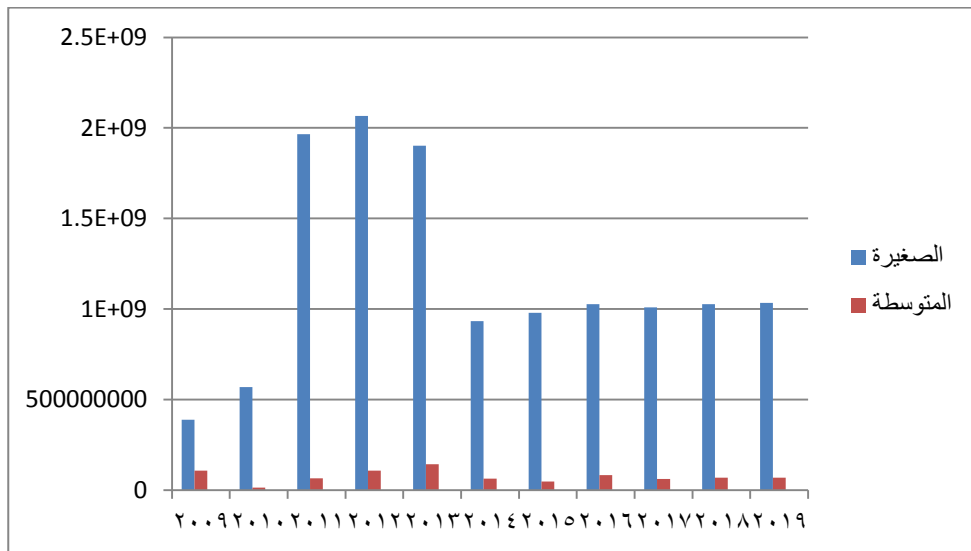
من اعداد الباحث باعتماد بيانات الجدول ( 30 )

1 - فيصل العنزي و سعد حمود، مثنى مزاحم، مبررات احتضان المشاريع الصغيرة والمتوسطة، دراسة استطلاعية، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، جامعة بغداد، المجلد 19، العدد 74، 2015، ص 19 .

#### 4- قيمة مستلزمات الانتاج:

ويقصد بمستلزمات الانتاج مجموعة المستلزمات سواء كانت الخدمية أو السلعية اللازمة للعمليات الانتاجية، وتمثل المستلزمات الخدمية خدمات الصيانة والنقل وغيرها، من حيث تمثل المستلزمات السلعية الخامات الاساسية والمواد الاولية وغيرها ، ومن خلال ملاحظتنا للجدول رقم (17) تتضح لدينا حركة تطور مستلزمات الانتاج لتعطي لنا صورة عن واقع قيم مستلزمات الانتاج واسباب حركتها ارتفاعا وانخفاضا ، ويلاحظ بان قيمة مستلزمات الانتاج اتسمت بالتذبذب حتى عام 2013 ، فبعدها سجلت انخفاضا في العام 2009 وبتحديدها 10779892 الف دينار بالنسبة للمشاريع الصغيرة و 389231285 الف دينار بالنسبة للمشاريع الصغيرة المتوسطة و 2010 لتصل فيه الى الذروة في العام 2012 لتتخفف مرة اخرى في العام 2013 ، اما خلال العام 2014 فقد انخفضت قيمة مستلزمات الانتاج بنسبة واضحة عما كانت عليه في العام 2013 لتتوالى الانخفاضات حتى عام 2017 التي انخفضت بالرغم من كل اشكال الدعم الحكومي لتلك المشاريع في تلك السنوات ، اما في العام 2018 فقد ارتفعت قيمة مستلزمات الانتاج وكذلك هو الحال في العام 2019 اذ حافظت قيم مستلزمات الانتاج على نسب مرتفعة مسجلة 1034310986 الف دينار للمشاريع الصغيرة وقيمة 69932103 الف دينار بالنسبة للمشاريع المتوسطة، وكما هو في الشكل الآتي:

الشكل (4) قيمة مستلزمات الانتاج للمشاريع الصغيرة والمتوسطة في العراق



من اعداد الباحث باعتماد جدول ( 30 )

وبالرغم من كل ذلك الا ان العراق لم يحقق ما يطمح اليه نتيجة لانخفاض اسعار النفط العالمية والتي اثرت بالسلب على اقامة مثل هكذا مشاريع ، وكذلك سياسة الاغراق التي مازال يتعرض لها العراق منذ العام 2003 ، ناهيك عن اختلاق وافتئات مئات الالاف من المشاريع وخصوصا الصغيرة منها سواء كانت صناعية او زراعية او تجارية او سياحية.



## المبحث الثالث

### تحليل واقع الشمول المالي للمشاريع الصغيرة و المتوسطة و دوره في التنوع

#### الاقتصادي

يمكن دراسة وتحليل واقع الشمول المالي للمشاريع الصغيرة والمتوسطة في العراق عن طريق دراسة و تحليل المؤسسات المالية و المصرفية المتخصصة بتمويل المشاريع الصغيرة و المتوسطة او التي ساهمت في دعم الشمول المالي لهذه المشاريع عن طريق المبادرات الموجهة لهذا الغرض ، و كذلك عن طريق تسليط الضوء على برامج الشمول المالي المطروحة و المنفذه من مختلف المؤسسات المالية و المصرفية .

#### اولا :- المؤسسات المالية و المصرفية الخاصة في تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة في العراق:

لا بد من تسليط الضوء هنا على تجارب المصارف الخاصة في تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة في العراق، وسنتناول هنا تجربة كلاً من الشركة العراقية للكفالات المصرفية والشركة العراقية لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة وذلك لأن مثل هكذا تجارب تشترك مع القطاع المصرفي الخاص في العراق لدعم وتشجيع المشروعات الصغيرة والمتوسطة عن طريق الاقراض .

اذ تقوم الوكالة الامريكية للتنمية الدولية بتقديم الدعم والرعاية لهاتين الشركتين، وتقوم هاتان الشركتان بتقديم القروض لأصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة بالتعاون مع المصارف الخاصة، وسنقوم بتوضيح ذلك بشيء من التفصيل عن طريق ما يأتي:

#### 1. الشركة العراقية للكفالات المصرفية :

تأسست هذه الشركة في آذار من عام 2006 من قبل احد عشر مصرفاً برأس مال قدره 5 مليون دولار وبدعم وتشجيع من قبل البنك المركزي ومشروعى ازدهار وتجارة التابعين للوكالة الامريكية للتنمية الدولية، وتهدف هذه الشركة الى دعم عملية الاقراض المصرفي للمشاريع

الصغيرة والمتوسطة عن طريق تقديم ضمان لجزء من الاقراض تصل نسبته الى 75% من قيمة القرض، وتكون مدة القرض فيه كحد اقصى خمس سنوات وسنة واحدة لحد ادنى، فضلاً عن قيام هذه الشركة بتطوير المؤسسات وبناء القدرات للمصارف المشاركة<sup>1</sup>.

وتهدف الشركة الى تعظيم فرص حصول المشاريع الصغيرة والمتوسطة على الائتمان المصرفي من المصارف الخاصة وكذلك دعم مسيرة الاقراض التجاري للمشاريع الصغيرة والمتوسطة عن طريق عمليات ضمان القروض فضلاً عن دعم استخدام الطرق الحديثة في عملية اقراض مثل هكذا مشاريع<sup>2</sup>.

ومن ابرز المصارف الخاصة المساهمة في الشركة العراقية للكفالات المصرفية هي كلاً من : مصرف بغداد والاستثمار والشرق الاوسط والخليج وسومر وأشور والوركاء والشمال والموصل ، وتخصص الشركة بإصدار ضمانات للائتمان القصير والمتوسط الآجل والتي تقدمها هذه المصارف للزبائن وفق اجراءات وشروط ميسره من اجل تشجيع نمو المشاريع الصغيرة والمتوسطة والتي طالما يفتقر اصحابها الى الضمانات الكافية، وتقدم هذه الشركة قروضاً تتراوح بين 5000 الى 25000 دولار او ما يعادلها بالعملة العراقية، التي تمتد آجالها الى خمس سنوات، كما تفرض رسم ضمان قدره 2% يدفعه المصرف لها على ان يتم تحمليه على المقرض فيما بعد، وكان للشركة الدور الايجابي في تسهيل عملية القروض التي توفرها المصارف الخاصة بالرغم من المدة القصيرة التي عملت بها الشركة.

اذ بلغ مجموع القروض المقدمة (15.3) مليار دينار عراقي، كما بلغ مجموع القروض المضمونة 2006 قرصاً في عام 2011 والذي تنامي بشكل كبير جداً عما كان عليه في العام 2009. وعن طريق الجدول الآتي يمكننا التعرف على حجم القروض التي وفرتها الشركة للعام 2009 والذي نجد بأن مصرف الخليج قد ساهم بنسبة 42% من القروض المقدمة لتمويل هذه المشاريع في جميع محافظات العراق وكما يأتي :-

1 - صادق راشد الشمري ، ادارة المصارف : الواقع والتطبيقات العملية ، جامعة بغداد ، كلية العلوم الاقتصادية ، 2008.

2 - وديع حنظل ، المصارف العراقية في الوقت الحاضر ، مؤتمر الصيرفة والتمويل العراقي ، عمان الاردن ، 2007.

جدول ( 31 ) حجم نسبة القروض المتراكمة والقائمة لدى الشركة العراقية للكفالات المصرفية لعام 2009

اسم المصرف	نسبة القرض
مصرف الخليج	%42
مصرف بغداد	%19
المصرف الاهلي	%15
مصرف الشرق الاوسط	%8
مصرف آشور	%7
مصرف البصرة	%4
مصرف الاستثمار	%3
مصرف سومر	%1
مصرف الشمال	%1

\* من عمل الباحث بالاعتماد على التقرير السنوي للشركة العراقية للكفالات المصرفية لعام 2009

وعلى مدى الـ 12 عاماً اثبتت الشركة العراقية للكفالات المصرفية قدرتها وملاءمتها المالية واستمراريتها من خلال التطور الحاصل في جميع مؤشرات الشركة وكما مبين في الجدول الآتي:-

الجدول ( 32 ) التطورات الحاصلة في المؤشرات الخاصة بالشركة العراقية للكفالات المصرفية  
للأعوام 2006 - 2019 (الاف الدينانير)

السنوات	عدد القروض	حجم رأس المال	اجمالي الموجودات	حجم التعويضات	صافي الارباح	حقوق المساهمين	ايرادات الضمان	ايرادات الاستثمار
2006	27	5,450,000	5,835	0	282,616	5,747	---	---
2007	38	5,450,000	7,186	0	620,169	6,400	4,706	919,060
2008	144	5,450,000	11,000	220,53	436,856	6,859	20,442	978,917
2009	1,206	7,000,000	13,889	0	478,953	7,292	129,803	1,055,404
2010	1,250	7,877,000	14,954	0	877,141	8,215	271,467	1,213,672
2011	1,962	7,877,000	14,886	219,43	264,013	8,432	368,273	612,562
2012	3,284	7,877,000	15,713	48,075	582,611	8,861	525,347	585,552
2013	2,865	7,877,000	15,134	166,571	941,564	8,822	884,768	627,474
2014	1,076	7,877,000	15,466	72,981	513,902	8,822	420,237	616,132
2015	352	7,877,000	15,609	167,39	394,974	9,077	292,633	619,155
2016	662	7,877,000	15,049	74,43	396,320	8,889	207,914	661,448
2017	1,682	9,625,000	18,320	18,81	555,320	10,609	294,116	826,538
2018	720	9,625,000	18,606	101,72	565,448	11,006	306,234	871,625
2019	700	9,625,000	18,850	168,54	574,149	10,894	368,050	745,657

من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات شركة العراقية للكفالات المصرفية

ومن خلال الجدول ( 32 ) نرى كيف استطاعت الشركة العراقية للكفالات المصرفية بناء هيكلها ووضع الاسس والسياسات الخاصة بعملها بالرغم من وجود الصعوبات الكبيرة في ظل بيئة امنية صعبة جداً، وقد استطاعت الشركة ومنذ بدء تأسيسها ان تتعايش وتستمر بأعمالها بالرغم من التحديات الامنية التي اثرت بشكل كبير على واقع الاقراض المصرفي وانعدام الثقة بين المصارف والمقترضين فضلاً عن زيادة حجم المخاطر الائتمانية في ظل مثل هكذا ظروف، فمن الناحية الاقتصادية فإن السياسات المالية والنقدية للبنك المركزي قد تأثرت من عن طريق ارتفاع اسعار عائد الاستثمار المقدم لودائع المصارف وهذا ما ادى الى تعطيل السياسات الائتمانية للمصارف الخاصة المشاركة وتشجيع السياسات الاستثمارية التي تدر ارباحاً خالية من المخاطرة وعلى مدى السنوات من 2006 الى 2019 .

وقد استطاعت الشركة بالرغم من المؤثرات كلها أن تبني هيكلها وملاءمته المالية في عام 2010 بعد تحولها الى شركة مساهمة، فضلا عن تعاملها مع المصرف العقاري الحكومي والتي غطت من خلاله قروض الاسكان والذي خدمت المواطنين كثيراً طيلة تلك السنوات.

وقد ساهمت الشركة منذ تأسيسها في العام 2006 لغاية العام 2019 في زيادة عدد فرص العمل القائمة والمستحدثة عن طريق برنامج ضمان القروض ،ولهذا شاهدنا زيادة كبيرة في عدد القروض الممنوحة حسب الجنس والقطاعات الاقتصادية وقطاعات البنك المركزي من 27 قرض في العام 2006 الى 3.284 قرض في العام 2012 لبدأ بعدها بالتذبذب والانخفاض خلال العام 2014 وما تلاها بسبب تردي الاوضاع الامنية والسياسية في البلاد ومن ثم انهيار اسعار النفط وعلان حالة التقشف.

اما فيما يخص حجم رأس مال الشركة فأنها بدأت برأسمال قدره 5450000000 دينار عراقي وقد تم زيادته في العام 2009 ليصبح (7000000000) دينار عراقي عن طريق الارباح المتأتية والمتراكمة من عام 2008 ليتم زيادته مرة اخرى في العام 2011 عن طريق رسّمة الارباح المتراكمة في العام 2010 ليصبح في العام 2011 (7787141000) دينار عراقي ثم جرت زيادته خلال العام 2017 ليصبح (9625578000) دينار عراقي وصولاً لعام 2019 والذي سجل فيه الرقم نفسه، وان ما يؤيد صلابة الموقف المالي للشركة هو عدّ المنحة المُسجلة في حساب تخصيصات طويلة الامد كجزء متمم لرأس المال، إذ انها تعد صندوقاً للتعويض عن القروض المتعثرة.

ونظراً للظروف الامنية الطارئة التي طرأت على البلد منذ عام 2014 فقد تأثر عمل الشركة كثيراً وعلى كافة الاصعدة على مستوى العوائد والارباح، إذ إن اغلب المصارف فقدت الاتصال مع فروعها في المناطق التي وقعت فيها الاحداث ، الشيء الذي ادى الى انخفاض عدد المقترضين وكذلك احجام المصارف عن منح الائتمان ، وبالرغم من انتهاء الظروف الامنية في المناطق المحررة فإنه لم يتحقق للشركة توقعاتها بأزدياد القروض وزيادة الايرادات في تلك المناطق ، ومع ذلك كله فإن للشركة القدرة على المنافسة والسيطرة على السوق عن طريق الدعم المالي المقدم من خلال عقد المنحة البالغة 5 مليون دولار والمقدمة من قبل الوكالة الامريكية للتنمية الخاصة بتعويضات الضمان .

ان سياسة الشركة تعتمز بالاستمرار في اعمالها المقررة حسب نظامها الداخلي ولأقصى امد ممكن في المستقبل بعيداً عن التوقعات والنشوءات المستقبلية التي قد تطرأ بشكل مفاجئ ، وقد وضعت الشركة في عام 2019 ميزانية تقديرية طموحة تقوم على أساس زيادة الضمانات المقدمة ، وتعتمد الشركة على مبدأ الاستحقاق في تثبيت ايراداتها والتي تتكون من جزأين وهي الايرادات التشغيلية (الضمان) والايادات الاستثمارية والتي تعتمد على اساس تنوع الودائع واختيار المصارف للوصول الى اكبر عائد ممكن ، وبهذا قد ازدادت الايرادات بشقيها التشغيلي والاستثماري خلال الاعوام من 2006 حتى عام 2014 ، إذ سرعان ما تلاشت هذه الزيادات بسبب انهيار الوضع الامني في عدد من محافظات العراق لتبدأ بعد ذلك بالانتعاش وتسجل ارقاماً متذبذبة نتيجة لانخفاض اسعار النفط وعلان حالة النقشف في البلاد.

## 2- الشركة العراقية لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة :-

وهي شركة عراقية تأسست في عام 2009 وبرأس مال قدره 270 مليون دينار عراقي لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة في العراق ، إذ يتشارك فيها 8 مصارف خاصة بهدف المساهمة في تطوير وتحسين الوضع الاقتصادي في العراق ، وان هذه الشركة ستساهم في تطوير اداء المصارف الخاصة عن طريق توفير القروض الميسرة وبمعدل فائدة 10% تذهب منها 4% فوائد للشركة و 6% للمصرف . وتأسست هذه الشركة على وفق القوانين العراقية المتعلقة بالمؤسسات المالية غير المصرفية، وحصلت على شهادة التأسيس واجازة الممارسة المهنية وبموافقة البنك المركزي العراقي ، ويمكن توضيح هذه المصارف في الجدول الاتي:

### الجدول ( 33 ) اسماء المصارف ورأسمالها المساهم للعام 2019

اسم المصرف	رأس المال المساهم (دينار)
مصرف آشور	3,288,708,500
مصرف بغداد	2,431,100,000
مصرف الخليج	2,201,136,000
مصرف الشرق الاوسط	1,914,876,000
مصرف الموصل	1,795,976,000
المصرف الاهلي العراقي	1,630,814,500
مصرف الشمال	1,856,652,000
مصرف سومر	1,344,745,000

من اعداد الباحث باعتماد التقرير السنوي للشركة العراقية لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة ، 2019

وتأسست هذه الشركة بموجب قانون وزارة التجارة / دائرة تسجيل الشركات حسب شهادة التأسيس المرقمة (م ش / 72015/2) والمؤرخة في 8 أيار عام 2009 وبرأسمال قدره (270000000) دينار عراقي ، وقد تم زيادة رأسمال الشركة عن طريق السحب من المنحة الامريكية المشروطة والتي تمت خلال مراحل وكما يأتي<sup>1</sup> :-

- في العام 2010 تم زيادة رأس مال الشركة بمبلغ (906000000) دينار ليصل الى (1176000000) دينار استناداً الى قرار دائرة تسجيل الشركات المؤرخ في 2010/2/22.

- وفي العام 2011 اصبح رأس مال الشركة (2352000000) دينار بعدما تم اضافة رأس مال اضافي بمقدار (1176000000) اي بما يعادل مليون دولار ، استناداً الى قرار دائرة تسجيل الشركات لدى وزارة التجارة في 24 آذار من عام 2011 .

- أما في العام 2012 تم زيادة رأس مال الشركة الى (4704000000) .

- وخلال العام 2014 تم زيادة رأس مال الشركة ليصل الى (16464000000) دينار وذلك بإضافة مبلغ (5880000000) دينار من قبل المساهمين ومبلغ (5880000000) دينار اي ما يعادل 5 مليون دولار كرأس مال محول من المنحة الامريكية المشروطة بموجب كتاب تسجيل الشركات ذي العدد 23385 بتاريخ 2014/9/17.

وإن الهدف الرئيس من تأسيس الشركة هو من أجل المساهمة في النمو الاقتصادي المستدام في العراق وذلك عن طريق التمويل وتوسيع منح الائتمان لقطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة وتعزيز حصول هذه المشاريع على التمويل المناسب من المصارف الخاصة المساهمة فضلاً عن دعم استخدام التقنية الحديثة في اسلوب منح الائتمان<sup>2</sup> .

وان الآلية لعمل الشركة العراقية لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة بوصفها مؤسسة مالية وسيطه تعمل على ادارة وتوجيه الاموال التي تستحصلها من الجهات الراعية لذلك سواء أكانت منظمات دولية او شبكة المصارف الخاصة المساهمة والعاملة على برامج الاقراض او تكون

1 - التقرير السنوي للشركة العراقية لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة ، 2019، ويمكن الوصول لها عن طريق الرابط :- [www.icfsmc.com](http://www.icfsmc.com) .

2- التقرير السنوي للشركة العراقية لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة، 2014.

هذه الاموال على شكل التزامات طويلة الامد تتم رسّمتها تدريجياً وفق خطط معينة توضع من قبل الجهات المانحة، وبعدها تقوم المصارف بفتح حسابات خاصة بهذه التخصيصات من أجل منح القروض من تلك الحسابات، وتعد الشركة برنامج خاص بالإقراض حسب الاهداف المرسومة للتمويل وكيفية استخدامه عن طريق تحديد المقترضين المعنيين وسعر الفائدة وحجم القرض بالإضافة الى توقيع الاتفاقيات ومن بعد ذلك تقوم المصارف المساهمة بعملية الاقراض لتمويل المشاريع المحددة واعداد ضوابط الائتمان ودراسة جدوى وضمان التسديد، وبهذا تلتزم المصارف المساهمة بإرسال تقارير شهرية الى الشركة التي تظهر البيانات الفنية ذات العلاقة على ان تقوم الشركة بأعداد القوائم والتقارير والكشوفات التي تبين المركز المالي وحركة الاموال وكذلك البيانات الاحصائية لغرض الاطلاع عليها من قبل الجهات المانحة والجهات القطاعية<sup>1</sup>. ويمكن تبيان عمل الشركة للقيام بعملية تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة من الجدول الاتي:-

**جدول (34) تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة من قبل الشركة العراقية للتمويل للمدة**

( 2010 - 2019 ) ( مليون دولار )

الاموال المدورة	حجم المساهمة	حجم المشاركة	حجم التمويل	حجم القروض	عدد القروض	السنوات
4,500,000	3,600,000	4.7	7	15	781	2010
17,750,000	5,373,000	5.3	8	23	1249	2011
18,300,000	9,200,000	9.2	16.8	44.5	1806	2012
29,700,000	16,700,000	16.2	16.8	63	3920	2013
37,485,000	17,000,000	17	16.8	70	4479	2014
39,000,000	16,118,075	16.1	16.9	72.9	4568	2015
39,740,000	17,820,195	17.05	16.9	77.3	5096	2016
39,981,000	17,342,713	18.9	16.9	84.4	5408	2017
40,013,000	18,092,137	19.5	16.9	87.2	5543	2018
40,111.200	18,734,890	19.5	18.0	89.26	5789	2019

\* التقرير السنوي للشركة العراقية لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة ، 2019

1- احمد حسين بتال ، محمد الراوي ، دور المصارف الخاصة في تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة في العراق ، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية ، العدد 7 ، 2011 ، ص59



ومن الواضح بالجدول بان عدد القروض وحجمها هي بتزايد وهذا يعني ان الشركة تمارس النشاط الاقراضي بشكل جيد ومن دون تلوؤ بالنسبة لتمويل المشاريع وكذلك هو الحال بالنسبة الى حجم تمويل المشاريع، وبالنسبة لحجم المشاركة وحجم المساهمة المصرفية في تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة فقد كانت الارقام مرتفعة خلال الاعوام 2011 و 2012 و 2013 و 2014 لتتخفف بعدها في العام 2015 نتيجة لإغلاق فروع المصارف التي وقعت تحت سيطرة الارهاب والظروف الاقتصادية وما تلاها من انخفاض اسعار النفط في السوق العالمية.

في حين ان الاموال المُدورة والتي تمثل الارصدة المالية القابلة لإعادة التمويل مرة اخرى والمتمثلة بمساهمة المصارف بالإضافة الى الارصدة الاولية للشركة فكانت النسب جيدة طول هذه الفترة، ومن الجدير بالذكر ان جميع النتائج للفترة من 2016 الى 2019 قد انتعشت وارتفعت قليلاً ولكن لا يمكن قياسها في السنوات السابقة نظراً لعدم وجود مصادر تمويل جديدة والذي كان من المؤمل حصول الشركة على مبالغ اضافية جديدة من المؤسسات الحكومية من اجل استخدامها في برامج الشركة ذات الخدمة المجتمعية المصرفية، ولكن الازمة الاقتصادية التي نتجت بسبب هبوط اسعار النفط واستنزاف الموارد النقدية في مواجهة الارهاب حالت دون ذلك .

### ثانياً : المبادرات والبرامج التي مؤلت المشاريع الصغيرة والمتوسطة

في اطار الاستراتيجية الوطنية للتخفيف من حدة الفقر، نفذت وزارة العمل والشؤون الاجتماعية برنامج القروض الميسرة عن طريق تمويل اقامه المشاريع الصغيرة والمتوسطة المدرة للدخل للشباب العاطلين عن العمل في كل الانشطة الاقتصادية وكما يلي :

#### 1 - برنامج القروض الصغيرة والتأهيل المجتمعي من سنة 2007 ولغاية 2009 :

تم تخصيص هذا البرنامج لدعم واقامه حوالي 120 الف مشروع صغير في عموم محافظات العراق عدا اقليم كردستان، وقد تم هذا البرنامج بالتعاون مع وزارة المالية ومصرف الرافدين بمبلغ 770 مليار دينار، وقد تراوحت قيمه القروض المقدمة ما بين 3 الى 8 الف دولار ، وقد تم تنفيذ 61% من المخطط له، وقد تم منح القروض للمعاقين الذي هم بنسبة عوق 50 %،

ولكن هذا البرنامج لم يدم طويلاً بسبب توقف وزارة المالية عن التمويل، وبالرغم من ذلك الدعم من قبل كلا البرنامجين إلا أنهما لم يظهرًا تأثيرهما الحقيقي والفعلي في زياده عدد المشاريع سوى زياده قليله في اعداد العاملين<sup>1</sup>.

## 2. برنامج القروض الصغيرة ضمن الاستراتيجية الوطنية للتخفيف من الفقر 2012:

بدأ العمل في هذا المبادرة عام 2012 ، وقد بدأ مجموع القروض الممنوحة ضمن هذه المبادرة للفئات المستهدفة ما مقداره 11469 قرصاً في العاصمة بغداد والمحافظات منذ بداية البرنامج في عام 2012 ولغاية 2017 ، ويستهدف هذا البرنامج دعم اقامة مشاريع مُدرةٍ للدخل لكي تستهدف الفئات الاكثر فقراً، اما آلية التمويل فكانت بأن تخصص وزارة التخطيط مبالغ في الموازنة الاستثمارية لوزارة العمل، اذ عملت وزارة العمل على استخدام المبالغ التي قُدرت بـ (84) مليار دينار في موازنة عام 2012 ، وتم تمويل المشاريع الصغيرة في المحافظات الاكثر فقراً<sup>2</sup>.

كما عملت الحكومة العراقية على دعم المشاريع الصغيرة المُدرة للدخل و سن قانون رقم 10 لسنة 2012 ، ومن أهم الجوانب التي يستهدفها القانون هي تقديم القروض المُيسرة، وفي اطار استكمال بناء القابلية على العمالة والاستخدام في برنامج توسيع ثقافة التشغيل الذاتي والعمل الحر وتقليص البطالة والعمل اللائق فضلاً عن تشجيع المبادرات الفردية والخاصة عن طريق دعم واقامه المشاريع الصغيرة وتوسيع قاعدة الشمول المالي للمصارف العراقية ليكون مصدراً ورافداً لتغذية هذه المشاريع ، وكذلك تمويل المشاريع التي لا يزيد عدد العاملين فيها عن 10 اشخاص من العاطلين عن العمل على أن لا يتجاوز المبلغ الـ 20 مليون دينار عراقي ومن دون فوائد ، ويُمنح هذا القرض من أجل تطوير المشاريع الصغيرة القائمة والجديدة ، ولهذا الغرض قد تم تأسيس صندوق يسمى ( صندوق دعم المشاريع الصغيرة المُدرة للدخل ) برأس مال قدره

1- علي عباس سلمان ، برامج تمويل المشروعات الصغيرة ، وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، دائرة التشغيل والقروض ، قسم دعم المشروعات الصغيرة ، 2013.

2 - وزارة التخطيط ، استراتيجية التخفيف من الفقر في العراق 2018 - 2022 (اللجنة العليا الاستراتيجية للتخفيف من الفقر 2018 ) ص33.

150 مليار دينار عراقي في وزارة العمل والشؤون الاجتماعية وعلى ان يُموّل من الخزينة العامة ، ويهدف هذا القانون مراقبة سوق العمل وتأمين فرص عمل جديد وكذلك تشجيع اقامة حاضنات اسناد انشاء المشاريع<sup>1</sup>.

### 3 - مبادرة البنك المركزي في دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة:

قام البنك المركزي العراقي بمبادرة دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة بالرغم من كونه غير معني ومُلزم بمثل هكذا مبادرات ولكونه المعني بإجراءات السياسة النقدية فقط، وقدّم البنك المركزي هذه المبادرة في العام 2015 والتي تأخذ بانتهاج سياسته نقيه وذلك لأهميتها في تلك المرحلة، وكذلك بسبب ضعف التمويل المُقدّم من قبل المصارف لهذه المشاريع من اجل ان تكون مبادرة استثنائية محاوله منه لإيجاد الآليات الكفيلة بمعالجة مشكلة تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة من اجل تحفيز النمو الاقتصادي والحد من البطالة، وكذلك معالجة حالة الركود ونقص السيولة فضلا عن تطوير المهارات والخبرات وتطوير المشاريع وتوسيع انتاجها، وتميّزت هذه المبادرة بدعم حتى المشاريع الكبير فضلا عن المرونة في انواع التمويل ، كما انها تُغطي جميع فئات قطاع الاعمال ولجميع محافظات العراق<sup>2</sup>.

### إجراءات وحجم المبادرة :

- استنادا الى اعمام البنك المركزي العراقي رقم 7 لعام 2015 ، واعمام الصيرفة رقم 285 لعام 2015 ، والتعليمات الموجهة للمصارف كافه والتي نصّت على ما يلي :
1. تكون قيمة الفائدة بمقدار 0.07% بشكل متناقص ولمره واحده فقط .
  2. قيمة الفائدة التي يستوفيهها المصرف من الزبون للمبالغ من 15 مليون فما دون تكون بمقدار 4% ، اما المبالغ التي تكون اكثر من 15 مليون تكون الفائدة عليها 5.1% .
  3. تكون قيمة الفائدة التي تستوفيهها شركة الكفالات المصرفية بمقدار 0.08% وبشكل متناقص
  4. يمنح المصرف فترة سماح 3 اشهر للمقترض .

1 - منشور في جريدة الوقائع العراقية بالعدد (4231) في 27 شباط عام 2012.

2- البنك المركزي العراقي ، قسم الاستقرار النقدي والمالي ، تقرير الاستقرار المالي ، 2015

5. يتم تسديد الاقساط شهريا وحسب الاستحقاق .

6. الزام الزبون بجلب تعهد من دائرته وموَقَّعه من قبل الحسابات والدائرة القانونية في حال كونه موظف .

ويتم الطلب على القرض بأن الزبون يعمّد الى ملئ استمارة القرض مع الوثائق الشخصية ، ومن ثم تقوم المصارف المشمولة بهذه المبادرة بدراسة الطلب من ناحية مطابقتها للشروط ، ومن ثم دراسة المشروع وقدرة الزبون على تسديد مبلغ القرض من قبل الشركة العراقية للكفالات المصرفية، ومن ثم تعمل الشركة على اصدار كتاب الموافقة من الشركة العراقية ومن ثم يتم صرف المبلغ<sup>1</sup>.

اما حجم المبادرة فأنها تتكون من جزئيين وقيمتها 1 ترليون دينار وتُشكّل 14% من اجمالي المبادرة، والمبادرة الثانية وقيمتها 5 ترليون دينار عراقي، وتشكل ما نسبته 83% من اجمالي حجم المبادرة، وسنكتفي هنا بمبادرة الـ(1) ترليون الخاصة بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة وكالاتي :

ان الغرض الاساسي من هذه المبادرة هي تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة وبنسبة 5.5% ويمدّد زمنيّه تبدأ من 5 سنوات الى 7 سنوات، وان الفئات المشمولة والمستهدفة من هذا التمويل هم جميع فئات قطاع الاعمال والصناعة والتجارة والمراكز التجارية والفنادق والمحلات والورش بمختلف انواعها والشركات الصغيرة والمتوسطة، ويتم توزيع هذه المبادرة عن طريق المصارف الخاصة، اذ يشترك فيها 35 مصرف، وبلغ اجمالي المشاريع المستفيدة من هذه المبادرة ما يقارب ( 4614 ) مشروعاً ، في حين بلغ اجمالي القروض الممنوحة في هذه المبادرة لغاية عام 2019 ما مقداره 114073 مليون دينار عراقي لتُشكل هذه المبادرة منذ بدايتها نسبة مقدارها 11.41% من اجمالي القرض الممنوح، ومن الممكن هنا ملاحظة ان الدفعات المُقدّمة من قبل المصارف المشاركة في هذه المبادرة كانت اعلى من حجم المُخصص لها في المبادرة في الاعوام كلها بزيادته مقدارها 1% ، ولكن العام 2019 يبقى الاعلى نسبة من حجم هذه المبادرة وما نسبته 4.17%<sup>2</sup>، ومن الممكن معرفة حجم الافادة من حجم التمويل للقطاعات المستفيدة من هذه المبادرة من خلال الجدول التالي :-

1 - البنك المركزي العراقي ، قسم الاستقرار النقدي والمالي ، التقرير السنوي المالي ، 2016 .

2 - البنك المركزي العراقي ، التقرير الاقتصادي السنوي ، المديرية العامة للإحصاء والابحاث ، بغداد ، للسنوات من 2015 - 2019.

الجدول (35) دفعات مبادرة الـ (1) ترليون للقطاعات المستفيدة للمدة من 2015 - 2019

المجموع	2019	2018	2017	2016	2015	البيان	القطاعات
18191	10172	3260	1737	2114	908	حجم الدفعة(مليون دينار)	القطاع الصناعي
15%	20%	10%	9%	13%	15%	النسبة المخصصة	
509	149	157	82	88	33	عدد المشاريع	
4165	1572	789	499	771	534	حجم الدفعة(مليون دينار)	القطاع الزراعي
3%	3%	3%	3%	5%	9%	النسبة المخصصة	
107	22	28	20	23	14	عدد المشاريع	
63816	20118	19934	11407	9389	2968	حجم الدفعة(مليون دينار)	القطاع التجاري
24.6%	40%	65%	61%	58%	49%	النسبة المخصصة	
2936	877	935	610	381	133	عدد المشاريع	
27943	9879	6781	5149	4534	1600	حجم الدفعة(مليون دينار)	قطاع الخدمات
25%	19%	22%	27%	28%	27%	النسبة المخصصة	
1062	337	294	211	158	62	عدد المشاريع	

من اعداد الباحث بالاستناد الى بيانات البنك المركزي العراقي، بيانات قسم الاحصاء النقدية و المالية، دائرة الاحصاء و الابحاث ، بالاعتماد على بيانات دائرة العمليات المالية و ادارة الدين .

ومن خلال الجدول ( 35 ) نرى ان الدفعات المقدمة للقطاع الصناعي بلغت 18191 مليون دينار، اذ لوحظ هنا انخفاض في نسبة الدفعات المقدمة لهذا القطاع من حجم التخصيص السنوي ، فبعدما كان التخصيص السنوي يشكل 15% في عام 2015 قد انخفض في السنوات اللاحقة بشكل كبير الى ان وصل الى ما نسبته 9% في عام 2017 ليرتفع بعدها الى نسبة 20% في العام 2019، وبالإجمال فإن ما دُفع للقطاع الصناعي لم يشكل سوى 15% من اجمالي التخصيص ، في حين نجد ازدياد عدد المشاريع الصغيرة والمتوسطة المستفيدة من هذه المبادرة ضمن هذا القطاع لتبلغ 509 مشروع .

وفيما يخص اجمالي الدفعات للقطاع الزراعي قد بلغ 4165 مليون دينار طوال المدة من عام 2015 ولغاية 2019، وتعتبر هذه الدفعة هي الاقل قياسا مع بقية القطاعات المستفيدة الاخرى من المبادرة، لان القطاع الزراعي لايزال يعاني الكثير من المشاكل التي أثرت بشكل كبير على استقرار انتاجه، فبعد ان كان المخصص السنوي لهذا القطاع في عام 2015 يشكل 9% فقد

انخفض بشكل تدريجي في السنوات اللاحقة الى ان وصل الى 3% في العام 2019 ، ومن ثم فأن مجموع ما تم دفعه الى القطاع الزراعي من اجمالي التخصيص فقط 3% بالرغم من ذلك فأن عدد المشاريع الصغيرة والمتوسطة في هذا القطاع ضمن هذه المبادرة قد ازداد بشكل متصاعد ليبلغ 107 مشروع .

اما بالنسبة لقطاع الخدمات فنرى ان اجمالي الدفعات المقدمة لهذا القطاع بجميع تفاصيله التربوية والصحية والسياحية قد بلغ ما مقداره 27943 مليون دينار لنفس المدة، الا اننا نلاحظ بأن لا توجد سياسه ائتمانية واضحة نحو هذا القطاع، بل نرى بأن هناك تباينا بنسبة الدفعات والتي اخذت بالانخفاض بشكل تدريجي من 27% في العام 2017 الى 19% في العام 2019 ، وقد شكّل مجموع ما دُفع الى قطاع الخدمات بالإجمال ما نسبته 25% من اجمالي التخصيص والسبب في ذلك التباين هو التحولات في الانماط الاستهلاكية للمواطن العراقي بعد عام 2003 وتغير الاذواق بشكل عام ، ونجد هنا بأن عدد المشاريع الصغيرة والمتوسطة المستفيدة من هذه المبادرة قد ازدادت بشكل متصاعد من 62 مشروعاً في عام 2015 الى 1062 مشروعاً في العام 2019 ، الا ان المستفيد الاكبر من هذه القطاعات كان من حصة القطاع التجاري لأنه يعد القطاع الانشط والاكثر مرونة في الاعمال الاقتصادية لما يحققه من ارباح سريعة من جهة واسترجاع الاموال الممنوحة بسرعه من جهة اخرى، ونجد ان اجمالي الدفعات قد بلغ 63816 مليون دينار ، كما ارتفعت نسبة حجم التخصيص من 49% في عام 2015 الى 65% في العام 2018 ، وكان عدد المشاريع الصغيرة والمتوسطة في هذا القطاع والمستفيدة من هذه المبادرة قد تصاعد الى 2936 مشروعاً في العام 2019 بعدما كان 133 مشروعاً في عام 2015 .

فضلاً عن كل ما تقدم نستطيع القول بأن هذه المبادرة قد حققت نتائج ايجابية كبيرة، وتمثلت هذه النتائج بزيادة عدد المشاريع المستفيدة وزياده عدد المشتغلين والذي بلغ حدود 9522 عاملاً ، ونتيجة لتدهور الوضع العام لثلاث مصارف اهليه كان هناك تعثر مالي في هذه المبادرة لم يتجاوز الـ 550 مليون دينار في حين كانت المبالغ المُستردّة حتى نهاية عام 2019 ما يقارب الـ 33,282 مليون دينار، وجميع هذه المؤشرات تدل على نجاح هذه المبادرة في تحقيق اغلب اهدافها .

### ثالثا : تحليل بعض مؤشرات الربيع والتنوع الاقتصادي في العراق :-

تمثل مؤشرات التنوع الاقتصادي اهمية كبيرة في الاقتصاد القومي سواء أكان في البلدان المتقدمة او النامية ومنها العراق ولاسيما في ظل تحرير التجارة وزيادة المنافسة بين صادرات الدول المختلفة وتزايد الاحتياج لتوليد فرص عمل لاستيعاب الزيادة الحاصلة بالأيدي العاملة ، وذلك لأن الاقتصاد التنافسي لا يقوم على وجود الشركات الكبيرة فقط في ظل وجود قاعدته العريضة والمتينة، بل لا بد من وجود بيئة جاذبة للأعمال الريادية ولا بد من توسيع وتعزيز قاعدة الشمول المالي لكي يكون الداعم والممول الرئيسي لهذه المشاريع ومما يزيد من فرص وتنمية وتنوع القاعدة الانتاجية، وبما ان الاقتصاد العراقي هو اقتصاد ريعي فلا بد من تنوع مصادره وتقليل الاعتماد على الريعية البترولية.

#### أ - الناتج المحلي الاجمالي :-

من خلال الجدول ادناه نلاحظ بأن الناتج المحلي الاجمالي في العراق في العام 2004 بلغ (53235.4) مليار دينار ، ثم نما هذا الناتج بنسبة 38.13% في العام 2005 وتواصل الارتفاع في النمو للناتج المحلي الاجمالي حتى للعام 2009 والذي شهد انخفاضا في الانتاج بمعدل نمو 16.8 - بسبب الازمة المالية العالمية ، ازمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة الامريكية والتي اثرت بشمل كبير على اسواق النفط العالمية ، ثم عاد النمو يواصل الانتعاش والارتفاع وبشكل متفاوت خلال الاعوام من 2010 الى 2013 ، وخلال عامي 2014 و 2015 انخفض معدل النمو مرة اخرى بنسب 26.93 و 2.62 على التوالي ، ويرجع هذا الانخفاض الحاد نتيجة التراجع في اسعار النفط العالمية بالإضافة الى تعرض العراق الى احتلال اجزاء كبيرة من اراضيه نتيجة دخول داعش الارهابي ، ثم عاود الانتعاش مرة اخرى خلال الاعوام 2016 و 2017 و 2018 وصولا الى العام 2019 .

وفيما يخص انتاج القطاع النفطي في العراق فنلاحظ ان هنالك اختلالا كبيرا في هيكل الناتج المحلي الاجمالي عند متابعة مساهمة القطاع النفطي في تكوين الناتج المحلي الاجمالي، فمنذ العام 2004 بدأ القطاع النفطي يهيمن على الناتج المحلي الاجمالي بنسبة كبيرة وصلت الى 57.96% ، واستمرت هذه الهيمنة بمعدل تجاوز الـ 40% طول الفترة الممتدة من العام 2004 الى العام 2014 وبنسب متفاوتة ، اما خلال الاعوام 2015 و 2016 و 2017 انخفضت تلك

النسب والسبب كان ليس في تنوع الاقتصاد وكسر الهيمنة الريعية فيه بل السبب كان في تدهور اسعار النفط العالمية والذي اثرت بشكل كبير ومباشر في الاقتصاد العراقي الريعي، وفي العام 2018 و 2019 واصلت الهيمنة الريعية للقطاع النفطي بالارتفاع نتيجة انتعاش اسعار النفط العالمية ، وهذا ان دل على شئ فإنه يدل على حجم الخلل الكبير وتعميق ريع الدولة وعدم السعي لاصلاح هيكل الناتج المحلي وتطوير باقي القطاعات الاقتصادية الرئيسية التي تساهم مساهمة فعالة في التنوع الاقتصادي.

بالاضافة الى كل ماتقدم فإن القطاع الزراعي في العراق لايزال يعاني من تهميش دوره كمساهم ناجح في تكوين الناتج المحلي الاجمالي في العراق ، اذ نلاحظ طول مدة الدراسة انخفاض مساهمة القطاع الزراعي انخفاضاً كبيراً في الناتج المحلي الاجمالي ، اذ بلغت نسبة المشاركة في العام 2004 ( 6.94% ) فقط ، وتواصل الانخفاض المستمر في النسبة وصولاً للعام 2018 والذي قدرت بنسبة 2.52 % فقط واستمر التذبذب كذلك حتى العام 2019 ، وهناك اسباب عديدة لهذا الانخفاض المستمر منها سياسة الباب المفتوح بالنسبة للسلع الزراعية المستوردة والتي اثرت بشكل كبير ومباشر على القطاع الزراعي وكذلك تراجع الدعم الحكومي للفلاحين وكل هذا يعكس العجز الكبير في سياسة الحكومة التي تهدف الى عدم تطوير هذا القطاع على الرغم من توافر الامكانيات الكبيرة التي يمكن توظيفها من اجل تحقيق الاكتفاء الذاتي وامكانية الحصول على العملات الصعبة من جراء التصدير والذي من الممكن ان يساهم في تقليل حجم الخلل وتنويع مصادر الدخل ومن ثم تنويع الاقتصاد.

أما القطاع الصناعي في العراق لايزال هو الاخر يعاني من تدهور حاد وكبير في مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي في العراق ، حيث بلغت مساهمته في العام 2004 بنسبة 1.76% فقط . واستمرت مساهمة هذا القطاع عند حدوده الدنيا طوال الفتره وصولاً للعام 2019 ، بحيث لم تتجاوز نسب المساهمة حتى الـ 3% وهذا يعكس عدم وجود اي سياسة في تطوير هذا القطاع المهم والحيوي، حيث يوجد هناك عشرات الالاف من المشاريع الصناعية المتوقفة بسبب السياسات العشوائية التي اثرت بشكل مباشر على هذا القطاع، اذ ساهم الانفتاح الاقتصادي في تعطيل الصناعة الوطنية بسبب سياسة الاغراق السلعي وبأسعاره المنخفضة وقليلة الكلفة والتي جعلت من الصناعة العراقية عاجزة عن منافسة السلع الصناعية المستوردة الرخيصة، بالاضافة الى اعتماد الحكومات العراقية بشكل كبير على السلع المستوردة في تأمين مشترياتهما. ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدول الاتي :-



الجدول (36) الناتج المحلي والاهمية النسبية لبعض القطاعات الاقتصادية في العراق للمدة 2004 - 2019

الاهمية النسبية لقطاع الصناعة	ناتج القطاع الصناعي	الاهمية النسبية للقطاع الزراعي	ناتج القطاع الزراعي	الاهمية النسبية لقطاع النسبي %	ناتج القطاع النفطي	معدل النمو %	GDP مليار دينار	السنوات
1.76	937.7	6.94	3693.8	57.96	30856.0		53235.4	2004
1.32	971.0	6.89	5064.2	57.84	42529.2	38.13	73533.6	2005
1.54	1473.2	5.83	5569.0	55.48	53030.9	29.99	95588.0	2006
1.63	1817.9	4.93	5494.2	53.18	59274.3	16.60	111455.8	2007
1.68	2644.2	3.85	6042.0	55.74	87521.2	40.89	157026.6	2008
2.61	3411.3	5.23	6832.6	43.30	56563.8	-16.80	130643.2	2009
2.27	3678.7	5.16	8366.2	45.40	73569.9	24.05	162064.6	2010
2.82	6132.8	4.56	9918.3	53.38	115999.4	34.10	217327.1	2011
2.72	6919.4	4.12	10484.9	50.04	127225.7	16.98	254225.5	2012
2.30	6286.0	4.77	13045.9	46.22	126445.2	7.62	273587.5	2013
1.88	4999.2	4.93	13128.6	44.08	117445.7	- 2.62	266420.4	2014
2.18	4234.7	4.19	8160.8	32.09	62480.8	-26.93	194681.0	2015
2.25	4436.4	3.98	7832.0	34.43	67796.9	1.15	196924.1	2016
2.14	4819.9	2.92	6598.4	39.46	89065.1	14.62	225722.4	2017
1.97	4933.4	2.52	6322.7	47.12	118298.2	11.23	251064.5	2018
2.01	5045.2	2.76	6779.7	47.93	119321.9	10.43	262014.1	2019

من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات:

- وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية
- البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء والبحوث ، التقارير السنوية

ب \_ اجمالي الصادرات :-

كما ملاحظ ان نسب وقيمة الصادرات النفطية في العراق كبيرة جدا عند مقارنتها مع الصادرات غير النفطية والتي تكون منخفضة جد او حتى معدومة، اذ ان نسب مساهمة الصادرات النفطية في العراق الى الصادرات غير النفطية تجاوزت الـ 90% طيلة مدة الدراسة ، فمنذ العام 2004 تطور القطاع النفطي كثيرا نتيجة انفتاح العراق على الاسواق العالمية والتحول للاقتصاد الحر وصولا الى العام 2008 ارتفع حجم الصادرات النفطية بشكل مطرد والذي ساعد ساعد ذلك اكثر هو ايجاد اسواق عالمية لتصريف صادرات العراق النفطية ، وخصوصا في الاسواق الآسيوية ، اما في العام 2009 ونتيجة الازمة المالية العالمية التي طالت جميع اقتصادات العالم تأثرت جميع الاسواق العالمية نتيجة ازمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة الأمريكية وانهارت اسواق النفط العالمية ، وبما ان الاقتصاد العراقي معتمد اعتمادا كبيرا على القطاع النفطي فهو الاخر قد تأثر بهذه الازمة ، ليعاود الارتفاع من جديد وصولا للعام 2014 والذي تعرض العراق حينها الى دخول المجاميع الارهابية والتي اثرت تأثيرا كبيرا على الصادرات النفطية وما تلى هذه الفترة كذلك من انهيار اسعار النفط العالمي وصولا للعام 2019.

وبالاضافة الى ذلك فإن اعتماد الاقتصاد العراقي بشكل كبير جدا على القطاع النفطي جعل من الاقتصاد العراقي اقتصادا هشاً ضعيفا يتأثر مع اقل تقلبات لاسعار النفط العالمية وكما لاحظنا ذلك في العام 2009 و 2015 ، والذي انخفضت فيها مساهمة القطاع النفطي في الناتج المحلي الاجمالي الى 85.5% وذلك بسبب انخفاض اسعار النفط العالمية، ولايزال الاقتصاد العراقي يعاني من الهيمنة الريعية للنفط بالرغم من الارتفاع القليل للصادرات غير النفطية والتي وصلت في العام 2019 الى 4.9%، وكما في الجدول الاتي :-

الجدول (37) نسبة الصادرات النفطية والغير النفطية من اجمالي الصادرات في العراق للمدة

( 2019 – 2004 )

السنوات	اجمالي الصادرات (مليون دينار)	الصادرات النفطية	نسبتها %	الصادرات غير النفطية (مليون دينار)	نسبتها %
2004	26,865,970	25,792,203	96.0	1,073,767	4,0
2005	34,810,893	34,738,912	99,8	71,981	0,2

0,2	93,888	99,8	44,692,155	44,786,003	2006
2,5	1,273,825	97,5	49,488,415	50,762,240	2007
0,4	316,145	99,6	75,708,973	58,025,118	2008
0,3	143,910	99,7	45,989,190	46,133,100	2009
1,7	1,045,980	98,3	60,359,130	61,405,110	2010
0,3	275,400	99,7	97,117,020	97,392,420	2011
0,3	352,132	99,7	109,708,940	110,061,072	2012
0,4	446,578	99,6	104,192,594	104,639,172	2013
5,2	5,417,236	94,8	98,297,298	103,714,534	2014
14,5	9,763,122	85,5	57,429,376	67,192,489	2015
6,7	3,718,572	93,3	51,634,488	55,353,060	2016
6,1	4,586,816	93,9	70,720,320	75,307,181	2017
6,0	4,997,356	94,0	80,891,353	85,888,709	2018
4,9	5,029,815	95,1	88,321,371	93,351,186	2019

من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء،  
المجموعة الإحصائية السنوية للسنوات 2004 – 2019

### ج \_ حجم الاختلالات الهيكلية في العراق حسب مؤشر هيرشمان :-

من الممكن قياس ومعرفة حجم الاختلالات الهيكلية للقطاعات الاقتصادية في العراق من خلال مؤشر (هيرفندال – هيرشمان) للاختلالات الهيكلية الخمسة في الاقتصاد العراقي خلال المدة ( 2004 – 2019 ) ومن الجدول أعلاه يتضح الاختلالات الهيكلية الكبيرة في العراق وعدم تنوعها بسبب ارتفاع قيمة المؤشرات المعروضة في الجدول، وقد كانت أشد الاختلالات في الناتج المحلي الإجمالي وهيكل الموازنة العامة وهيكل الصادرات بسبب هيمنة القطاع النفطي في العراق على النسبة الكبرى من الناتج المحلي الإجمالي والتي بلغت بمتوسط بلغ حوالي 72% وهذا السبب بالتأكيد وراء اختلال هيكل الصادرات الذي لتلك السنوات، وكذلك الحال أيضاً في استحواد الإيرادات النفطية على المساهمة شبة التامة في تمويل الموازنات العامة للدولة وبنسبة تصل ( 97 % ) من إجمالي المصادر التي ترفد الموازنة العامة للعراق بالموارد المالية ، أما بالنسبة لهيكل القوى العاملة وهيكل ملكية وسائل الإنتاج فقد كان الاختلال فيهما أقل حدة برغم كبر قيمة مؤشر.

فاختلال هيكل القوى العاملة في العراق يشير إلى تركيز معظم العاملين في مؤسسات القطاع العام الحكومي الذي يثقل كاهل الدولة في المجالات الاستثمارية وتفشي البطالة المقنعة ، ويعكس مقدار الاستنزاف الكبير في الموارد المالية في هيكل ملكية وسائل الإنتاج الأفضل من حيث مؤشر التنوع الاقتصادي الذي بلغ متوسطه لإجمالي السنوات المعروضة في الجدول حوالي ( 0,66 ) نتيجة لتدهور وسائل الإنتاج التابعة للقطاع العام و أندرثارها، وتوقف الكثير من المؤسسات الصناعية وبيع واستنجر الكثير من مؤسسات الدولة الإنتاجية للقطاع الخاص، فضلاً عن تطور دور ومساهمة القطاع الخاص العراقي بعد عام 2003 في تملك وسائل الإنتاج.

الجدول ( 38 ) مؤشر (H-H) للاختلالات الهيكلية الرئيسية في العراق للمدة (2019-2004)

السنوات	هيكل الناتج (GDP)	هيكل الصادرات	هيكل الموازنة	هيكل العمالة	هيكل وسائل الانتاج
2004	0.97	0.86	0.96	0.76	0.65
2005	0.94	0.88	0.95	0.71	0.66
2006	0.95	0.87	0.97	0.73	0.64
2007	0.97	0.88	0.99	0.70	0.65
2008	0.96	0.89	0.98	0.72	0.63
2009	0.94	0.86	0.97	0.72	0.68
2010	0.96	0.87	0.98	0.74	0.65
2011	0.98	0.85	0.95	0.75	0.67
2012	0.95	0.87	0.96	0.76	0.62
2013	0.93	0.89	0.96	0.78	0.68
2014	0.95	0.89	0.96	0.73	0.64
2015	0.92	0.88	0.97	0.71	0.66
2016	0.96	0.87	0.98	0.79	0.67
2017	0.95	0.86	0.95	0.75	0.64
2018	0.91	0.83	0.96	0.74	0.62
2019	0.95	0.85	0.98	0.73	0.65
<b>Total</b>	<b>0.95</b>	<b>0.88</b>	<b>0.97</b>	<b>0.74</b>	<b>0.66</b>

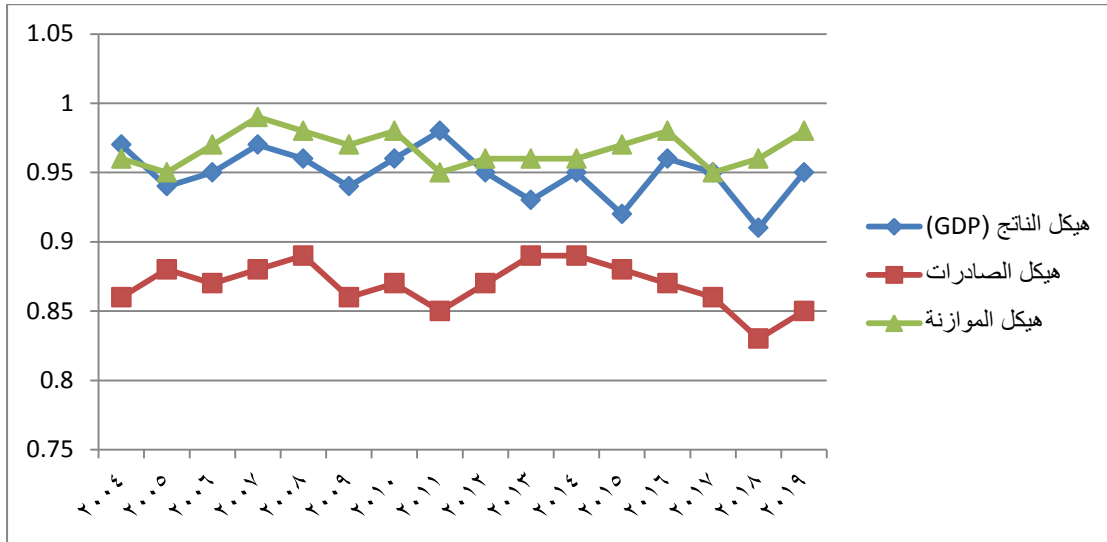
المصدر :

بشير هادي عوده الطائي، مركز دراسات البصرة والخليج العربي، جامعة البصرة، قسم الدراسات الاقتصادية

. 2021

ويمكن ايضاح بعض مؤشرات التنوع الاقتصادي في العراق مع معرفة نسبة الاختلالات الهيكلية فيه من الشكل البياني الاتي :

الشكل ( 5 ) نسبة الاختلالات الهيكلية في العراق



من اعداد الباحث باعتماد بيانات الجدول ( 38 )

#### د \_ قيمة انتاج المشاريع الصغيرة والمتوسطة الى الناتج المحلي الاجمالي :-

ومن ابرز مؤشرات التنوع الاقتصادي في العراق هو الناتج المحلي الاجمالي (GDP) ونسبة مساهمة المشاريع الصغيرة والمتوسطة في بناءه، ومن الجدول ( 26 ) نجد ان الأرقام المتحققة منخفضة ومتدنية جدا بالنسبة لمساهمة المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الناتج المحلي الاجمالي للعراق اي ان دور الشمول المالي للمشاريع الصغيرة والمتوسطة في رفع معدلات الناتج المحلي الاجمالي في العراق ومن ثم التنوع الاقتصادي كان ضعيفا، اذ يعد الناتج المحلي من اكثر المؤشرات الاقتصادية شيوعاً من خلال اعطاء صورة اكثر واقعية عن توقعات نمو المنظومة الاقتصادية وكذلك في اسهامه في ربط اجمالي الناتج المحلي مع مؤشرات البطالة والتضخم من اجل الحصول على صورة تكون اقل ضبابية عن النمو الاقتصادي، اما في العام 2015 نلاحظ ان هناك انخفاضاً واضحاً في نسبة قيمة انتاج المشاريع الصغيرة والمتوسطة بالنسبة للناتج المحلي الاجمالي (GDP) قياساً بالأعوام السابقة والسبب في ذلك اولاً يعود الى الانفتاح الاقتصادي الذي شهده العراق بعد عام 2003، وثانياً إن في هذه الاعوام فضّلت اغلب

الدوائر الحكومية وحتى على مستوى الافراد المنتجات الاجنبية المستوردة، وقد ساعد ذلك انخفاض او عدم وجود اي دعم وتشجيع حقيقي من قبل جميع الحكومات المتعاقبة لمنتجات المشاريع الصغيرة والمتوسطة، بالإضافة الى الدور الضعيف جداً للرسوم والضرائب في توفير الحماية لمنتجات هذه المشاريع، وعلى الرغم من الزيادات الطفيفة المتحصلة في قيمة انتاج المشاريع الصغيرة والمتوسطة وخصوصا في الاعوام الخمس الاخيرة، الا أن تلك الزيادات لم تحقق الاهداف التي يتطلع اليها الاقتصاد العراقي، بل ان النسب تكاد ان تكون معدومة، وهذا الشيء ان دل على شيء فانه يدل على الاعتماد الكبير على منتج واحد فقط في دعم الانشطة الاقتصادية المختلفة في العراق، وان قيمة انتاج هذه المشاريع تمثل لا شيء بالنسبة للأرقام الكبيرة التي يحققها الناتج المحلي الاجمالي في العراق، ولهذا لا بد من اعطاء اهمية قصوى واولوية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة في العراق من اجل كسر الهيمنة الريعية التي لازال الاقتصاد العراقي يعاني منها وكسر الأحادية في الاقتصاد والذهاب الى بر التنوع الآمن، وكما في الجدول الاتي :-

الجدول ( 39 ) نسبة قيمة انتاج المشاريع الصغيرة والمتوسطة من الناتج المحلي الاجمالي للمدة (2004-2019)

السنوات	الناتج المحلي الاجمالي (GDP) (مليون دينار)	قيمة انتاج المشاريع الصغيرة والمتوسطة (مليون دينار)	نسبة قيمة الانتاج من الناتج المحلي الاجمالي %
2004	53,235,358	396,486	0.74
2005	73,533,598	683,004	0.92
2006	95,587,954	1.123.272	1.17
2007	111,455,813	909,098	0.81
2008	157,026,061	0	0
2009	130,643,200	944,773	0.72
2010	162,064,565	923,717	0.56
2011	217,327,107	127,031	0.05

0.075	1,917,671	254,225,490	2012
0.89	2,440,897	273,587,529	2013
0.45	1,174,299	258,900,633	2014
0.44	848,239	191,715,791	2015
1.05	2,079,915	196,924,141	2016
0.90	2,016,330	221,665,709	2017
0.77	1,939,289	251,064,479	2018
0.72	1,983,722	262,014,150	2019

\* من عمل الباحث باعتماد الموقع الرسمي للبنك المركزي العراقي ، وبيانات الجهاز المركزي للإحصاء في وزارة التخطيط من 2004 - 2019

وفي هذا الإطار يمكن القول بأن للتنوع الاقتصادي في العراق هدف حيوي يهدف الى اعادة هيكله الاقتصادية وتحريرها من خلال تنمية القطاعات غير النفطية والحد من الاعتماد على النفط عن طريق التوازن بين القطاعات الاقتصادية الرئيسية كالزراعة والصناعة والسياحة واعادة الهيكلة والتحول نحو اقتصاد السوق، كذلك يستلزم التنوع تأسيس قطاع مالي متطور من خلال تطبيق سياسة الشمول المالي لتعبئة الادخارات وتوظيفها توظيفاً سليماً، لذلك هنا يمكن للاقتصاد العراقي أن يحقق التنوع اذا توفرت له الارادة السياسية والاخلاص للجهات الحكومية لدعم وتنفيذ الخطط الخاصة بالتنوع، وعلى الرغم من كون العراق غنياً بالنفط لكن اقتصاده غالباً ما يعاني كثيراً من مواطن ضعف هيكلية حاده، ويسهم القطاع النفطي في العراق بشكل كبير وبارز في الناتج المحلي الاجمالي ( GDP ) الامر الذي جعل من الاقتصاد العراقي اقتصاداً ريعياً احادي الجانب، وعند قيامنا بحساب نسبة مساهمة المشاريع الصغيرة والمتوسطة في العراق في الناتج المحلي الاجمالي من دون الايرادات النفطية، اي تجرّد الايرادات العامة للعراق من الايرادات النفطية، نرى بان هناك انتعاشاً وارتفاعاً لنسب مساهمة المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الناتج المحلي الاجمالي قياساً بالنسب المنخفضة جداً والتي تكاد ان تكون معدومة فيما لو اخذنا الايرادات النفطية بنظر الاعتبار، ويمكن ايضاح ذلك من خلال الجدول رقم ( 40 ) الآتي :-

الجدول رقم ( 40 ) نسبة مساهمة المشاريع الصغيرة والمتوسطة بالنتائج المحلي الاجمالي من غير الإيرادات النفطية للمدة من 2009 – 2019

السنوات	النتاج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية (مليون دولار )	نتاج القطاع النفطي (مليون دولار)	النتاج المحلي الاجمالي من غير الإيرادات النفطية (مليون دولار )	قيمة انتاج المشاريع الصغيرة والمتوسطة (مليون دولار )	نسبة مساهمة المشاريع الصغيرة والمتوسطة الى الـ GDP بدون الإيراد النفطي
	1	2	3	4	5
2010	134,800.6	90,980.3	43,820.3	2,456.905	5.6%
2011	180,606.6	93,304.2	87,302.4	906.748	1.0%
2012	218,032.2	94,027.6	124,004.6	1,611.488	1.2%
2013	232,497.2	89,214.5	143,282.7	2,051.173	1.4%
2014	223,508.1	84,129.8	139,378.3	986.805	0.4
2015	166,821.7	49,058.2	117,763.5	712.805	0.6
2016	166,602.5	43,622.9	122,979.6	1,747.827	1.4
2017	190,966.5	59,560.3	131,406.2	1,694.394	1.2
2018	212,406.5	83,814.9	128,591.6	1,629.654	1.2%
2019	225,203.5	78,527.0	146,676.5	1,666.993	1.1%

من اعداد الباحث باعتماد: 1- البنك المركزي العراقي، النشرة الاحصائية السنوية لسنوات مختلفة 2- وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء. 3- العمود الـ 3 و 5 من عمل الباحث

ومن الجدول ( 40 ) نلاحظ بان مساهمة القطاع النفطي في الناتج المحلي الاجمالي للعراق تعد مساهمة كبيرة وفاعلة في الامد القصير، الا ان تلك المساهمة تعد من الآثار المدمرة للاقتصاد العراقي في الامد الطويل من خلال الاعتماد التام على النفط في رفد الموازنات العراقية طول هذه المدة، ولهذا لا بد من تنويع الاقتصاد العراقي وكسر الهيمنة الربيعية التي لايزال الاقتصاد العراقي يعاني منها والتي تنعكس بصورة مباشرة على الافراد وخصوصا محدودي الدخل.



وتعد المشاريع الصغيرة والمتوسطة من ابرز عمليات التنوع الاقتصادي في جميع دول العالم المتقدمة منها والنامية وبالأخص الدول النفطية الريعية وفي مقدمتها العراق، وتعد هذه المشاريع بمثابة العمود الفقري لكل الاقتصادات العالمية من خلال مساهمتها الكبيرة في الناتج المحلي الاجمالي، الا ان الوضع في العراق مختلفا من ناحية نسبة المساهمة، وذلك لان نسبة مساهمة المشاريع الصغيرة والمتوسطة في تكوين الناتج المحلي الاجمالي ( GDP ) قليلة جدا وتكاد ان تكون معدومة فيما لو اخذنا الايرادات النفطية كرافد حيوي ومهم للإيرادات المالية الكبيرة التي تصب في الناتج المحلي الاجمالي، وبعدها جردنا الناتج المحلي الاجمالي من الايراد النفطي لاحظنا بأن هناك ارتفاعا كبيرا في نسبة مساهمة هذه المشاريع في الناتج المحلي الاجمالي، وهذا الارتفاع ان دل على شيء فإنه يدل على الاقتصاد الريع الايجابي الجانبي للاقتصاد العراقي والاعتماد الكبير على الايرادات النفطية في دعم النشاط الاقتصادي وتوفير جميع متطلبات ما يحتاجه الفرد العراقي.

وعلى الرغم من التذبذبات الحاصلة في قيمة انتاج المشاريع الصغيرة والمتوسطة ارتفاعا وانخفاضا منذ العام 2010، وكذلك نسب مساهمة هذه المشاريع في الناتج المحلي الاجمالي بعد استبعادنا للإيرادات النفطية الا اننا لاحظنا ان هناك زيادات وارتفاع قيمة انتاج هذه المشاريع وكذلك زيادة نسب مساهمة هذه المشاريع في الناتج المحلي الاجمالي طول المدة ، اذ بدأت هذه النسب تتشكل بشكل واضح ابتداءً من العام 2010 والتي بلغت ما نسبته 5.6% نسبة مساهمة المشروعات الصغيرة والمتوسطة من الناتج المحلي الاجمالي بعدما استبعدنا ناتج القطاع النفطي، وصولا الى نسبة وصل فيها انتاج المشاريع الصغيرة والمتوسطة الى رقم اقل في مساهمته بالنسبة الى الناتج المحلي الاجمالي خاليا من انتاج القطاع النفطي وما نسبته 1.2% و 1.1% في عامي 2018 و 2019 على التوالي ، وهذا ما يتضح لنا بأن نسبة انتاج المشاريع الصغيرة والمتوسطة في العراق لاتساهم مساهمة فاعلة في الناتج المحلي الاجمالي وحتى على مستوى الناتج الخالي من الايرادات النفطية على الرغم من الدعم الكبير والمتواصل لهذه المشاريع من قبل المؤسسات المالية الحكومية والتابعة للبنك المركزي العراقي.

## الاستنتاجات والتوصيات

### أولاً: الاستنتاجات:-

- 1) اثبت تحليل الادبيات العلاقة النظرية بين الشمول المالي و النمو الاقتصادي و خصوصية الشمول المالي للمشاريع الصغيرة و المتوسطة في تعزيز التنوع الاقتصادي.
- 2) أدى الاهتمام الواسع المنظم في الشمول المالي الرقمي للمشاريع الصغيرة و المتوسطة و نظام بيئة الاعمال و ادخال تكنولوجيا التمويل في تجارب الدول الناهضة الى ان اصبح هذا القطاع هو المساهم الرئيس والابرز في الناتج المحلي الاجمالي وحجم التوظيف والقيمة المضافة ومن ثم تحقيق التنمية المستدامة.
- 3) يعد التمويل الإسلامي و المبادئ التوجيهية الداعمة للشمول المالي للمشاريع الصغيرة والمتوسطة منصّة تسريع رواد الاعمال على توسيع خيارات التمويل ، هي من اهم عوامل تحسين مؤشرات المشاريع الصغيرة و المتوسطة و دورها في التنوع الاقتصادي .
- 4) بالرغم من الصعوبات المؤسسية في الدول النامية ، إلا أن البرامج و الاستراتيجيات الداعمة للشمول المالي للمشاريع الصغيرة و المتوسطة كان لها فاعلية كبيرة في تحسين مستوى التنوع الاقتصادي من خلال دور البنوك المتخصصة في خلق فرص الوصول الميسر و الأقل كلفة للتمويل .
- 5) مثّل نجاح تجربة تطوير الشمول المالي للمشاريع الصغيرة و المتوسطة و دورها في الاقتصاد احد اهم العوامل التي منحت اقتصادات البلدان النفطية المبحوثة القدرة على مواجهة الصدمات النفطية .
- 6) في الدول العربية مثّل تطور النظام المصرفي من نظم المدفوعات و الطرق المبتكرة للتمكين المالي و تحسين التكنولوجيا المالية و الاستناد الى الشمول بوصفه منهجا لمواجهة الفقر و دور البنك المركزي في تعزيز التنمية المالية بما يدعم اتاحة التمويل وتطوير محفظة القروض و المبادرات التمويلية و المنتجات المالية المناسبة للشركات الصغيرة والمتوسطة .

- (7) محدودية ثمار محاولات البنك المركزي العراقي في التطوير الشامل للقطاع المصرفي و تعزيز التنمية المالية بما يناسب متطلبات نجاح مبادرات و برامج و استراتيجيات الشمول المالي بشكل عام و الشمول المالي للمشاريع الصغيرة و المتوسطة.
- (8) أدى ضعف العوامل المؤسسية و النظامية و مناخ الاستثمار و القدرة التنافسية للمشاريع الصغيرة و المتوسطة في العراق الى تدني استجابتها لمحاولات خلق فرص الشمول المالي ، و بالتالي ضعف مساهمتها في التنويع الاقتصادي.
- (9) بالرغم من كل المبادرات والمُنح والبرامج واشكال الدعم لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة في العراق الا انها لم تحقق الاهداف المرجوة من ذلك وان تحقيقها كان فقط على الورق ، ففي الظاهر ان تلك المشاريع قد حققت مساهمه واضحة في خلق فرص للعمل وساهمت في الناتج المحلي الاجمالي وزيادة الدخل، اما في حقيقة الامر فأن كل ذلك لم يتم على ارض الواقع ، فهناك تزييف وأفتئات لحقيقة المشاريع الصغيرة والمتوسطة في العراق، وعدم واقعيتها وجدّيتها في الاستفادة منها في تنويع الاقتصاد.

### ثانياً: التوصيات

- (1) تطوير الادبيات حول العلاقة النظرية بين الشمول المالي و النمو الاقتصادي و خصوصية العلاقة بين الشمول المالي للمشاريع الصغيرة و المتوسطة و التنويع الاقتصادي.
- (2) الاهتمام الواسع المنظم في الشمول المالي الرقمي للمشاريع الصغيرة و المتوسطة و نظام بيئة الاعمال و ادخال تكنولوجيا التمويل وبناء استراتيجيات وطنية لدعم تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة من خلال سياسة اقتصادية داعمة للشمول المالي لتشجيع المؤسسات المالية على توسيع الائتمان .
- (3) تفعيل التمويل الإسلامي و المبادئ التوجيهية الداعمة للشمول المالي للمشاريع الصغيرة والمتوسطة من خلال منصة تسريع توسيع خيارات التمويل و تحسين مؤشرات الاستقرار الاقتصادي ومناخ الاستثمار و البيئة المؤسسية المؤاتية لتوفير الظروف الموضوعية لنجاح تجربة الشمول المالي للمشاريع الصغيرة و المتوسطة واثرها في التنويع الاقتصادي.
- (4) تحسين العوامل المؤسسية من ناحية الجودة و تكلفة المعاملات و الضمانات والحوكمة والاطار التنظيمي للقطاع المصرفي وخلق فرص الوصول المُيسر والأقل كلفة للتمويل.

- (5) التركيز على تطوير نظم المدفوعات ، الطرق المبتكرة لتمكين المالي ، تحسين التكنولوجيا المالية و انتشار الثقافة المالية بين افراد المجتمع فضلاً عن تنمية الوعي المصرفي وتوسيع دائرة الخدمات التي يمكن للمصارف ان تقدمها، مما يسهل تعزيز الشمول المالي ودعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة وبالتالي تنويع الاقتصاد .
- (6) ضرورة التأكيد على أهمية نجاح تجربة تطوير الشمول المالي للمشاريع الصغيرة و المتوسطة احد عناصر القدرة على مواجهة الصدمات النفطية .
- (7) الاستناد الى الشمول بوصفه منهجا لمواجهة الفقر من خلال دور البنك المركزي في تعزيز التنمية المالية بما يدعم اتاحة التمويل وتطوير محفظة القروض و المبادرات التمويلية و المنتجات المالية المناسبة للشركات الصغيرة والمتوسطة .
- (8) ضرورة وجود اطار تنظيمي وقانوني محفز للشمول المالي للمشاريع الصغيرة والمتوسطة ، وإتاحة فرص النفاذ للتمويل عبر عدد كبير من المؤسسات المصرفية و غير المصرفية ، و مبادرات تسهيل عملية اصدار ضمانات القروض لهذا القطاع ، فضلاً عن مبادرات دعم التنافس و القدرات التسويقية و الإنتاجية و الابتكار .
- (9) العمل علي خلق قاعدة بيانات حقيقيه للمستفيدين والمستحقين فعلا لتلك القروض ، وكسر الإجراءات الروتينية والبيروقراطية المُتَّبَعَة من قبل العاملين واللجان المُخْتَصَّة والقائمين على اعداد الكشوفات الخاصة بالعملاء، وكذلك تفعيل استحصال الضرائب من قبل الجهات المعنية بذلك بما يكون لها دور كبير وفاعل في التخلص من عمليات التزييف للحقائق بخصوص واقعية المشروع ووجوده على ارض الواقع ، بالإضافة الى اقامة حاضنات الاعمال حسب ما مُتَّبَع ذلك في جميع البلدان ومن ضمنها الدول المختارة، والتي تُقَدِّم الدعم المالي والفني للمشاريع الصغيرة والمتوسطة من اجل التغلب على الصعوبات والمشاكل ومن ثم توفير فرص النمو السريع مما يُحسِّن نسبة نجاحها.

## المصادر والمراجع

اولا : القرآن الكريم.

ثانيا : الكتب العربية

1. اوزلر أونر ، تنمية واعادة بناء الاقتصاد العراقي ، ترجمة مركز العراق للأبحاث ، دار الحوراء للطباعة والنشر ، بغداد ، 2006 .
2. سامي القزاز ، الشمول المالي في مصر واثره في تحقيق التنمية المستدامة ، الطبعة الاولى ، 2018 ،
3. سلمان، مصطفى ، مبادئ الاقتصاد الكلي ، دار الميسرة للطباعة والنشر ، الطبعة الاولى ، عمان ، 2000 .
4. السنوسي، امال ابو عيسى، الخصخصة واثارها الاقتصادية، دار البداية، عمان، ط1، 2015 .
5. الشمري، صادق راشد ، الصناعة المصرفية الاسلامية الواقع والتطبيقات العملية ، دار البازوري ، الطبعة الاولى ، عمان ، 2016 .
6. العبيدي، ابراهيم عبد اللطيف ابراهيم، اهمية التخطيط المالي في الاستقرار الاسري، ط1، 2012 .
7. علوي، السيد عباس هشام، معالم الفكر التنموي الامام علي بن ابي طالب نموذجاً، ط1، دار القاسم للنشر، البحرين، 2007 .
8. كجه جي، اسطفيان، التخطيط الصناعي في العراق للحقبة ( 1921- 1980 ) الطبعة الاولى، بغداد ، بيت الحكمة ، ، 2002 .
9. لسوس، مبارك ، التيسير المالي ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الطبعة 2 ، عمان الاردن ، 2004 .
10. موسى، عبد الله فرغلي علي ، تكنولوجيا المعلومات ودورها في التسويق التقليدي والالكتروني ، أبتراك للطباعة والنشر والتوزيع ، الطبعة الاولى، القاهرة ، 2007 .

## ثالثا : البحوث العربية والدراسات

1. ابراهيم ، عبد الرسول جابر، وعقيل حميد جابر، واقع ومستقبل الامن الغذائي في العراق في ضوء انتاج المحاصيل الاستراتيجية، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية، الاصدار الاول، 2013 .
2. اتحاد المصارف العربية ، اضاءة على قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الامارات العربية المتحدة ، ادارة الابحاث والدراسات ، 2020.
3. احمد، ماجد، دراسة اقتصاد الامارات مؤشرات ايجابية وريادة عالية، وزارة الاقتصاد، الامارات العربي المتحدة، 2016.
4. باهي، سوسن، وكمال روانيه، التنوع الاقتصادي خيار استراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة في البلدان النفطية : حالة البلدان النامية، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية. العدد5، 2016.
5. بعاره، عبد السلام، معوقات التمويل الاسلامي للمشاريع الصغيرة والمتوسطة في الاردن، مجلة مركز صالح عبد الله كامل للاقتصاد الاسلامي، جامعة الازهر، المجلد19، العدد 55، 2015.
6. بهوري، نبيل، الشمول المالي كأداة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي ومتطلبات تحقيقه، دراسة حالة الدول العربية، 2019.
7. التميمي، سامي عبيد، الاستثمار الاجنبي في العراق الواقع والتحديات مع نظرة خاصة لقانون الاستثمار الاجنبي لعام 2006 ، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية ، المجلد 2، العدد 9 ، 2008.
8. جعفر، حنان علاء الدين عبد الصادق ، آلية لتعزيز الشمول المالي في مصر في ظل التحديات والمعوقات ، الاكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري ، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة ، العدد4، 2020.
9. الحافظ، مهدي، تشجيع الاستثمار وتعزيز دور القطاع الخاص في العراق، بحث مقدم الى الندوة العلمية ( دور الاستثمار الاجنبي في الاقتصادات العربية )، معهد التقدم والسياسات الانمائية واتخاذ رجال الاعمال العراقيين، لبنان، 2007.

10. حسن، حنان صبحي عبد الباقي، صيغ التمويل الاسلامي للمشاريع الصغيرة، المركز الديمقراطي العربي، الدراسات العليا الافريقية، 2020.
11. حسن، زهراء محمد ، المشروعات الصناعية الصغيرة في العراق وسبل النهوض بها للمدة 2000 – 2012 مجلة الدنانير ، العدد 12 ، 2018.
12. حسن، مهدي صائب ،الاستثمار الاجنبي ودوره في تحقيق التنمية الاقتصادية، مجلة القادسية للعلوم الاقتصادية والإدارية، العدد 3، جامعة القادسية، 2009.
13. حسين نعمه، نغم، واخرون، مؤشرات قياس الشمول المالي، وقائع المؤتمر العلمي التخصصي الرابع، الكلية التقنية الادارية، 2018.
14. حنظل، وديع ، المصارف العراقية في الوقت الحاضر ، مؤتمر الصيرفة والتمويل العراقي ،عمان الاردن ، 2007.
15. خليل، احمد فؤاد ، آليات الشمول المالي نحو الوصول للخدمات المالية ، اتحاد المصارف العربية ، مجلة الدراسات المالية والمصرفية ، العدد 422، 2018.
16. دلي، شذى سالم، مقومات التنمية السياحية واثرها في تحقيق التنوع الاقتصادي في العراق (السياحة الدينية نموذجاً)، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، العدد 62، 2017.
17. زايدى، هبه عبد المنعم كريم، المنافسة المصرفية والشمول المالي في الدول العربية، صندوق النقد العربي، 2020.
18. زهره، سيد أعمار ، وبن عبد الفتاح دهمان ، التكنولوجيا المالية كآلية لتعزيز الشمول المالي في الوطن العربي ، دراسة حالة الشرق الاوسط وشمال افريقيا ، مجلة التكامل الاقتصادي ، المجلد 8 ، العدد 1 ، 2020.
19. السعدون، عاطف لافي مرزوك، التنوع الاقتصادي في بلدان الخليج العربي، مقاربه للقواعد والدلائل، بحث مقبول للنشر في مجلة الاقتصادي الخليجي، 2012.
20. السقاف، نبيله عبيد محمد جعفر، تقييم العوامل المؤثرة على تمويل المصارف الاسلامية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة في اليمن، دراسة ميدانية لمراكز المصارف الاسلامية، صنعاء، 2006.

21. سليمان، بشرى طالب، انظمة الدفع الالكتروني في العراق ، مكوناتها ودورها وادارة المخاطر ، البنك المركزي العراقي ، قسم المدفوعات ، 2013.
22. الشمري، صادق راشد ، ادارة المصارف : الواقع والتطبيقات العملية ، جامعة بغداد ، كلية العلوم الاقتصادية ، 2008.
23. الشمري، مايح شبيب، المرض الهولندي ومقومات اصلاح الاقتصاد الريعي في العراق، مجلة العربي ، العدد15، المجلد3، 2010.
24. شنبلي، صوريه، والسعيد بن لخضر ، اهمية الشمول المالي في تحقيق التنمية ( تعزيز الشمول المالي في جمهورية مصر العربية )، المجلد3، العدد2، 2018.
25. عبد الرحيم، وهيبه، واشواق بن قدور، توجهات التكنولوجيا المالية على ضوء تجارب شركات ناجحة، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 57 ، العدد 3 ، 2018.
26. عبد الرضا، احمد عبد الرزاق، ضرورات التنويع الاقتصادي في العراق، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية، جامعة واسط، كلية الادارة والاقتصاد، العدد24، 2016.
27. عبد الفتاح، دينا ، البنك يقود استراتيجية وطنية للشمول المالي (حوار) ، موقع المصري اليوم ، 2017.
28. عبد المجيد، علي اسماعيل، تنويع الاقتصاد العراقي (الممكنات والمقترحات)، مجلة جامعة كربلاء العلمية، المجلد السادس عشر، العدد الثالث ، 2018.
29. العبيدي، فائق مشعل قدوري، الصناعات الصغيرة ، المحددات والافاق التطويرية ، رؤية استراتيجية مقترحة ، مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية ، المجلد 2 ، العدد3 ، 2006.
30. علاء الدين عبد الصادق، حنان، الية تعزيز الشمول المالي في مصر في ظل التحديات والمعوقات، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، العدد1، 2020.
31. عيدي عبد النبي، وليد، الجهاز المصرفي العراقي نشأته وتطوره وافاقه المستقبلية، البنك المركزي العراقي، المديرية العامة لمراقبة الصيرفة والائتمان، 2018.



32. غيلان، مهدي سهر، دور القطاع الزراعي في سياسات التنويع الاقتصادي في العراق، مجلة جامعة كربلاء العلمية، المجلد5، 2007.
33. غيلان، مهدي سهر، دور القطاع الزراعي في سياسات التنويع الاقتصادي في العراق، مجلة جامعة كربلاء، المجلد الخامس، العدد2، 2007.
34. الفتلاوي، كامل علاوي كاظم ، دراسة تحليلية لواقع الاقتصاد العراقي ، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية ، العدد 2 ، 2005.
35. فيصل العنزي و سعد حمود، مثى مزاحم، مبررات احتضان المشاريع الصغيرة والمتوسطة، دراسة استطلاعية، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، جامعة بغداد، المجلد 19، العدد 74، 2015.
36. قرشي، بدر الدين، الشمول المالي ودعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية بالصغر، تجربة بنك السودان، 2016.
37. كاظم، ثامر عبد العالي ، واقع الاقتصاد العراقي ومتطلبات اصلاحه ، ، مجلة المثنى للعلوم الادارية الاقتصادية ، المجلد 07 ، العدد 1 ، 2017.
38. الكناني، كاظم كامل بشير، الخصخصة المفهوم وامكانيات التطبيق في العراق، نظرة في التحليل الاستراتيجي للإصلاح الاقتصادي، جامعه بغداد، 2007.
39. لفته، رشا عوده، وسالم عواد حسين، وآخرون، اليات وسياسات مقترحة لتوسيع قاعدة الشمول المالي وصولا للخدمة المالية في العراق، مجلة كلية مدينة العلم الجامعة، المجلد11، العدد1، 2019.
40. مجبل، اسماعيل حماده، استراتيجية تنويع مصادر الدخل، تجربة دولة الامارات نمونجا، مجلة الدنانير، العدد14، 2018.
41. محمد ابراهيم مقداد، اثر الحصار الاسرائيلي ( بعد انتفاضة الأقصى ) على قطاع الاعمال الصغيرة في فلسطين، دراسة حالة غزة، الجامعة الاسلامية ، غزة ، 2002 .
42. محمد كريم قروف، قياس وتقييم مؤشر التنويع الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية للفترة 1980 – 2014 ، مجلة الواحات للبحوث والدراسات ، المجلد 9 ، العدد 2 ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، جامعة العربي، الجزائر، 2016.

43. محمد، سحر قاسم، الآليات الواجب توفرها لانتقال العراق من الاقتصاد المخطط الى اقتصاد السوق، البنك المركزي العراقي، 2011.
44. مريم زغاشو و محمد دهان ، دور سياسة الانفاق العام في تفعيل التنويع الاقتصادي ، اقتصاد دولة الامارات العربية المتحدة نموذجا، مجلة العلوم الانسانية، المجلد أ ، العدد 48 ، جامعة عبد الحميد مهري، الجزائر، 2017.
45. موساوي، زهيه، التمويل الاسلامي للمشاريع الاقتصادية، فرص وتحديات، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرياح ورقلة، العدد4، 2006.
46. موسى، حيدر طالب، التنويع الاقتصادي في العراق بين تحديات الحاضر وامكانات المستقبل، مجلة المثني للعلوم الادارية والاقتصادية، العدد1، 2019.
47. ميسم، الصغير، الشمولية المالية واثرها على اقتصاديات الدول النامية ، دراسة حالة الجزائر ، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية ، العدد1، 2017 .
48. ناصر، رحيق حكمت ، دور المؤسسات المتوسطة والصغيرة في تنويع الاقتصاد العراقي ، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية ، العدد 34 ، 2012.
49. نعيم، حسين شريف ، مؤسسات التمويل الخاصة ودورها في تطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة في العراق، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، المجلد22، العدد8، 2016، .
50. نور الدين، احمد محي عبد الحي، دور الشمول المالي في تعزيز مستوى ثقة العملاء في الخدمات المصرفية (دراسة تطبيقية على العملاء بمنطقة وسط الدلتا )، 2019.
51. وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية المصرية ، السياسات المبدئية لتنمية قطاع المنشآت المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في مصر ، مارس ، 2001 .
52. الوطيان، محمد صغير، صيغ التمويل الاسلامي للمشروعات الاستثمارية..... طبيعتها وشروط استخدامها، المجلة المصرية للدراسات التجارية، المجلد27، العدد3، 2003.
53. ياس الورد، ابراهيم موسى، استراتيجيات مقترحة لتنمية المنشآت الصغيرة والمتوسطة في العراق، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد12، 2006.

54. الياسري، ابراهيم جاسم جابر ، التنمية الاقتصادية في العراق الواقع والمقومات ، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية ، العدد 9 ، 2013.
55. عفاف لومايزية، التنويع الاقتصادي كبديل استراتيجي في الجزائر في ظل الازمة البترولية الراعنة ، مجلة الاقتصاد العالمية، العدد 62 ، 2017.

#### رابعاً : الرسائل والاطاريح

1. عبد الرضا علي ، هدى ، دور حاضنات الاعمال والمشروعات الصغيرة في مواجهة كلف التحول الى اقتصاد السوق ، رسالة ماجستير ، الجامعة المستنصرية، 2009.
2. عبد العالي ثامر، مصعب ، تنمية الاقتصاد العراقي بين تقلبات العوائد النفطية وتفرغ مصادر الدخل للمدة 2003 - 2015 ، رسالة ماجستير، جامعة القادسية، كلية الإدارة والاقتصاد، 2017.
3. عليوة ، رواء نافذ ، اثر تطور الشمول المالي على الميزة التنافسية المصرفية (دراسة تطبيقية على البنوك المدرجة في بورصة فلسطين 2014 - 2018 ، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، الجامعة الإسلامية في غزة، 2019.
4. عماد الدين احمد المصباح ، محددات النمو الاقتصادي في سوريا خلال الفترة 1970 - 2004 ، اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، كلية الاقتصاد ، جامعة دمشق ، 2008.
5. لحر، خديجه ، دور النظام المالي في تمويل التنمية الاقتصادية حالة البنوك الجزائرية واقع وآفاق ، رسالة ماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر ، 2009.

#### خامساً : التقارير واصدارات المنظمات المحلية والدولية

1. اتحاد المصارف العربية ، اضاءة على قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الامارات العربية المتحدة ، ادارة الابحاث والدراسات ، 2020.
2. الاسس والمبادئ العامة لإعداد تقديرات الموازنة العامة للدولة لعام 2012.
3. الاسكوا : التنويع الاقتصادي في البلدان المنتجة للنفط، الامم المتحدة، نيويورك، 2001.

4. اسلي ديمير جوتش، كونت وآخرون، قياس مستوى الشمول المالي وثورة التكنولوجيا المالية، عرض عام، قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي، مجموعة البنك الدولي، 2017.
5. الامانة العامة لجامعة الدول العربية واخرون، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، صندوق النقد العربي، ابو ظبي، 2015.
6. البرامج المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول الاعضاء في منطقة الاكسوا نقلاً عن الموقع : <http://www.escwa.org.lb/Arabic/information> European
7. البنك المركزي العراقي ، التقرير الاقتصادي السنوي ، المديرية العامة للإحصاء والابحاث ، بغداد ، للسنوات من 2015 - 2019.
8. البنك المركزي العراقي ، النشرة السنوية الاحصائية ، المديرية العامة للإحصاء والابحاث للسنوات 2002 – 2009.
9. البنك المركزي العراقي ، النشرة السنوية الاحصائية ، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، بغداد ، للسنوات 2008 – 2012.
10. البنك المركزي العراقي ، تقرير الاستقرار المالي ، 2016.
11. البنك المركزي العراقي ، قسم الاستقرار النقدي والمالي ، التقرير السنوي المالي ، 2016.
12. البنك المركزي العراقي ، قسم الاستقرار النقدي والمالي ، تقرير الاستقرار المالي ، 2015.
13. تقرير التنمية العربية ، التنوع الاقتصادي مدخل لتصويب المسار وارساء الاستدامة في الاقتصادات العربية، المعهد العربي للتخطيط ، الاصدار الثالث، الكويت، 2018.
14. التقرير السنوي للبنك المركزي المصري ، 2017 ، 2018.
15. التقرير السنوي للبنك المركزي المصري ، 2017.
16. التقرير السنوي للبنك المركزي المصري ، 2018.
17. التقرير السنوي للشركة العراقية لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة ، 2019، ويمكن الوصول لها عن طريق الرابط :- [www.icfsme.com](http://www.icfsme.com)

18. التقرير العالمي لاستقصاء الصناعة المالية الصادر عن شركة برايس وترهاوس كوبرز، 2016، Global Fintech Survey report pwc 2016،
19. جمهورية العراق ، وزارة التخطيط ، خطة التنمية الوطنية للسنوات 2010 – 2014 ، بغداد ، 2009.
20. دينا عبد الفتاح ، البنك يقود استراتيجيات وطنية للشمول المالي (حوار) ، موقع المصري اليوم ، 2017.
21. شحادة ندين، الشمول المالي في العالم العربي، 2014. ويمكن الوصول من خلال الرابط التالي: <http://www.microfinag/ar//ry>
22. صندوق النقد الدولي ، الشمول المالي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في منطقة الشرق الاوسط واسيا الوسطى ، الطبعة العربية ، 2019.
23. صندوق النقد الدولي، تنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة وادخالها تحت مظلة الشمول المالي في العالم العربي، الكلمة الافتتاحية للسيدة كرستين لاغارد مدير عام صندوق النقد الدولي امام القمة العالمية للحكومات، دبي، 15 فبراير، 2019.
24. صندوق النقد العربي ، النهوض بالمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في الدول العربية ، 2019 ، ومتوفر على الرابط التالي :- <http://www.amf.org.ae>
25. صندوق النقد العربي ، فريق العمل الاقليمي لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية، ورقة عمل حول متطلبات تبني استراتيجيات وطنية لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية، 2015.
26. صندوق النقد العربي ، نتائج استبيان حول النهوض بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية ، 2019.
27. عبد الحافظ الساوي ، تجارب مصر الفاشلة للشمول المالي ، مدونة العربي الجديد ، 2017 ، ص 21 ، متاح على الرابط :- <http://www.alaraby.co.uk/Economy>
28. علي عباس سلمان ، برامج تمويل المشروعات الصغيرة ، وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، دائرة التشغيل والقروض ، قسم دعم المشروعات الصغيرة ، 2013.

29. فريق العمل الاقليمي لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية، العلاقة المتداخلة بين الاستقرار المالي والشمول المالي امانة مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، صندوق النقد العربي، 2015.
30. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا، التنويع الاقتصادي في البلدان المنتجة للنفط، حالة اقتصاديات بلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربي ، الامم المتحدة، نيويورك، 2001.
31. مركز هردو لدعم التعبير الرقمي ، الشمول المالي في مصر ، 2018 ، ص5 ويمكن الوصول للمصدر من خلال الرابط التالي :- [www.hardo.egypt.org](http://www.hardo.egypt.org)
32. منشور في جريدة الوقائع العراقية بالعدد(4231) في 27 شباط عام 2012.
33. النشرة الاحصائية السنوية للبنك المركزي المصري ، 2017.
34. هيئة الاوراق المالية والسلع ، الشمول المالي والتوعية الاستثمارية مع نموذج منهجية مطبقة للتوعية المالية ، ابو ظبي ، 2020.
35. وزارة التخطيط ، استراتيجية التخفيف من الفقر في العراق 2018 - 2022 (اللجنة العليا الاستراتيجية للتخفيف من الفقر 2018 ).
36. وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء المنشآت ، 2015.
37. وزارة التخطيط العراقية ، خطة التنمية الاقتصادية للفترة 2013 - 2017.
38. وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، جمهورية العراق، الجهاز المركزي للإحصاء الصناعي، مديرية الاحصاء الصناعي، التقارير الاحصائية للسنوات ( 1970 - 2012 ) .

### سادسا : المصادر الاجنبية

1. Abraham F, and S. Schumkler , addressing the SME , finance problem, Research policy Brief , world Bank Malaysia Hub, world Bank Washington. DC , 2017.
2. Allen F, A. Demirguc – kunt , L. Klappar, and M. Soledad , the foundation of financial Inclusion : understanding osher ship and use of formal Accounts , world Bank policy Research working , Washington. DC, 2012.
3. Asian Development Bank (ADB) and organization of Economic coop era and Development (OECD) , Enhancing financial accessibility for

- 
- SMES lessons from recent crises, Asian Development Bank, 2014.
4. Ayyagari .M.P.Juarros and Maksimovic , who Greatest Jobs in Development countries , small Business Economic , 2014.
  5. Bank Negara Malaysia Demand Side survey 2018.
  6. Chris papageorgiou and Nikola, Economic Diversification in LIC , Stylized facts and Macroeconomic Implication , IMF, Staff Discussion note, December, 2012.
  7. Dominik Hatmann, Andreas pyka, Innovation, Economic Diversification and Human Development , Innovation and knowledge, Discussion paper 65, FZID , university hohenheim, Germany, 2013.
  8. European Regional Development fund , Economic Diversification (Final report policy recommendation , 2012
  9. Faccio. M, politically connected firms, American economic Review 96 , 2006.
  10. Financial Inclusion, poverty and Income Inequality in Developing Asia, cornell university, 2015.
  11. Gauhar Abdy galiev and others , Economic Diversification in the Republic of Kazakhstan through small and Medium Enterprise Development, USA , New York , 2008.
  12. Hvidt , Martin. Economic Diversification Gcc countries past record and future trends, 2013 .
  13. International Monetary fund (IMF) . Ensuring financial stability in countries with Islamic Banking , (IMF) policy paper, Washington. DC, 2017.
  14. International Monetary fund financial inclusion Asia Pacific , IMF Departmental Washington . DC , 2018.
  15. Jinpu ,J .Application Analysis and Policy Recommendation of Mobile Payment to promote the development of financial inclusion, China , 2014
  16. Johnsin, S, and Arnold , Inclusive financial market is transformation under in Kenya, Development policy Review, vol30, no6, 2012.
  17. Kumar . R, Targeted (SMF) Financial and Employment effects, Do we know and what can we do differently, Jobs Working , world Bank Washington, Dc, 2017.
  18. Kumar R . Targeted SME , financial and Employment Effects what do we know and what can we do differently , Jobs Working Bank , Washington DC , 2017.
  19. Li, Daokui, the Economic and social influence of China's credit registry system Tsinghua university research report, 2014.
  20. Mindy Moloi, strategies for optimizing financial Inclusion in South Africa , A research project submitted to university of Pretoria, in
-

- 
- protial fulfillment of the requirement for the degree of Master of Business Administratiol south Africa, 2009 .
- 21.Mishael chugozie Anyaehie, Anthony chukwadi Arejl. Economic Diversification for sustainable Development in Nigeria, authors, scientific Research publishing, 2015
  - 22.MM . Gandhi , financial inclusion in India . issue and challenges , international Multidisciplinary Journal of Applied Research , 1 (3) , 2013 ,
  - 23.Neha Dangi and pawan Kumar (Department of commerce kurukshetra university), current situation of Financial Inclusion in India and Its future visions, International Journal of Management and social sciences Research , volum 2 , No. 8, August 2013.
  - 24.olaniyi Evans, Financial Inclusion , Financial development and Economic Diversification Nigeria, university of Lagos, Nigirea, the Jornal of development Areas, Volume 51 , No.3 , 2017.
  - 25.P.V. Bhaskar , Financial Inclusion in India –An assess ment R B I Monthly bulletin January. 2014
  - 26.Patrick Honohan ,November 2008 , cross country variation in household access to financial services , Jornal of Banking , Finance , Volume 32 , Issue11.
  - 27.Sahay R.M. cihak .P and other , financial inclusion , can it meet Multiple Marco economic Gals IMF staff Dis Cussion Note 15117 , Inter National montry fund Washington .DC
  - 28.Shereen Mohamed and Jinan AL Taitoon,Islamic financial Development Report 2019, shifting Dynamics, ICD – Refinitiv, 2019.
  - 29.Shilpa Aggarwal and Leora Klapper , pesingning Government policies to Expond Financial inclusion: Evidence from Around the world, university of california at santa cruz , September, 2013
  - 30.Taiwa Adewale Murutala and Ismail. Fas Anya Relationship Between sustainable Financial services and poverty Reduction in Nigeri a
  - 31.The nine work Areas of the Nairobi work program "Economic Diversification" UN FCC.
  - 32.The world Bank Group, Financial Inclusion. Global Financial Development Report.
  - 33.UN Documents Gathering a body of global agreements, our common future, chapter2 towards sustainable development.
-



## **Abstract**

The financial inclusion of small and medium enterprises in particular, is one of the main concerns in the challenges facing different countries in diversifying their economies and achieving desirable levels of economic growth, and that providing financing for small and medium enterprises at feasible, safe and sustainable levels requires a comprehensive vision from the macroeconomic aspects to the legal and regulatory aspects, It ends with improving the contribution of these projects to diversifying the economy.

This study attempted to keep pace with the interest in financial inclusion in general and financial inclusion for small and medium enterprises and its role in economic diversification in particular through policies and programs directed to this matter, which is what directed this research to try to answer the questions related to it through scientific hypotheses based on the deductive scientific method and Inductive and descriptive and analytical method of analysis of facts and data with the help of specialized economic literature, by studying the experiences of selected countries to find out the dimensions of this relationship with special reference to Iraq.

The conclusions reached by the research and the proposed recommendations would help policy makers in formulating and implementing reform strategies that are specific to enhancing the financial inclusion of small and medium enterprises to promote economic diversification, through the analytical contribution of the researched relationship, and by building on lessons learned from international experiences.



**Ministry of Higher Education and Scientific research**

**University of Karbala**

**College of Administration and Economic**

**Department of Economic**

**Financial inclusion of small and medium enterprises  
and its role in economic diversification, The  
experiences of selected countries, with special  
reference to Iraq.**

A Thesis submitted by the student

**Naseer Mahdi Saqab Al- Azzawi**

To The Council of Administration and Economic College University of  
Karbala.

As Partial Fulfillment of the Requirements For The

Degree of Master of Science in Economics

Supervision

**Assistant Professor Dr**

**Taleb Hussein Faris Al-kuraiti**

2022 A.D

1443 A.H